

التشردم الجيواقتصادي وأثره على بعض جوانب الاقتصاد الدولي والاستدامة البيئية

دكتور

محمد عبد الوهاب طاحون

مدرس بكلية الحقوق جامعة مدينة السادات

مقدمة

تزامن مع بداية الألفية الثالثة توالي الأزمات، إلى جانب التحولات المتنامية في المشهد الجيوسياسي والاقتصادي، وأصبح تغير الاقتصاد العالمي مسألة لا تتوقف، وعمقت الحرب في أوكرانيا في السنوات الأخيرة من تقسيم الدول على أسس جيوسياسية، مما زاد من عدم اليقين بشأن العولمة، وانعكس تأثير ذلك على التجارة العالمية؛ فتزايدت القيود التجارية، وتأثرت سلاسل القيمة والتوريد العالمية خاصة الطويلة منها، وتراجعت مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفض المعروض من السلع عالمياً فارتفعت الأسعار، وزاد ثقل الالتزامات على الشركات والمستهلكين، وتراجعت مستويات المعيشة لمختلف الشعوب حول العالم.

لقد كان العالم حتى عهد قريب أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، وساهم ذلك في جعل اقتصاد الدول أكثر ازدهاراً وكفاءة، وجاءت ظاهرة التشرذم الجيواقتصادي^(١) لتعمل على عكس تلك المكاسب، والتي تُرجمت في التوجهات الاقتصادية للدول والمدفوعة بالتغيرات الجيوسياسية^(٢)، فقد ساهمت تلك التوترات المتزايدة، والتوزيع غير المتكافئ لمكاسب العولمة، في زيادة الشكوك تجاه حرية التجارة الدولية وفي توجه الدول المتزايد نحو السياسات المنغلقة على الذات وتراجع العولمة والتكامل والتعاون العالمي.

ولم يقتصر تأثير ظاهرة التشرذم الجيواقتصادي المتزايدة على تراجع مؤشرات اقتصادات الدول حول العالم فحسب، بل إمتدت للتأثير الهائل على مؤشرات الاستدامة البيئية؛ ذلك أن التحول من نظام تجاري دولي قائم على القواعد والقيم الدولية، إلى نظام دولي أكثر اعتماداً على القوة، تستخدم فيه العلاقات الاقتصادية والتجارية على نحو متزايد لتحقيق أهداف جيوسياسية تهدد حرية التجارة الدولية؛ لا يسهم أبداً في الرفاهية العالمية، أو المحافظة على البيئة أو قدرة الانساق البيئية، ففي ظل لجوء المزيد من الدول إلى السياسات الانغلاقية والحماية، خاصة في المنتجات ذات التقنية العالية، وتلك التي

^(١) الجيواقتصادية: هي استراتيجية تستخدم فيها الحكومات القوة الاقتصادية لبلدانها من خلال العلاقات المالية والتجارية القائمة لتحقيق أهداف جيوسياسية واقتصادية، انظر:

Mohr, Cathrin; Trebesch, Christoph “Goeconomics”, CESifo Working Paper, No. 11564, CESifo GmbH, Munich, 2024, P.4

^(٢) يقصد بها دراسة تأثير عوامل كالجغرافيا والاقتصاد والديموغرافيا على السياسة، وخاصة السياسة الخارجية للدولة، انظر: أحمد مفتاح قمر "القوة الناعمة وتغير الرؤى الجيوسياسية للدول: موندリアル قطر نموذجاً" مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية، المجلد ١٠، العدد ٢، ابريل ٢٠٢٥، ص ٢٥٥

توظف في التحول نحو الطاقة النظيفة، فإنها تخطوا خطوات نحو اقتصادا عالمياً أكثر تشرذماً، وأقل في النمو والاستفادة من المزايا النسبية، ونظام مالي دولي أقل أماناً، وعالمياً من عدم التعاون تكون بحث سبل الاستدامة البيئية فيه محل نظر.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تنامت ظاهرة التشرذم الجيواقتصادي والتي بدأت تتعمق في الأونة الأخيرة، فقد تزايدت قيود التجارة الدولية في السلع الأولية والتي تضاعفت تسعة مرات خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢^(١)، وتنامت الحروب التجارية بين الدول، وصارت الدول تتنافس في زيادة الرسوم الجمركية الحمائية، وتضررت سلاسل التوريد والقيمة عالمياً، وتراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، والتي بلغت نسبة تراجعها ١٠٪ في عام ٢٠٢٣ وحده^(٢)، وتزايد حجم العقوبات الدولية والتي تضاعفت خلال العقود الماضية، وارتفعت أسعار السلع والخدمات عالمياً^(٣).

وينذر انعكاس التشرذم الجيواقتصادي على الإنتاج عالمياً بأضرار متنوعة، خاصة في ظل تركز السلع الأولية والمعادن النادرة في دول محددة حول العالم، حيث تمثل أكبر ثلاثة دول موردة للموارد المعدنية نحو ٧٠٪ من الإنتاج العالمي في المتوسط، وتقييد التدفقات الدولية من السلع والخدمات

^(١) صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي ، ص ٧٥

^(٢) الأمم المتحدة " تقرير الاستثمار العالمي : تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ٢٠٢٤ ، ص ٢

^(٣) فقد ارتفعت أسعار النفط بنسبة ١٠٪ في ثلاثة أيام فقط في أوائل أكتوبر ٢٠٢٤ ، وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي بشكل حاد منذ منتصف العام ٢٠٢٤ ، وارتفعت أسعار المعادن في أواخر سبتمبر بعد الإعلان عن إجراءات التحفيز الاقتصادي في الصين، ارتفعت أسعار الذهب بنسبة ٢٧٪ عن مستواها في ديسمبر ٢٠٢٣ ، وإذا كانت أسعار العديد من المحاصيل الأساسية انخفضت في ٢٠٢٤ إلا أن أسعار الكاكاو والبن والأرز ارتفعت إلى مستويات تاريخية، للمزيد راجع:

والتمويل والتكنولوجيا قد يلحق خسائر في الناتج العالمي تتراوح ما بين ٠.٢٪ إلى ١٢٪^(١)، وما يجعل الأمر أكثر خطورة هو اعتماد التكنولوجيا الخضراء على تلك المعادن، وهو ما يشكل خطورة كبيرة على الاستدامة البيئية، مما يستدعي ضرورة تحليل تلك الظاهرة وبحث تأثيراتها المختلفة على الاقتصاد الدولي والاستدامة البيئية.

وتدور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي يتمثل في: ما هي الآثار التي تنتج عن ظاهرة التشرذم الجيواقتصادي على بعض جوانب الاقتصاد العالمي والاستدامة البيئية؟
ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

- ما مدى تأثير التشرذم الجيواقتصادي على الإنتاج والأسعار عالمياً؟
- ما مدى تأثير التشرذم الجيواقتصادي على حرية التجارة الدولية؟
- ما مدى تأثير التشرذم الجيواقتصادي على سلاسل التوريد والقيمة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما مدى تأثير التشرذم الجيواقتصادي على العولمة والتعاون الدولي؟
- ما هي انعكاسات التشرذم الجيواقتصادي على الاستدامة البيئية ؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

يسهم التشرذم الجيواقتصادي في ظهور وزيادة القرارات الاقتصادية المدفوعة بتوجهات سياسية مثل فرض الرسوم الجمركية أو تقييد حرية التجارة الدولية، ويعمل على زعزعة الاستقرار الاقتصادي العالمي، ويهدد وجود سلاسل الامداد وسلاسل القيمة وتوقف تدفق الاستثمار العالمي، ويزيد من حالة عدم اليقين مما قد يغير شكل وحركة الاقتصاد الدولي والنظام التجاري العالمي.

وتتبعكس آثار التشرذم الجيواقتصادي على الدول كافة النامية والمتقدمة حتى الدول التي تغذي وتدعم وجوده؛ مما يستدعي قلق المستثمرين والشركات حول العالم، ويزيد من قلق الحكومات بشأن ضمان توفر السلع والخدمات وعمل مرافقها الأساسية، والمرافق التي تعمل على التحول نحو الطاقة

^(١) صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧٢

النظافة وضمان حماية المياه والتربة والتنوع البيولوجي، مما يستوجب وصف وتحليل تلك الظاهرة، ودراسة آثارها على الاقتصاد الدولي، وانعكاس ذلك على الاستدامة البيئية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- وصف وتحديد ماهية التشرذم الجيواقتصادي والمصطلحات المرتبطة به
- تحليل وتأصيل تأثيرات التشرذم الجيواقتصادي على كل من الإنتاج والأسعار والاستثمار والتجارة الدولية وسلاسل الامداد والقيمة والتعاون الدولي والعولمة
- بحث انعكاس تأثير التشرذم الجيواقتصادي على كل من الإنتاج والأسعار والاستثمار والتجارة الدولية والتعاون الدولي والعولمة على الاستدامة البيئية.

رابعا: فرضيات الدراسة:

- للتشرذم الجيواقتصادي تأثيرات كبيرة على بعض جوانب الاقتصاد الدولي
- تأثيرات التشرذم الجيواقتصادي على بعض جوانب الاقتصاد الدولي تنعكس على الاستدامة البيئية؟

خامسا: منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في وصف وتحديد التشرذم الجيواقتصادي واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي الناقص بتقصي وفحص ظاهرة التشرذم الجيواقتصادي وتفسيرها ودراسة تأثيرات التشرذم الجيواقتصادي على بعض جوانب الاقتصاد العالمي وبحث انعكاسات ذلك على الاستدامة البيئية واعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي في بحث مدى وحجم تأثيرات التشرذم الجيواقتصادي على بعض جوانب الاقتصاد العالمي والاستدامة البيئية وعرض نتائج تحليل تلك التأثيرات.

سادسا: خطة الدراسة:

جاءت الدراسة في خمسة مباحث كالتالي:

المبحث التمهيدي: المفاهيم الأساسية للدراسة

المبحث الأول: التشردم الجيواقتصادي وأثره على الانتاج والأسعار عالمياً

المبحث الثاني: انعكاسات التشردم الجيواقتصادي على التجارة الدولية

المبحث الثالث: أثر التشردم الجيواقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل التوريد والقيمة

المبحث الرابع: التشردم الجيواقتصادي وتراجع العولمة والتعاون والتكامل العالمي

المبحث الخامس: التشردم الجيواقتصادي والاستدامة البيئية

المبحث التمهيدي

المفاهيم الأساسية للدراسة

تمهيد وتقسيم:

تضمنت الدراسة بعض المفاهيم التي من الضروري الإشارة إليها وتوضيحها، خاصة المفاهيم المستحدثة وغير المنتشرة، والتي يكتنفها قدر من الغموض، والمتمثلة في التشردم الجيواقتصادي، وشكل وطبيعة التوترات الجيوسياسية على الساحة الدولية، وسلاسل التوريد، وكذلك سلاسل القيمة، والاستدامة البيئية وأبعادها، لذلك يتناول هذا المبحث التمهيدي تلك المفاهيم الأساسية في أربعة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: ماهية التشردم الجيواقتصادي

المطلب الثاني: مظاهر وأسباب التشردم الجيواقتصادي

المطلب الثالث: سلاسل التوريد وسلاسل القيمة

المطلب الرابع: الاستدامة البيئية

المطلب الأول

ماهية التشرذم الجيواقتصادي

تعد العوامل الاقتصادية أحد أهم أسباب النزاعات السياسية، ومن شأن المنافسة بين الدول أن توجد نمواً متفاوتاً بين الدول، وقد تفرز في النهاية صراع سياسي يستدعي في الغالب تنافس استراتيجي، وذلك بهدف السيطرة على الموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية، وهذا التنافس من الطبيعي أن يخلق صداماً وعداءً مباشراً وغير مباشر بين الدول، وتتعكس مظاهره في التشرذم والتباعد والانقسام إلى كتلات دولية، ومتى كان هذا التشرذم حادثاً في العلاقات الاقتصادية من التجارة والتبادل والإنتاج والاستهلاك بسبب التغيرات في الجيوسياسية فهو تشرذم جيواقتصادي.

أولاً: تعريف التشرذم الجيواقتصادي (Goeconomic Fragmentation):

التشرذم من التباعد والفرقة والتفتت، ويقال تشرذم الناس أي تفرقوا بشكل فوضوي، وتشرذمت الأمة أي تفرقت وصارت ضعيفة ومستباحة^(١)، ومتى كان التشرذم في الاقتصاد فهو يشير إلى عكس التكامل أو عدم اعتماد الاقتصادات على بعضها البعض وقلة التبادل.

أما كلمة جيواقتصادي فتتكون من لفظين "الجيو" وتعني الأرض باللغة اليونانية ، والاقتصاد وهو العلم الذي يهتم بدراسة الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وتهتم الجيواقتصادية أو الجغرافيا الاقتصادية بدراسة الموارد الاقتصادية من حيث توزيعها وتباينها وربط هذا التباين بالعوامل البشرية والطبيعية والحضارية المتحركة في الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل، وتشتمل الجغرافيا الاقتصادية على الإنتاج والتعدين والصناعة والنقل والتجارة^(٢).

^١) <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%B0%D9%85/?>

^٢) عبد الرحمن حمادة صالح نجم " الامتدادات الجغرافية للقناة الجافة وتأثيراتها الجيواقتصادية على مستقبل العراق " حولية كلية الاداب ، جامعة بني سويف المجلد ١٤، العدد ٢٠٢٥، ٣، ص ٣٥-٣٨

وتعرف الجغرافيا الاقتصادية تقليدياً بأنها التنافس على النفوذ، أو التأثير على الأراضي والشعوب التي تقيم عليها، وتُعنى الجغرافيا الاقتصادية بكيفية التأثير المتبادل بين التنافس السياسي الدولي (بما في ذلك الحرب) على السياسات الاقتصادية ونتائجها^(١).

وعرف البعض التشرذم الجيواقتصادي بأنه "عكس التكامل الاقتصادي العالمي الذي تحركه السياسات، والذي غالباً ما يكون تحققه تابع لاعتبارات استراتيجية"^(٢). وتعد المنافسة الجيوسياسية والتنافس الاستراتيجي جوهر التشرذم الجيواقتصادي، وفي ظل التشرذم الجيواقتصادي قد تفضل الدول اتباع سياسات اقتصادية تلحق الضرر بمنافسيها، حتى لو كانت تلك السياسات تشكل ضرراً بالنسبة لاقتصادها المحلي في نفس الوقت، وعرفه آخر بأنه "النقطة الاقتصادية الذي تحركه السياسات ويستترشد بدوافع جيوسياسية واعتبارات استراتيجية"^(٣).

وعرفه صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF بأنه "تمط من تراجع وعكس التكامل الاقتصادي العالمي الذي تحركه السياسات، والذي يهدد تدفقات رأس المال إلى الدول منخفضة الدخل، ويعيق الابتكار في الأسواق الناشئة، ويثبط التعاون بشأن الأزمات الدولية"، ويتخذ التشرذم الجيواقتصادي في نظره شكل سياسات تقلل من الاعتماد على الدول الأخرى من خلال تحفيز الإنتاج المحلي والتوظيف ومن خلال منح الأولوية لأهداف الأمن القومي^(٤).

¹)Mohr, Cathrin; Trebesch, Christoph "Goeconomics", Op-Cit, PP.3-4

²) Bolhuis A. Marijn, Jiaqian Chen and Benjamin Kett, "Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities", IMF Working Paper, No. WP 23/73, 2023. P.5

³) Anni Norring "geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism" Op-Cit, P.5-9

^٤) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي "تعاف متأرجح" صندوق النقد الدولي ، إبريل ٢٠٢٣ ، ص ٩١

Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghloo "Geoeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets" Atlantic Council, Geoeconomics Center, 2024, P.1

وعرفه البعض تعريفاً مختصراً بأنه "تفتت العلاقات الاقتصادية على أسس جيوسياسية"^(١)، ورأى آخر بأنه يتمثل في عكس التكامل الاقتصادي الدولي والذي بدأ يتزايد في السنوات الأخيرة وأصبح حقيقة واقعة، حيث تزايدت القيود التجارية والاستثمارية في جميع أنحاء العالم، والتي أثرت على التجارة عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل حاد، وجعل الاستثمارات والتدفقات المالية تعتمد على نحو متزايد على المواءمات الجيوسياسية بدلا من اعتمادها على الاعتبارات الاقتصادية وقوى السوق^(٢).

ويختلف التشرذم الجيواقتصادي عن التشرذم الناتج عن التحولات المستقلة في الأفضليات أو التكنولوجيا، مثل التحول من السلع الصناعية نحو الخدمات، أو التشرذم الناجم عن السياسات الاحترازية الكلية^(٣) التي يتم تنفيذها بطريقة منسقة دولياً^(٤).

ويمكننا تعريف التشرذم الجيواقتصادي بأنه "التغيرات الاقتصادية والمالية التي تتطوي على التباعد والتفتت والناבע من تغيرات سياسية مدفوعة باعتبارات استراتيجية وجيوسياسية".

¹⁾ Aiyar, Shekhar & Ohnsorge, Franziska, "[Goeconomic Fragmentation and "Connector" Countries](#)," MPRA Paper 121726, University Library of Munich, Germany, 2024, P.5

²⁾ Baba, Chikako, Et al., "[Goeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU.](#)" IMF Working Paper 23/245, International Monetary Fund, Washington, DC. 2023, P.4-6

³⁾ وتُعرف السياسات الاحترازية الكلية بأنها الأدوات التي تستخدمها السلطات الرقابية للتأثير على ميزانية وعمليات المصارف؛ للحد من المخاطر وضمان الاستقرار المالي، وتهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يجعل النظام المالي أكثر مرونة، والحد من تراكم نقاط الضعف، من أجل ضمان استمرار تقديم الخدمات المالية بشكل فعال للاقتصاد الحقيقي والتخفيف من المخاطر النظامية، التي يمكن أن تنشأ من الصدمات الاقتصادية الكلية الشديدة، واختلال التوازن المالي، بما في ذلك النمو الائتماني المفرط، ويتولى صندوق النقد الدولي تقييم مؤشرات السياسة الاحترازية لمنع وقوع الازمات المالية وضمان سلامة الأنظمة المالية، للمزيد راجع كلاً من:

صندوق النقد العربي، "العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي العدد ١٤٢، ٢٠٢٠، ص ٧-٩

— <https://www.ecb.europa.eu/ecb/orga/tasks/stability/strategy/html/index.en.html> —

آخر تاريخ للدخول على الموقع ٣٠ مارس ٢٠٢٥

⁴⁾ Anni Norring "["geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism"](#) Op-Cit, P.9

ثانياً: الفوائد الجانبية للتشردم الجيواقتصادي:

لا يعتبر التشردم الجيواقتصادي شراً محضاً حيث أنه وإن كان يعمل على تقييد المعاملات الدولية بشكل متزايد، ويخلق الكثير من الأضرار الاقتصادية والمخاطر لبعض الدول مثل إرتفاع أسعار الواردات وارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار في بعض الدول، وتدهور قيمة عملاتها وتردي مستويات المعيشة فيها بصورة كبيرة خاصة في الأجل القصير، وذلك بسبب عدم قدرة تلك الدول على الاحلال محل الواردات بصورة سريعة أو تطوير تقنياتها لتغطية الصناعة المحلية من خلال التكامل الذاتي، أو البحث عن تقنيات بديلة من دولة صديقة؛ إلا أنه يخلق فرصاً لدول أخرى في نفس الوقت، ولكن قد تكون أضرار ومساوئ التشردم الجيواقتصادي عالمياً أكثر من فوائده بكثير، والتي قد تنال بعض الدول بصورة عرضية غير منسقة.

فقد استفادت فيتنام من الحرب التجارية الصينية الأمريكية، ففي الوقت الذي انخفضت فيه التجارة بين الولايات المتحدة والصين في بعض السلع بسبب التوتر الجيوسياسي بين الدولتين؛ تضاعفت التجارة الأمريكية مع فيتنام بالنسبة لنفس المنتجات، وأيضاً زاد حجم التجارة بين الصين وفيتنام بنسبة ٤٠٪ فحققت فيتنام بذلك فائدة مزدوجة^(١).

وبالرغم من توابع التشردم الجيواقتصادي الإيجابية، إلا أن آثاره السلبية هائلة، فضلاً عن أن إيجابياته ليست كاملة؛ فبالرغم من أن الحروب التجارية القائمة بين القوى الاقتصادية الكبرى تنعكس بالإيجاب أحياناً على بعض الدول الأخرى، بالسماح لها بالتغلغل بشكل أعمق في أسواقها إلا أن هذا الأمر ينطوي على مخاطر، فإذا كانت دولاً مثل دول أمريكا اللاتينية سوف تستفيد من زيادة صادراتها لكلاً من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ظل الحرب التجارية بينهما إلا أن أسواقها قد تغرق بمنتجات صينية رخيصة، مما قد يشكل تهديداً للإنتاج الصناعي لديها، وفي الواقع تعاني دولة نيبال من إغراق الصين سوقها بقطع غيار وتقنيات السيارات الصينية التي كانت تصدر إلى الولايات المتحدة،

¹)Patricia García-Durán Huet & Marc Ibáñez Díaz “The European Union and the fragmentation of international trade: a view from Barcelona” CIDOB Barcelona Centre for International Affairs, briefings (54), 2024,P.3

فبالرغم من توجه الصادرات الصينية لنيبال بدلاً من الولايات المتحدة قد يحصل بمقتضاها المواطن النيبالي على سلعاً رخيصة إلا أنه قد يفسد صناعتهم وزراعتهم ويهدد تطوّرهم المستقبلي^(١).

وقد تستفيد منطقة اليورو على المدى القصير -كما يرى البعض- من تحول مسارات التجارة نتيجة للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة؛ حيث تستفيد منطقة اليورو من الواردات الأرخص من الصين في حالة إغلاق منافذ التصدير الأمريكية بفعل القيود التجارية، ومن جانب آخر سوف تكون منتجات منطقة اليورو أكثر قدرة على المنافسة في الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع أسعار السلع الصينية الناتج عن زيادة التعريفات الجمركية عليها في الولايات المتحدة^(٢)، ولكن يرى الباحث أن هذا الأمر قد يتوقف على مدى تنوع واردات الولايات المتحدة، والتي قد تعمل على توسيع دائرة التجارة الخاصة بها وتعتمد على مصادر قريبة جغرافياً مثل كندا، أو تعمل على إيجاد تقارب اقتصادي إقليمي مع الدول المجاورة والقريبة لها مثل المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية، وإن كانت تصرفات الرئيس الأمريكي "ترامب" منذ توليه سدة الحكم في يناير ٢٠٢٥ لا توحى بذلك، حيث أعلن عن فرض رسوم جمركية على الدول الأوروبية وكندا والمكسيك.

وتسمح سهولة انتقال عوامل الإنتاج الرقمية بإنتاج السلع في دول مختلفة عن تلك التي يحدث فيها الابتكار، وقد تقوم إحدى الشركات المتعددة الجنسية المقيمة في دولة ما بإنتاج سلعة ما في دولة أخرى تمتلك حق براءة اختراع لها في دولة مختلفة، ويتم بيعها في أسواق دول متعددة، ومن الطبيعي تبعاً لذلك أن تتدفق الأرباح والمدفوعات عبر عدة دول، فنجد دول تتخصص في عمليات الإنتاج مثل الصين ودول أخرى تخصص في الابتكار والمعرفة مثل الولايات المتحدة، حيث تقوم الأخيرة بتصدير الأفكار والمعرفة للدول التي تتخصص في الإنتاج وتقوم باستيراد السلع منها، وقد يوضح لنا مثل هذا التداخل الاقتصادي العميق بين الدول مدى عمق التأثير السلبي للتشردم الجيواقتصادي المتوقع على الاقتصاد العالمي^(٣).

¹)Ravi Kumar, “US-China Trade War: Impact on Sustainable Development in Developing Nations with particular reference to South Asia” Technoarete Publishers, PP. 48 – 53, 2022, P.50

²) Wilko Bolt, et. Al. “Geo-economic fragmentation: economic and financial stability implications”, De Nederlandsche Bank n.v. , Amsterdam, December 2023,P.8

³) Baba, Chikako, Et al., “Geoeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU.” Op-Cit, P. 20

ويرى الباحث أن التشرذم الجيواقتصادي قد ينتج بعض الفوائد المالية للدول التي تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج مثل الصين، والتي سوف تستفيد من عدم دفع الإتاوات للدول الأخرى مقابل حقوق الملكية الفكرية، وقد تدفع تلك الفوضى الدول المتخصصة في عمليات الإنتاج إلى تطوير البنية التحتية التقنية، والعمل على تحقيق التكامل المحلي أو الاكتفاء الذاتي، ولكن عوائد ذلك التطوير قد لا تأتي إلا على المدى الطويل، وإن كان سيلحق الدول المتخصصة في الابتكارات ضرراً من تراجع الدخل الذي تحصل عليه من الدول النامية والناشئة التي تخصص في الإنتاج.

المطلب الثاني

مظاهر وأسباب التشرذم الجيواقتصادي

ينطوي التشرذم الجيواقتصادي Geoeconomic Fragmentation على منافسة اقتصادية قد تكون أقرب للعدائية، ويتضمن تكتلات دولية اقتصادية تعتمد في جانب منها على التقارب الجغرافي أو السياسي، أو امتلاك الموارد الطبيعية، أو بعض العوامل الاقتصادية الأخرى المهمة، وهو يختلف عن التباعد المنسق بين الدول.

أولاً: مظاهر التشرذم:

لقد تغيرت توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة بسبب مخاوفها المتزايدة من الصعود القوي والمتنوع للصين، وصارت تركز على فرض قيود على صادرات التكنولوجيا إلى الصين والواردات الصينية، وفي المقابل عمدت الصين إلى تعزيز الدعم لصناعاتها المحلية، وخاصة في قطاع التكنولوجيا الفائقة، وأنشأت في عام ٢٠١٨ وكالة التعاون التنموي الخاصة بها^(١)، وخاضت كلتا الدولتين

^(١) حيث لم تؤيد الصين النظام الليبرالي وليست عضواً في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، للمزيد انظر:

“The Future of International Development Cooperation: Fragmentation, Adaptation and Innovation in a Changing World” The Portuguese Platform of Development NGOs, 2021, P.8

حرباً تجارية وصراعاً استراتيجياً، ولكن تلك الحرب امتدت لدول أخرى منذ عام ٢٠١٦، وتوسعت بشكل كبير مع بداية عام ٢٠٢٥.

فقد أعلنت الولايات المتحدة عن بعض التدابير التي من شأنها أن تقيد مبيعات بعض السلع عالية التقنية والبرمجيات وغيرها من التكنولوجيات المرتبطة بالحوسبة المتقدمة وتصنيع أشباه الموصلات إلى الصين، وتضمن قانون خفض التضخم الأمريكي^(١) أحكاماً تهدف إلى توفير الحوافز للمنتجين المحليين، على حساب المنتجين الأجانب أحياناً.

وفي المقابل سعت الصين إلى إطلاق برنامج مدعوم من الدولة تحت عنوان "صنع في الصين ٢٠٢٥" والذي يسعى إلى تحسين قدرة الصين التنافسية في تصنيع التكنولوجيا الفائقة وتوطينها داخل الدولة، مما يجعل الصين قوة عظمى في مجال التصنيع بحلول عام ٢٠٤٩، والحد من الاعتماد المفرط على الشركات الأجنبية، وزيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية من خلال الاستثمارات والصناديق التي ترعاها الدولة^(٢).

وصدر "قانون الرقائق الأوروبي" الذي يعمل على توفير الدعم لتكنولوجيا وتطبيقات أشباه الموصلات في الاتحاد الأوروبي^(٣)، والذي يستهدف منظومة أشباه الموصلات في الاتحاد الأوروبي بما يضمن لها مرونة سلاسل التوريد، ويقلل الاعتماد على المصادر الخارجية من الدول الأخرى لأجل تحقيق السيادة التكنولوجية للاتحاد الأوروبي، ومضاعفة حصة أوروبا السوقية العالمية في أشباه الموصلات إلى ٢٠٪^(٤).

^(١) ويركز قانون خفض التضخم على الطاقة النظيفة والرعاية الصحية وخفض الإنفاق والإيرادات والعجز، وسعى القانون إلى خفض التضخم، من خلال خفض تكاليف الرعاية الصحية وفرض معدل ضريبة دخل أدنى بنسبة ١٥٪ على الشركات الكبرى؛ وخفض تكاليف الطاقة من خلال تعزيز إنتاج الطاقة النظيفة المحلية، وتشجيع تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة الجديدة، انظر :

Sam Louis Taylor, "Policy Update: Understanding the Inflation Reduction Act," Econ Focus, Federal Reserve Bank of Richmond, vol. 22(4Q), pages 1-17. 2022, P17

^(٢) <https://orcasia.org/made-in-china-2025>

^(٣) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, "Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism", Op-Cit, P.11

^(٤) <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/european-chips-act>

وقد أدى تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى زيادة حالة عدم اليقين في السياسة التجارية العالمية وتدهورت معه آليات حل النزاعات التجارية المتعددة الأطراف، ومن قبل وضعت أزمة جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية المتزايدة العلاقات الدولية تحت الاختبار في وقت حرج، وأثارت المزيد من التساؤلات حول فوائد التكامل الاقتصادي العالمي، فقد أدت القيود المفروضة على تصدير المنتجات الطبية الرئيسية والمواد الغذائية إلى تقاوم الوباء وأضررت بالثقة في فوائد نظام التجارة المفتوح^(١).

ومن جانب آخر تزايدت النزاعات المسلحة حول العالم بشكل مطرد منذ الأزمة المالية العالمية، وأسهمت الحرب المستمرة حتي كتابة تلك الكلمات في أوكرانيا إلى تعميق التصدعات في النظام الاقتصادي العالمي، وأثارت الحرب في أوكرانيا صدعًا جيوسياسيًا، وقد تسببت المواجهة الجيوسياسية المتفاقمة في إحداث فوضى في أسواق الطاقة الأوروبية، حيث أدت الحرب والعقوبات الدولية المرتبطة بها إلى اضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة والسلع الزراعية، فقد فرضت العديد من الدول حظرًا على تصدير السلع الزراعية والأسمدة، وظهر أثر ذلك في حدوث تقلبات شديدة ومخاوف من نقص الطاقة، وأصبحت سلاسل الإنتاج وشبكات التمويل العالميتين أقل مرونة^(٢).

وننتج عن تلك التحولات والتغيرات الدولية ظهور التكتلات الدولية بين محور شرقي يضم بصورة أساسية الصين وروسيا ومحور غربي يضم الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وبدأت دول عدم الانحياز في حيرة هل تظل كما هي أم تتضمن لاحدي الكتلتين، وسعت كل دولة لتعديل نمط التجارة الدولية الخاصة بها لكي تحصن من التغيرات الجيوسياسية والنزاعات التجارية والمسلحة، فصارت الدول تتقارب وفقًا لاعتبارات اقتصادية وجغرافية مثل التقارب بين روسيا وإيران وكوريا الشمالية بما يمتلكان من ثروات ومواد خام متنوعة، والتقارب بين الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وبعض الدول التابعين لهم ككتلة في العمل بصورة مستقلة قدر الامكان عن نمط التجارة والنشاط الانتاجي الشرقي إلى أن بدأ يدب

^(١) (وقد مثل حظر الصادرات حوالي ٩٠٪ من القيود التجارية، انظر:

Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.5

^(٢) Ibid P.10

التباعد بين دول الكتلة الغربية ويزداد حجم التشرذم الجيواقتصادي حيث توسعت الحرب التجارية الأمريكية لتشمل بعض حلفائها مع بداية عام ٢٠٢٥.

ثانياً: أسباب التشرذم الجيواقتصادي^(١):

عزى جانب من المفكرين التشرذم الجيواقتصادي إلى تغيرات الجغرافيا السياسية والأوضاع الاقتصادية، حيث تزايدت حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، باعتبار أن التحول من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب قد لا يحدث دون تعقيدات، فضلاً عن أن التوترات الجيوسياسية المتزايدة في السنوات الأخيرة قد انعكست في زيادة الخلاف بشأن قضايا السياسة الخارجية في الأمم المتحدة وخاصة بين الولايات المتحدة والصين، وساهم التعافي غير المتكافئ من الأزمة المالية العالمية واتساع فجوة التفاوت وصدام القيم في ترجيح السياسات المنغلقة على الذات.

ومن جانب آخر أدت جائحة كوفيد-١٩ وما تلاها من قيود على التجارة الدولية في السلع المتعلقة بالصحة، والحظر المفروض على حرية حركة الأشخاص، إلى الإضرار بحرية التجارة الدولية، وزادت التوترات الناتجة عن الحرب الهجينة بين روسيا والغرب من سياسات الانغلاق، وكان لكل ذلك تأثيرات سلبية، خاصة من وجهة نظر اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

لقد حفزت الاعتبارات الأمنية وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد على الدول الأخرى من التباعد بين الدول والتشرذم الجيواقتصادي، وحفزت من تكون التكتلات بقصد الحماية من انقطاع سلاسل الإمداد ومصادر المواد الخام والتي يتمركز بعضها في عدد محدود من الدول، وكان للتنافس الاقتصادي الاستراتيجي بين الدول أو مجموعات الدول دوراً فاعلاً في سعي بعض الدول نحو الحد من نمو دولاً أخرى، أو الحفاظ على عناصر التقدم التقني في بعض المجالات، والذي حفز ظهور وتنامي الفرقة الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية.

(للمزيد راجع في ذلك كلا من: ¹

Anni Norring “Geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, PP.9-11

Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.5

ومن الضروري الإشارة إلى أن عدم سريان مقتضيات العولمة الاقتصادية وحرية التجارة الدولية في صالح بعض الدول؛ دفعها إلى البحث عن سبل لإيقاف النزيف في الوظائف والإنتاج الناتج عن العولمة وحرية التجارة الدولية، وكان التباعد والتشردم والحرب التجارية وهدم قيم الحرية أحد نتائج السياسات الاقتصادية التي تعمل ضد التكامل الاقتصادي والحرية الاقتصادية.

المطلب الثالث

التوترات الجيوسياسية وظهور وتنامي التشردم الجيواقتصادي

أولاً: المقصود بالجيوسياسية "Geopolitics":

تتكون كلمة "الجيوسياسي" من لفظين هما "الجيو" وتعني الأرض و"سياسي" كمجال علمي وعملي يعبر عن حركية الدولة، وتشمل الجيوسياسية في معناها: الجغرافيا والتي تتميز بالثبات، والسياسة التي تتميز بالتغير، وظهرت الجيوسياسية كعلم أواخر القرن التاسع عشر، وتُركز على الظواهر الجغرافية بمختلف مظاهرها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في تفسيرها للسياسة الداخلية والخارجية، وتعمل في خدمة سياسة معينة تتبناها الدولة، ويقصد بالجيوسياسية أو "الجيوبوليتك" الأساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة، في كفاحها المستميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي، وتتركز في جوهرها على العلاقات السياسية الدولية في ضوء المعطيات والتركيب الجغرافية^(١).

ويتقارب لفظ "الجيوسياسي" كثيراً مع لفظ "الجغرافيا السياسية" ولكن بينهما اختلاف، فإذا كانت الجغرافيا السياسية أحد فروع الجغرافيا البشرية، والتي فيها تلنقي الطبيعة الجغرافية التي تهتم بالأرض والناس بالسياسة التي إحتوت الناس، والتي هي عبارة عن علم يهتم بالعلاقات بين السلوك السياسي والبيئة الجغرافية، أو هي التفاعل والتأثير المتبادل بين الجغرافيا والسياسة^(٢)؛ فإن الجيوسياسية عبارة عن الخطط التي تتجاوز الحاضر لترسم مستقبل دولة أو إقليم أو قارة أو حتى العالم كله سياسياً، وتكون

(١) للمزيد راجع: رتيبة برد "الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية" مجلة طبنة للدراسات

العلمية الأكاديمية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ١٥٧-١٥٨

(٢) للمزيد انظر: محمد عبد السلام "الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية"، مكتبة نور، ٢٠٢٠، ص

الجيوسياسية في خدمة تطلعات الدول ووحدتها السياسية، وآمالها التنموية والتوسعية، وتتعلق الجيوسياسية أكثر بالمستقبل حيث ترسم ما يجب أن تكون عليه الدولة في المستقبل، بالإضافة إلى أنها تعتقد فلسفة القوة التي تحقق سياسة السيطرة^(١).

ثانياً: ظهور وتنامي التشردم الجيواقتصادي:

بدا من الواضح خلال العقود الماضية وجود تنافس استراتيجي بين الدول الكبرى لكنه حفز خفض التبادل التجاري الدولي والحرب التجارية والعقوبات الدولية المتبادلة بينهم وأسس لانقسام دولي، وأسهمت التطورات الجيوسياسية الأخيرة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠٢٢ في تحقيق المزيد من تراجع التكامل الاقتصادي والمالي العالمي، فقد أدت حالة عدم اليقين الجيوسياسي إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتراجع أسعار الأسهم وتراجع معدلات التوظيف في العديد من الدول وارتفاع أسعار السلع والخدمات عالمياً، فضلاً عن زيادة احتمالات تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات اقتصادية أكثر حدة في المستقبل^(٢).

وقد بدأت القيود التجارية والاستثمارية في التزايد منذ أواخر عام ٢٠١٠ عقب الأزمة المالية العالمية، ومع فرض عقوبات اقتصادية على سوريا بعد عام ٢٠١١ وكذلك على روسيا لغزوها شبه جزيرة القرم؛ بدأت تطفو على السطح التوترات الجيوسياسية في عام ٢٠١٤، وتزايدت تلك التوترات بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦، وصارت تتعمق مع تنامي الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين من بعدها، ثم ظهور جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠، ونتج عن كل ذلك تنامي حالة عدم اليقين في السياسة التجارية الدولية، بالإضافة إلى تدهور آليات حل النزاعات التجارية الدولية متعددة الأطراف وظهور التشردم الجيواقتصادي^(٣).

(١) رتيبة برد "الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية" مجلة طبنة للدراسات العلمية الكاديمية،

المجلد ٤ ، العدد ٢ ، ٢٠٢١، ص ١٥٨-١٥٩

²⁾ Anni Norring "geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism"

Bank of Finland, Economics Review, No2, 2024, P.10

³⁾ Ibid, PP.11-13

ولقد أدت العقوبات المفروضة على روسيا إثر حربها مع أوكرانيا في عام ٢٠٢٢ إلى انخفاض حاد في تدفقات الأعمال المصرفية، وتراجع تدفقات المحافظ عبر الحدود مع روسيا، وشهدت الدول التي اعتبرت متحالفة معها انخفاضات حادة في تدفقات رأس المال، وتسببت العقوبات الغربية على روسيا في تعطيل التجارة وفصل القطاع المالي الروسي إلى حد كبير عن النظام المالي العالمي، وأخطر ما في الأمر هو أن التقارب الصيني الروسي من ناحية وتعاضد الدول الغربية من ناحية أخرى ساهما في تحويل ميزان السياسة التجارية والنشاط الاقتصادي عالميا من تحسين الكفاءة واستغلال المزايا النسبية إلى ضمان المرونة والأمن^(١).

وتسببت تلك الأزمة الجيوسياسية بين روسيا وأوروبا في زعزعة أسواق الطاقة العالمية، والتي انعكست على معظم دول العالم بالسلب، حيث ارتفعت أسعار الطاقة بصورة كبيرة، وانعكس ذلك على أسعار السلع والمواد المصنوعة، وكذلك السلع الزراعية والخدمات التي تعتمد على الطاقة في إنتاجها، بالإضافة إلى حدوث تقلبات شديدة في أسواق دول الاتحاد فضلا عن تزايد المخاوف من نقص الطاقة في المستقبل^(٢).

وكان لتولى الرئيس الأمريكي (ترامب) السلطة في بداية عام ٢٠٢٥ أثراً كبيراً على تعميق شكل التشرذم الجيواقتصادي، فبعد أن بدأت الدول تبحث عن حلول لهذا التبعاد من خلال التحول نحو الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والتكتل خاصة بين دول قارة أمريكا الشمالية ودول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة؛ أعلن هو الحرب التجارية على حلفاءه سواء كندا والمكسيك ودول أوروبا، بفرض تعريفات جمركية، مما أسهم في فتح آفاق جديدة للتشرذم الجيواقتصادي^(٣).

^(١) لقد كانت مخاوف الأمن القومي الدافع الأكبر لفرض قيود على تدفقات رأس المال بعد عام ٢٠١٥، فقد انتشرت القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب تتعلق بالأمن القومي، للمزيد راجع:

Ibid, P.14

^{٢)} Ibid P.19

^(٣) فقد فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً جمركية في الرابع من مارس عام ٢٠٢٥ بنسبة ٢٥٪ على الواردات من المكسيك وكندا، وضاعف الرسوم على السلع الصينية لتصل إلى ٢٠٪، والتي قد تعرقل تدفقات تجارية ثنائية تقارب ٢.٢ تريليون دولار سنوياً، وردت الصين على ذلك بفرض رسوم جمركية إضافية تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ على بعض الواردات الأميركية، إلى جانب سلسلة من القيود الجديدة على صادرات كيانات أميركية محددة، وتوعد رئيس الوزراء

المطلب الرابع

سلاسل التوريد وسلاسل القيمة

تعمل سلاسل التوريد وسلاسل القيمة على تجميع منظمات أعمال منفصلة، ويخلط البعض أحياناً بين سلاسل التوريد وسلاسل القيمة، حيث يشار أحياناً إلى سلاسل التوريد على أنها سلاسل القيمة كون القيمة تضاف للسلع والخدمات بموجب تنقلها عبر حلقات السلسلة، ولكن في الحقيقة لكل منهما معنى مختلف، وإن كانا يتداخلان في نفس النشاط وهو ما يبينه هذا المطلب في السطور التالية.

أولاً: سلاسل التوريد:

تعد سلاسل التوريد أحد أهم النظم الحديثة التي تدمج بين العرض والطلب على السلع والخدمات، حيث تربط بين المتفاعلين في كلا من عمليات الانتاج والاستهلاك، وما يحدث بينهما من عمليات نقل وتخزين وتبادل للمعلومات، بهدف قراءة السوق وتوجهات المستهلكين، لتحقيق أكبر رضا للعملاء، وأكبر قدر من الربحية للشركات، في ضوء خفض التكاليف، والربط بين عناصر سلسلة التوريد، حيث تشمل سلسلة التوريد جميع الوظائف المرتبطة بإستقبال طلبات العملاء وتلبيتها، ويشارك فيها الموردون والمصنعون وتجار الجملة وتجار التجزئة والناقلون، والمخازن وكذلك العملاء، وتمنح سلسلة التوريد الشركات فرصة لكسب ميزة تنافسية من خلال خفض تكاليف تقديم الخدمة أو السلعة، من خلال الحصول عليها بأسعار تنافسية، وبالتالي خفض أثمان السلع وسرعة الوصول للأسواق.

١ - تعريف سلاسل التوريد:

يستخدم مصطلح سلسلة التوريد لتوصيف مجموعة من العناصر والعمليات المتداخلة، المادية وغير المادية، لضمان وصول كمية من المنتجات من السلع والخدمات، بخصائص مناسبة، وبجسم ومقدار

الكندي بفرض رسوم جمركية فورية بنسبة ٢٥٪ على واردات أميركية بقيمة ٣٠ مليار دولار كندي ، مع فرض رسوم إضافية على سلع بقيمة ١٢٥ مليار دولار كندي، للمزيد انظر: مقال بعنوان " ترامب يفرض رسوماً جمركية باهظة على كندا والمكسيك والصين .. وبكين ترد بتعريفات تصل لـ ١٥٠٪ " منشور بجريدة CNBC عربية بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٥ آخر تاريخ لزيادة الموقع: ٣٠ مارس ٢٠٢٥

مناسبان، في الوقت المناسب، وبأقل تكلفة ممكنة^(١)، وتتضمن سلسلة التوريد مجموعة من الأنشطة التي تمارسها المؤسسة للحصول على المواد الأولية والأنشطة التي تهدف إلى إيصال المنتجات للزبائن عن طريق نظام التوزيع، إذ تتضمن التفاعل بين المجهزين والمنتجين والموزعين والزبائن^(٢).

وسلسلة التوريد هي شبكة الأنشطة والمنظمات والموارد والتقنيات التي تُستخدم في إنتاج وتسليم المنتجات أو الخدمات من الموردين إلى العملاء، وتشمل جميع مراحل الإنتاج، بما في ذلك شراء المواد الخام، وعمليات التصنيع، وخدمات النقل اللوجستية، وعمليات التخزين، وقنوات التوزيع، وتجارة التجزئة، وتتكون سلسلة التوريد من المشتريات وتحصل بمقتضاها الشركات على المواد الخام، أو المكونات اللازمة لعرض منتجاتها من موردين مختلفين، والتصنيع وهو تحويل المدخلات إلى سلع جاهزة، والتوزيع بما يشمل حركة المنتجات الجاهزة، عبر قنوات مختلفة، حتى وصولها للمستهلك النهائي، والشراء بالتجزئة عبر الإنترنت أو من المتاجر التقليدية، ويتطلب ضمان سير العمل بسلاسة في جميع مراحل منظومة سلسلة التوريد تعاونًا فعالًا بين أعضائها^(٣).

وقدم الباحثون الكثير من التعريفات المتقاربة والتي تعكس نظرة مختلفة لسلاسل التوريد، حيث عُرفت بأنها التكامل والتنسيق وتعظيم العائدات المرتبطة بتدفق المنتجات والمعلومات والأموال عبر تحويل المواد الأولية التي تمتلكها المؤسسة من الموردين إلى منتجات تباع إلى العملاء في الوقت

^(١) تركي دهمان البرازي "أثر أداء سلسلة التوريد على أداء المنظمة: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في

سوق الكويت للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ١٦

^(٢) وقد عملت سلاسل التوريد في البداية على إحداث ترابط خطي بين المنتجين والمخازن وتجار الجملة وتجار التجزئة والمستهلكين، وتتراوح حلقات السلسلة من حلقة إلى إثني عشر حلقة أو أكثر، وساهمت الطبيعة الخطية للسلسلة في وجود اتصال غير مرتب بين حلقات السلسلة، بحيث يرتبط مقدمة ونهاية السلسلة، حيث ساهمت سلاسل التوريد الخطية في ربط العميل بالمنتج أو وكيل الشركة، نظرًا لإمكانية عدم توفر مخازن استقبال للسلع لدى تاجر الجملة أو تاجر التجزئة، ومع توسع شبكة الانترنت وسهولة وسرعة الاتصال وتوفر الشحن عبر الإنترنت، صارت السلع لا تستقر في مكان معين كثيرًا، حيث تنتقل من المصانع حول العالم إلى الوكلاء، ليقوموا بإعادة نقلها في حاويات -مباشرة على الشاحنات- دون أن تستقر في مخازن الوكلاء أو التجار، حتى تصل للعميل النهائي، بما يقلل التكاليف والوقت وتختلف درجة تعقيد سلسلة التوريد من شركة إلى أخرى، للمزيد انظر: ممدوح عبد العزيز رفاعي "إدارة سلاسل انتوريد: مدخل بيئي" بدون اسم ناشر، الطبعة الرابعة، ٢٠١٦، ص ١٥-١٧

³ <https://www.inboundlogistics.com/articles/value-chain-vs-supply-chain/>

المناسب^(١)، وقيل بأنها حلقة الوصل للموارد والعمليات تبدأ بمصدر المواد الخام وتمتد خلال توصيل أو تسليم المنتجات النهائية للمستهلك النهائي، وعرفها آخر بأنها وضع مداخل لتحقيق التكامل الكفاء للموردين مع العملاء وتتضمن المخازن والتجار وتجار الجملة والمنتجين، لخفض التكلفة وتحقيق رضا العميل بالسلعة أو الخدمة^(٢).

وتتكون سلاسل التوريد من ثلاثة منظمات أو أكثر، متصلة بصورة مباشرة عن طريق واحد من أكثر خطوط تدفق المنتجات والخدمات والتمويل والمعلومات سواء هذا التدفق للأمام باتجاه العميل أو للخلف باتجاه الموردين، وبذلك تتضمن سلاسل التوريد تدفق أشياء وسلع مادية وتدفق مالي وتدفق معلومات^(٣).

٢ - عناصر سلسلة التوريد:

تتكون سلسلة التوريد البسيطة من عدة عناصر حيث تبدأ سلسلة التوريد وتنتهي بالعميل، حددها البعض في ثمانية عناصر وهي: العميل والتخطيط وال شراء والتخزين والإنتاج والموقع والنقل والمعلومات، حيث يبدأ العميل السلسلة بقرار الشراء بتقديم طلب شراء كمية محددة من سلعة في وقت معين، فيتولى بعدها قسم التخطيط وضع خطة لتدبير المواد الخام وإنتاج السلعة، بما يتناسب مع طلبات العميل، ثم يبدأ قسم المشتريات بتحديد الخامات وتوجيه طلب للموردين للمواد الخام، تليها عملية التخزين للخامات تحسبا لتغيرات غير متوقعة قد تعطل الإنتاج، وتتضمن عملية التخزين استلام الخامات والتأكد من حالتها، ثم تبدأ بعدها مرحلة الإنتاج والتي تراعى فيها طلبات العميل وتفضيلاتهم، كما في طلبات الشراء الأولى، وتخزن المنتجات لدى المصنع، وفي ضوء معلومات السوق يكون تحديد مكان ومواقع الإنتاج والتخزين، بما يتناسب مع سلسلة تدفق المواد الخام والمنتج حتى وصوله للمستهلك النهائي، ثم تكون بعدها عملية الشحن بالطريقة الأنسب، برا أو بحرا أو جوا، لوصولها لوجهتها في الوقت المناسب، وبالحالة المناسبة،

(١) مشاش نادية & غزالي عمر " عمليات سلسلة التوريد وأثرها على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية دراسة ميدانية بمؤسسة كوندور"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ١٧٣

(٢) ممدوح عبد العزيز رفاعي "إدارة سلاسل انتوريد: مدخل بيئي" بدون اسم ناشر، الطبعة الرابعة، ٢٠١٦، ص ١٠-١٤

(٣) سالم زياد الزبون & عمر واصف حجازين، " أثر نظم سلاسل التوريد على الاداء التسويقي في شركات الشحن الأردنية" ٢٠٢٣، ص ٧

وتتطوى عملية الشحن على أوقات نقل أطول، وعدم يقين أكبر، ويبقى بعدها العنصر الأهم الذي يغلف كل العناصر وهو المعلومات والتي تساهم في ضبط التنسيق وسرعة ودقة اتخاذ القرارات^(١).

ثانياً: سلاسل القيمة:

نشأت سلاسل القيمة بموجب الترابط الكبير للنشاط الاقتصادي والشركات على المستوى المحلي والدولي، وبهدف تحقيق أكبر قيمة للعميل بأقل سعر، حيث أن الشركة لا يمكن أن تحقق ذلك في ظل عدم قيامها بإنتاج كامل المنتج، بدءاً من مرحلة الأفكار، مروراً بالمواد الخام والإنتاج والتخزين والجودة والتسويق والبحث العلمي، والشحن والبيع والتوزيع، وتقديم خدمات ما بعد البيع؛ فكان لابد من وجود سلسلة القيمة، والتي في كل حلقة منها يتم إضافة قيمة للمنتج، وتتضمن سلسلة القيمة الخدمات اللوجستية الواردة والعمليات والخدمات اللوجستية الصادرة مثل التسويق والمبيعات وخدمة تطوير المشتريات وإدارة الموارد البشرية والبنية التحتية.

١ - تعريف سلاسل القيمة:

قدمت العديد من التعريفات لسلسلة القيمة، حيث تم تعريفها بأنها الأنشطة المتسلسلة التي تضيف قيمة إلى منتجات أو خدمات المؤسسة، وتشمل التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع، وعرفت بأنها مجموعة الأنشطة التي تحول المواد الخام إلى سلع وخدمات يشتريها ويستهلكها المستخدمون النهائيون^(٢)، وقيل بأنها سلسلة من الأنشطة التي تضيف قيمة إلى منتج أو خدمة، وعرفها آخر بأنها الأنشطة المتسلسلة التي تضيف قيمة إلى منتجات أو خدمات، وتشمل التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع

¹ Md. Maksudul Haque & Marzina Akhter, "Concept Paper on Supply Chain Management" IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 13, Issue 3, June 2022, P.32

^٢ د. سلمى منصور سعد & علاء عبد الحسن حسن "تقنية سلسلة القيمة ودورها في تخفيض تكلفة المنتج / دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات - مصنع الميكانيك" مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الثانية

والأربعون العدد ١٢٢، ٢٠١٩

والخدمات^(١)، ويمكننا القول بأن سلسلة القيمة عبارة مجموعة من الأنشطة الضرورية لخلق السلع والخدمات والتي تتسلسل من مرحلة استخدام المواد الخام حتي أثناء استهلاك المستهلك النهائي للمنتج.

وما يجعل التمييز بين سلسلة القيمة وسلسلة التوريد غير يسيرة هو أن كلتاها تهدف إلى تعظيم القيمة للعميل، فضلا عن وجود تداخل في بعض العناصر أو أنشطة سلسلة التوريد وسلسلة القيمة، فمثلا يعد تطوير التكنولوجيا جزء من سلسلة التوريد وكذلك سلسلة القيمة في نفس الوقت ولكن تبقي الخدمات اللوجستية الواردة والصادرة النشاط الرئيسي لسلسلة القيمة^(٢).

وإذا كانت سلسلة القيمة تُركز على خلق القيمة في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج من البداية وحتى وصوله للعميل؛ فإن سلسلة التوريد تشير إلى عمليات الحصول على السلع أو المواد الخام من الموردين من خلال تنفيذ الطلبات وتسليم المنتجات النهائية^(٣).

٣ - أنشطة سلسلة القيمة:

تشير سلسلة القيمة إلى سلسلة الأنشطة التي تقوم بها الشركات لإنشاء منتجاتها أو خدماتها وإنتاجها وتسويقها وتسليمها ودعمها، بهدف تقديم المنتج أو الخدمة النهائية للعملاء، وتتمثل أنشطة سلاسل القيمة الرئيسية في الخدمات اللوجستية الواردة، كعمليات تحويل المدخلات إلى سلع أو خدمات نهائية، والخدمات اللوجستية الصادرة كالتغليف والنقل والتوزيع للعملاء، وكذلك عمليات البيع والتسويق، كالترويج للمنتجات والتسعير، وخدمات الصيانة ودعم العملاء بعد البيع كالضمان، وعقود الصيانة، والمساعدة الفنية^(٤).

^(١) سلمى منصور سعد & علاء عبد الحسن حسن " تقنية سلسلة القيمة ودورها في تخفيض تكلفة المنتج / دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات - مصنع الميكانيك " مجلة الادارة والاقتصاد، السنة - ٤٢، العدد ١٢٢، ٢٠١٩، ص ٢٩٨

^(٢) جعفر سعدي، " إدارة سلسلة التوريد وأهميتها في تحسين أداء المؤسسة " رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٠، ص ٢٧-٢٨

^(٣) <https://www.inboundlogistics.com/articles/value-chain-vs-supply-chain/>

^(٤) <https://www.inboundlogistics.com/articles/value-chain-vs-supply-chain/>

آخر تاريخ للدخول على الموقع ٣٠ مارس ٢٠٢٥

وقسم البعض أنشطة سلسلة القيمة إلى نوعين من الأنشطة وهما: أنشطة سلسلة القيمة الصناعية والتي تتمثل في البحث والتطوير والتصميم وخدمة العملاء والتصنيع والتسويق والتوزيع، وأنشطة سلسلة القيمة الداخلية والتي تنوع إلى أنشطة رئيسية وأنشطة مساندة، وتشكل الأنشطة الرئيسية من الإمدادات الداخلية والخارجية، وعمليات الإنتاج والتسويق والخدمات، في حين تعمل الأنشطة المساندة على توفير الدعم والمساندة للأنشطة الرئيسية، وتتكون الأنشطة المساندة من البنية التحتية، والتي تشمل أقسام الشؤون القانونية والعلاقات الحكومية وضمان الجودة والادارة العامة والتخطيط والادارة المالية والتكنولوجيا المستخدمة في كل حلقات سلسلة القيمة^(١).

٤ - التقدم التقني وتوسع سلاسل القيمة عالمياً:

تقع مراحل مختلفة من عمليات الإنتاج في دول مختلفة، وتعمل عناصر الإنتاج في كل دولة على إضافة القيمة للسلع والخدمات حتى الوصول إلى السلعة النهائية وعرضها في أماكن بيعها المتوقعة، مما جعل سلاسل القيمة تربط دول العالم اقتصادياً وإنتاجياً بصورة كبيرة، ومن نتاج ذلك استغلال المزايا النسبية لكل دولة وتوسع التجارة الدولية.

وقد أدى التقدم التكنولوجي الكبير بعد الحرب العالمية الثانية إلى انخفاضات كبيرة في تكاليف النقل والاتصالات، وهو ما أدى إلى تمكين تجزئة عملية الإنتاج، بحيث أصبح من الممكن الاستعانة بمصادر خارجية لمرحلة مختلفة من الإنتاج في دول مختلفة للاستفادة من فروق التكاليف الدولية، وأدت هذه العملية إلى ظهور ونمو سلاسل القيمة العالمية، وكان لسياسات الدول دوراً كبيراً في تهيئة البيئة المناسبة لتوسع سلاسل القيمة العالمية من الحد من قيود التجارة الدولية عن طريق الاتفاقيات الثنائية والإقليمية^(٢).

وسمح تقسيم خطوط الإنتاج جغرافياً بين الدول بخفض تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة؛ وكان ذلك من خلال التكامل الإنتاجي والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة، وكان ذلك بالاعتماد على الإفراط في

(١) للمزيد راجع: سلمى منصور سعد & علاء عبد الحسن حسن "تقنية سلسلة القيمة ودورها في تخفيض تكلفة المنتج / دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات - مصنع الميكانيك" مجلة الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد / السنة - ٤٢، العدد ١٢٢، ٢٠١٩، ص ٢٩٨-٣٠٠

²⁾ Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, "Is the Global Economy Deglobalizing?: And If So, Why? And What Is Next?", Op-Cit, P.13

التخصص، والاعتماد المتبادل بين الشركات، وتفجر عن ذلك توسع هائل للتجارة الدولية، ووسع تزايد العرض العالمي من سلاسل القيمة في تصميم سلاسل التوريد الدولية بموجب تنوع الإنتاج عبر الدول، وإقامة سلاسل التوريد الدولية التي تخصص أجزاء مختلفة من عملياتها الإنتاجية إلى شركات في دول مختلفة، وذلك بفضل صعود العرض العالمي أو سلاسل القيمة، فصارت سلاسل القيمة تشمل ٧٠ % من التجارة الدولية^(١).

وتتميز سلاسل القيمة بأنها تفتح الأسواق العالمية أمام الشركات وتسمح للشركات وخاصة في الدول النامية بالوصول إلى أحدث التقنيات التي تساعد في تحسين جودة المنتجات وإضافة أكبر قيمة بالإضافة إلى إمكانية اندماجها في السوق العالمية الوسعة، التي تتيح لها المزيد من الخبرات والفرص لتحسين رأس المال البشري ونظم الجودة والبنية التحتية للشركة عموماً^(٢)، ويمثل توفر سلاسل القيمة أهمية كبيرة لنجاح الشركات وتطور بيئة الأعمال للاقتصاد العالمي حيث تعتمد الأسواق العالمية على استيراد منتجات ذات جودة مرتفعة وتوفر مجال لتصدير منتجاتها.

وبالرغم من أن التجارة في السلع الوسيطة أصبحت متوسعة بدرجة كبيرة، وتعمق التخصص الانتاجي العالمي، وتركز إنتاج العديد من السلع الأساسية بشكل كبير، وفضلاً عن أن هذا التخصص منح الدول زيادة في الكفاءة الانتاجية والأرباح، إلا أنه أصبح أيضاً مصدراً لهشاشة سلاسل القيمة العالمية لأي اضطرابات دولية، فصار خطر الاضرابات الجيوسياسية أكبر من تغيرات قوى السوق^(٣).

¹⁾ United Nations “**Better Trade for Sustainable Development: the Role of Voluntary Sustainability Standards**”, Op-Cit, P.2

^٢ (أحمد صالح & زياد أيوب عربش " سلاسل القيمة العالمية والسياسات الصناعية : محاور تعظيم القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في سورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 63 ، العدد الأول، ٢٠٢٠ ص ١٣-١٤.

^٣ تهيمن الولايات المتحدة على سلسلة التوريد للنفط والغاز باعتبارها المصدر ومكان التكرير، وتهيمن الصين على المعادن اللازمة للتحويل إلى الطاقة النظيفة، راجع:

Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “**Geo-economics Fragmentation and ...**”, Op-Cit, P.7

المطلب الخامس

الاستدامة البيئية

تتامي الاهتمام بالبيئة وضرورة الحفاظ عليها خلال العقود الماضية، وخاصة مع تزايد استنزاف الموارد الطبيعية، وتزايد الشك حول مدى قدرتها على استمرار تقديم خدماتها للبشر، والذي دعا إلى ظهور مفاهيم تنموية جديدة، تمثلت في التنمية المستدامة، والتي تحوى ثلاثة أبعاد أساسية: هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي^(١).

أولا تعريف الاستدامة البيئية:

قدمت العديد من التعريفات للاستدامة البيئية، حيث تم تعريفها بأنها "قدرة البيئة على استمرارية العمل بصورة صحيحة ومتواصلة بهدف تحقيق الحد الأدنى من الضرر البيئي، وعدم إلحاق الضرر برأسمالها الطبيعي، وتم تعريفها أيضا على أنها "نهج للتنمية هدفها موائمة الغايات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق بيئة سليمة ومستمرة، تضمن حق الأجيال القادمة واحتياجاتهم دون التأثير السلبي على البيئة

^(١) وظهر البعد البيئي نتيجة التأثيرات السلبية للتنمية علي البيئة، ويهتم البعد البيئي باستدامة النظام المادي والبيولوجي، لأجل ضمان تحقق التوازن البيئي ومرونة النظام البيئي عالمياً، وقدرته علي التكيف مع التغيرات المحيطة، ويهدف البعد البيئي إلي ترشيد استخدام الموارد البيئية في العمليات الإنتاجية كالفحم ومختلف المعادن المستخرجة من باطن الأرض، والمحافظة على قدرة البيئة على الاستمرارية بنفس المستوى ، وذلك من خلال المحافظة على قدرة الموارد البيئية المتجددة على تجديد نفسها، وقدرة النظام البيئي على استيعاب المخلفات الناتجة عن الأنشطة البشرية ، ويمثل الاهتمام بالبيئة ركناً أساسياً في التنمية، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور، من أجل الأجيال المستقبلية، ويحرص البعد البيئي على ألا تتحمل الأجيال القادمة عبء إصلاح البيئة التي نلوثها نحن، كما يراعي البعد البيئي للتنمية المستدامة زيادة فرص الأجيال القادمة في المحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية، ويتمحور البعد البيئي حول الاهتمام بالموارد الطبيعية وهو بمثابة العمود الفقري للتنمية المستدامة، وتدعو مبادئ التنمية المستدامة إلى إصدار تشريعات خاصة لأجل حماية البيئة ومصادر الطاقة، وترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، للمزيد انظر، محمد عبد الوهاب طاحون " التنمية المستدامة: الماهية والابعاد والاستراتيجيات" دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى ، ٢٠٢٢، ص ١٣٣-١٣٤

الحالية والمستقبلية"^(١)، وعرفها البعض من وجهة نظر معمارية بأنها التفاعل المسئول مع البيئة من خلال دعم استمرار دورة الحياة الطبيعية أثناء وبعد إقامة المشروع والحد من استنزاف الموارد الطبيعية^(٢)، وتم تعريفها بأنها "أسلوب تنمية يقود حتماً إلى حماية الموارد الطبيعية لضمان حماية البشر كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث، وتراكم ثاني أكسيد الكربون، والقضاء على طبقة الأوزون، والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي؛ ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك وحماية الموارد المتجددة"^(٣).

وتدور معظم التعريفات في فلك الحماية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتربة والتحول نحو الطاقة المتجددة وترشيد استخدام الموارد.

ثانياً: أهداف وأبعاد الاستدامة البيئية:

تعد الاستدامة البيئية جوهر البعد البيئي في التنمية المستدامة، وهي من الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة^(٤)، وتهدف الاستدامة البيئية إلى تحسين مستوى رفاهية الأفراد في ظل حماية الموارد الطبيعية والحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي^(٥)، ودمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الدول والحد من تدهور الموارد البيئية وحماية المناخ^(٦).

^(١) زهراء جار الله حمو و مثنى سعد ياسين، "أنواع الاستثمار الأخضر ودورها في تعزيز الاستدامة البيئية: دراسة تحليلية لآراء عينة من المختصين بالجانب المالي والبيئي في الجامعات العراقية" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٦، العدد ٥٠، ٢٠٢٤، ص ٩٠

^(٢) ابتسام مرشود الحربي " دور أساليب البناء الحديثة في الاستدامة البيئية في موقع المشروع: دراسة تحليلية" مجلة العلوم الطبيعية و الحياتية والتطبيقية، المجلد ٧، العدد ٤، ٢٠٢٣، ص ١٧

^(٣) عبد الرحمن العايب "التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف، ٢٠١١، ص ٣٧-٣٨

^(٤) الأمم المتحدة " تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥" تقرير الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥، ص ٧

^(٥) التنوع البيولوجي: هو التعدد في أنواع الكائنات الحية وعددها والتباين بين هذه الأنواع، وكذلك الاختلافات بين أفراد النوع الواحد، ويعرف التنوع البيولوجي بالمصطلح الانجليزي "Biodiversity" والذي اشتق من دمج كلمتي

وتتمثل أبعاد الاستدامة البيئية في ترشيد استهلاك الموارد وحماية صحة الانسان من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية من مياه وهواء بشكل نقي، والتحول نحو الطاقة المتجددة، والحد من تلويث البيئة^(١).

الاحياء "Biology" والتنوع "Diversity"، راجع: محمد عبد الوهاب طاحون " التنمية المستدامة: الماهية والابعاد والاستراتيجيات" مرجع سابق ص ١٣٣

^(٦) مي على ونان، " دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الاشارة إلى العراق للمدة (٢٠٠١-٢٠٢٢)" رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، العراق ، ٢٠٢٢، ص ٢٣-٢٤

^(١) انظر في ذلك كلا من :
زهراء جار الله حمو و مثني سعد ياسين، " أنواع الاستثمار الأخضر ودورها في تعزيز الاستدامة البيئية: دراسة تحليلية لآراء عينة من المختصين بالجانب المالي والبيئي في الجامعات العراقية" مرجع سابق ، ص ٩١
كرار فاضل خلف منحي، " ممارسات العمليات الخضراء ودورها في تحقيق الاستدامة البيئية" المجلة العلمية للحوار الاقتصادي، المجلد ٣ ، العدد ١، ٢٠٢٤ ص ٥١-٣٥

المبحث الأول

التشرذم الجيواقتصادي وأثره على الإنتاج والأسعار عالمياً

تمهيد وتقسيم:

لقد كان للتشرذم الجيواقتصادي أثراً مباشراً وكبيراً على الإنتاج عالمياً، بداية من الحد من تدفقات المواد الخام والسلع الأولية كالغاز وبعض المعادن النادرة والمتركة في دول محددة، والذي انعكس بدوره على حجم الإنتاج والنتائج المحلى الاجمالي للدول حول العالم، وأثر ذلك على انتاج الطاقة النظيفة وانتاج السلع والتقنيات التي تحد من انبعاث الكربون، أو تدعم مصادر الطاقة البديلة مثل ألواح الطاقة الشمسية وتقنيات إنتاج طاقة الرياح وقد دفع ذلك الدول إلى البحث في مصادر الطاقة التقليدية خاصة الفحم والذي له تأثيرات سلبية كبيرة على الاستدامة البيئية.

وأسهل التشرذم الجيواقتصادي في تراجع التبادل التجاري الدولي وحركة المواد الخام والمعادن الأساسية والنادرة، والتي ساهمت بجانب مرونة العرض والطلب عليها في إرتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار، التي صارت تعاني منها مختلف الشعوب، والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الاهتمامات البيئية، ويتناول هذا المبحث الموضوع في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: التشرذم الجيواقتصادي وأثره على الإنتاج.

المطلب الثاني: التشرذم الجيواقتصادي وارتفاع الأسعار وتأثيراته البيئية.

المطلب الأول

التشردم الجيواقتصادي وأثره على الإنتاج

يزيد تركيز المواد الأولية والمواد الخام والمعادن النادرة في عدد محدود من الدول من التأثيرات السلبية للتشردم الجيواقتصادي على الإنتاج؛ حيث صارت كل دولة تمتلك نوعاً من المواد الخام تستأثر به، بأن تحد من تصديره أو تضع قيوداً على تصديره، مما يقلل الكميات المعروضة منه في السوق الدولية ويؤثر على مقتضيات الإنتاج حول العالم.

أولاً: التشردم الجيواقتصادي والتحكم في حركة المواد الأولية:

كان لحرية التبادل التجاري الدولي بين الأسواق المتقدمة والناشئة أثراً كبيراً في تحقق الكثير من المكاسب في الإنتاجية؛ فقد أدت اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة إلى زيادة إنتاجية العمالة الكندية في الصناعات الموجهة نحو التصدير بنسبة ١٤٪، وأحدث انخفاض تكاليف التجارة في الولايات المتحدة نمواً كبيراً في الإنتاجية في قطاع التصنيع خلال الفترة من أواخر الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات، وأدت الإصلاحات التجارية في البرازيل في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ إلى تحسينات كبيرة وواسعة النطاق في الإنتاجية في مختلف الصناعات، وزاد نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الإجمالية بنسبة ٦٪^(١).

ولكن في ظل التشردم الجيواقتصادي صارت كل دولة تسعى إلى قصر استخدام مواردها الطبيعية -خاصة التي تتمتع بها بصورة منفردة- على الاقتصاد المحلي، وعملت على وقف تصديرها، خاصة بالنسبة للدول المنافسة لها، أو الدول الذي يمثل نموها خطراً عليها أو بينهما صراعات سياسية أو منافسة استراتيجية، أو تقصر تبادلها التجاري على الدول الصديقة أو التي بينهما تقارب سياسي.

وقد يزيد التركيز النسبي لاستخراج المعادن ومعالجتها في عدد قليل من الدول من الانعكاسات السلبية للتشردم الجيواقتصادي، حيث تتركز مثلاً في روسيا بعض المعادن مثل النيكل والبلاتين، في

¹)International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, “**Making Trade an Engine of Growth for All: The Case For Trade and for Policies to Facilitate Adjustment**”, IMF, WB, and WTO, Policy Papers, April, 2017, P.19

حين تتركز احتياطات الكوبالت في جمهورية الكونغو^(١)، وتعد الصين المورد الرئيسي للألواح الشمسية وبطاريات الليثيوم، والمواد الخام الحيوية والاستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي^(٢)، ولا يخفى على أحد تركيز السيليكون المعتمد عليه في صناعة الرقائق (أشباه الموصلات) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنتج دولتا البيرو وتشيلي حوالى ثلث النحاس في العالم، وهما من أكبر مصدري النحاس في كتلة الولايات المتحدة وأوروبا، ومن شأن تشرذم التجارة في خامات النحاس ومركزاته وانخفاض أسعاره أن يقل الدخل القومي الإجمالي في هاتين الدولتين بنسبة تتراوح بين ٢.٥٪ إلى ٥٪^(٣) ويقل المعروض خارج كتلة الولايات المتحدة وأوروبا مما سيحد من معدلات الإنتاج في الدول الأخرى.

ولا يمكن تجاهل التدهور الحاد في الأجل القصير نتيجة الإنقطاع المفاجئ في وصول المواد الخام أو السلع الوسيطة على الإنتاج العالمي؛ فعدم وجود مخزونات كافية من الموارد أو السلعة المستوردة من شأنه أن يجعل الإنتاج يتوقف في بعض الدول، لحين البحث عن دولة بديلة والتعاقد معها، ولكن قد يكون أمام تلك الدول التي تم حجب بعض مدخلات الإنتاج الحيوية عنها أن تبحث عن مصادر بديلة ممكنة للحصول على المواد الخام اللازمة لقيام الإنتاج، وهنا تبدو أهمية التحالفات والعلاقات الاقتصادية والسياسية المتينة في الحصول على دعم ما من الدول القريبة من الناحية الجغرافية أو السياسية، وقد تعتمد الدولة على مواردها الداخلية ودعم الاستكشاف الداخلي^(٤).

¹⁾ Gardes-Landolfini, Charlotte, Pierpaolo Grippa, William Oman, and Sha Yu. ,**“Energy Transition and Geoeconomic Fragmentation: Implications for Climate Scenario Design”** IMF Staff Climate Note 2023/003, International Monetary Fund, Washington, DC. , 2023, P10

²⁾Wilko Bolt, et. Al. **“Geo-economic fragmentation: economic and financial stability implications”**, Op-Cit,P.7

^٣) وإن كان ذلك سوف يزيد من معدلات الدخل القومي في منغوليا وكازاخستان، حيث سيزيدان من إنتاج وتصدير النحاس بشكل كبير بأسعار أعلى في كتلة الصين وروسيا الشحيحة بالنحاس، انظر:

Jorge Alvarez, Mehdi Benatiya Andaloussi, and others, **“Geoeconomic Fragmentation and Commodity Markets”**, IMF Working Paper, WP/23/201, October 2023, P. 33

^(٤) وقامت الولايات المتحدة بعدما حجبت الصين عنها المعادن النادرة واللازمة لصناعة السيارات بتوجيه الصناعات المحلية للبحث عن موارد محلية بديله أو استكشاف معادن داخلية ماثلة، للمزيد انظر:

<https://www.bbc.com/arabic/articles/ce٣vy٢x٢j٩٧o>

وذهب البعض إلى أن الاعتماد على الدول الصديقة لتغطية مخاطر عدم الحصول على المدخلات الحيوية وإن كان من شأنه أن يوفر للدول المتشرذمة بديلاً، إلا أنه سينطوي على تكاليف اقتصادية مرتفعة للغاية قد تصل إلى ٤.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي^(١)، وما قد يؤكد هذا التوجه ما واجهه الاتحاد الأوروبي عند عدوله عن استيراد الغاز الروسي، فقد ارتفعت تكاليف حصوله على الغاز، باعتبار أن معيار القرب والبعد مؤثر فيما يتعلق بتكلفة النقل وتراجع العرض العالمي، وساهم ذلك في سعيه نحو الاعتماد على النفط الأمريكي واستيراد الغاز من بعض الدول الخليجية ودول شمال أفريقيا.

وتنوعت طريقة استجابة شركات الاتحاد الأوروبي للقفزة في أسعار الغاز، حيث قامت معظم الشركات بنقل التكاليف المرتفعة إلى عملائها، واستثمرت بعضها في توفير الطاقة، وعمدت شركات أخرى إلى التحول إلى مصادر أخرى للطاقة، وعمدت إلى تكيف أساليب إنتاجها مع التغيرات في سوق الطاقة المفاجئة، وتوصل بنك الاستثمار الأوروبي إلى أن ٦٠٪ من شركات الاتحاد الأوروبي تنظر إلى تكاليف الطاقة باعتبارها عائقاً طويلاً الأجل أمام الاستثمار، مقارنة بنحو ٣٠٪ في الولايات المتحدة، ويخطط ١٢.٥٪ من المصنعين في ألمانيا لنقل الإنتاج^(٢).

وبالإضافة إلى التأثيرات المباشرة فقد أسفر التشرذم الجيواقتصادي عن حالة من عدم اليقين تؤثر بلاشك على قرارات المستثمرين وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر حول العالم، وهذا من شأنه أن يؤثر على الإنتاج العالمي من السلع والخدمات، حيث انخفضت انتاجية الشركات البريطانية بنسبة من ٢٪ إلى ٥٪ على مدى السنوات الثلاث التالية للاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي^(٣).

¹⁾ Javorcik, Beata et.al, “Economic Costs of Friend-Shoring” CESifo Working Paper No. 10869, 2023, P.4

²⁾ Baba, Chikako, Et al., “Geoeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU.” Op-Cit, P.26

³⁾ Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.17

ثانياً: التشرذم الجيواقتصادي والناتج المحلي الإجمالي:

متى كان مستوي تقارب الدول اقتصادياً مختلفاً ومتى كان هناك تركيز في المعادن في بعض الدول وكان لتدفقات الاستثمارات اعتبارات مختلفة؛ فمن الطبيعي أن يكون مقدار الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي للدول والناتجة عن التشرذم الجيواقتصادي مختلفة أيضاً، ولا شك أن مدى انفتاح الدول اقتصادياً على العالم وتوسع روابطها وطول سلاسل إمدادها يؤثر وبشكل كبير على ناتجها المحلي، وقد توقعت إحدى الدراسات أن يتعرض الناتج المحلي الإجمالي لدولة هولندا لمشكلات كبيرة بسبب التشرذم الجيواقتصادي؛ بسبب انفتاح الاقتصاد الهولندي على العالم بشكل كبير، في الوقت الذي قد تكون فيه خسائر الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي قليلة نسبياً بسبب التشرذم الجيواقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة مغلق نسبياً مقارنة بدول أخرى^(١).

ويعتمد مقدار الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها الناتج المحلي في دولة بسبب التشرذم الجيواقتصادي ما على مدى اعتماده على دول ليست صديقة في التجارة الدولية وفي الحصول على مدخلات الإنتاج، أو مدى قدرته على تدبير مدخلات إنتاج محلية بديلة أو من دول أخرى صديقة، ويرى البعض أن مقدار الخسائر في الناتج لأي دولة سوف تعتمد على درجة التشرذم الجيواقتصادي نفسها سواء كانت عميقة أو ما زالت في بدايتها، وقد تصل خسائر الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول إلى ٨.٥٪ وتراوح تقديرات الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقديرات الباحثين بين ١/٤ ٪ إلى ١٢ ٪^(٢).

ويذهب صندوق النقد الدولي إلى أن التشرذم الاقتصادي العالمي الشديد نسبياً قد يؤدي إلى خسائر دائمة في الناتج العالمي، والتي يمكن أن تتراوح من ٠.٢٪ إلى ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي،

^١) Diego a. Cerdeiro, johannes eugster, rui c. Mano, dirk muir and shanaka j. Peiris, “sizing up the effects of technological decoupling”, International Monetary Fund, Working Paper/21/69, Asia and Pacific Department Strategy, Policy, and Review Department, 2021, PP.6-8

^٢ للمزيد انظر كلا من:

Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, P.28

The International Chamber of Commerce “A fragmenting world”, (ICC) Trade report, 2023, P. 20

Baba, Chikako, Et al., “Geoeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU.” Op-Cit, P.6

اعتمادًا على شدة التشرذم، ومن الممكن أن تؤدي السيناريوهات التي تجمع بين تشرذم التجارة والإنفصال التقني بين الدول الكبرى إلى خسائر في الناتج تتراوح بين ٨٪ إلى ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، ويرجح البعض أن يؤدي تراجع التجارة الدولية إلى انخفاض الابتكار وارتفاع الأسعار^(١).

وانتهى البعض إلى أنه في ظل انفصال الكتلتين الغربي والشرقي الكامل فسيشهد التكتل الغربي انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.34٪، وستشهد الولايات المتحدة انخفاضاً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 4.05٪، وسينخفض الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 9.14٪، وسيتعرض التكتل الشرقي لانخفاض بنسبة 7.04٪، وسيواجه التكتل المحايد الذي يكون في الوضع الأكثر ملاءمة نسبياً انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.04٪، وسيؤدي هذا الفصل الكامل على الصعيد العالمي إلى انخفاض في الناتج العالمي بنسبة 4.59٪، وسينعكس ذلك على التوظيف والإنفاق الاستهلاكي ويُخل بالتوازنات الاقتصادية الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي^(٢).

المطلب الثاني

التشرذم الجيواقتصادي وارتفاع الأسعار

يعود انخفاض الأسعار الذي تنعم به العديد من الدول في جانب منه إلى العولمة، حيث أسهمت سهولة الوصول إلى التقنيات والمواد الخام والسلع الوسيطة وحرية سلاسل الإمداد حول العالم في خفض تكاليف الإنتاج وكذلك الأسعار بالنسبة للمستهلكين، واستفادت الشعوب حول العالم من المنافسة العالمية المفتوحة في الإنتاج، والذي انعكس عليها في النهاية في صورة انخفاض في أسعار السلع والخدمات، وكان للتشرذم الجيواقتصادي العالمي الحالي أثراً كبيراً على الأسعار؛ فقد ارتفعت الأسعار بفعل تقييد التجارة الدولية وحركة المواد الأولية

^١) Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, European Economy, Economic Briefs, Issue 75 , Directorate General Economic and Financial Affairs (DG ECFIN), European Commission, September 2023, P.10

^٢) التقرير العالمي لمجموعة ايكونوميست "التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين"، ٢٠٢٤ ص ٢٦

أولاً: التشرذم الجيواقتصادي وأسعار السلع الأولية:

يدفع التشرذم الجيواقتصادي إلى إمتناع الدول التي تنتمي لكتلة معينة عن تصدير المواد الخام من السلع الأولية والمستخرجة إلى الدول التي تنتمي لتكتل دولي آخر كما أشرنا، ويؤثر ذلك على كلا الدولتين، حيث يزيد من الفائض الانتاجي للمادة الخام المستخرجة في الدولة المنتجة، ويؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المعتمدة على إنتاجه داخل تلك الدولة، حتى إن باقي دول التكتل التابعة لها تلك الدولة سوف تستفيد، ولكن في المقابل سوف يقل تواجد تلك المادة الخام وينخفض عرضها في الدول المستوردة؛ نتيجة حجبها عنها فترتفع أسعار السلع في الدولة المستوردة بسبب ندرة وارتفاع سعر المادة الخام التي كان يتم الاعتماد عليها في الإنتاج، والتي ارتفع سعرها وهذا سوف يؤثر على السلع الأخرى النهائية متى كانت تلك المادة الخام تدخل في إنتاج سلعاً أخرى أو كانت سلعة وسيطةً إلى أن تصل تلك الدولة إلى مورد بديل.

وتكمن الخطورة في تشرذم السلع الأولية في أنها شديدة التركيز، حيث يستحوذ أكبر ثلاثة موردين للمعادن حول العالم على حوالي ٧٥ في المائة من الإنتاج العالمي، وتعتمد المرحلة الأولى من إنتاج السلع عليها؛ ونتيجة لذلك يتم تداول السلع الأولية على نطاق واسع، ويعتمد العديد من المستوردين على عدد قليل فقط من الموردين، حيث تنفرد دولة جنوب إفريقيا بمفردها بإنتاج ثلث المنجنيز في العالم، وهو معدن يستخدم في صناعة الصلب والبطاريات، ومن شأن انضمامها لتكتل معين سواء شرقي أو غربي أن يرتفع سعر ذلك المعدن في الكتلة الأخرى بنسبة كبيرة قد تصل وفقاً لتقدير صندوق النقد الدولي إلى أكثر من ٨٠٠٪^(١).

ويتوقع البعض ارتفاع أسعار المعادن خاصة الرئيسية منها مثل الكوبالت والليثيوم والنحاس والنيكل وأسعار بعض السلع الزراعية مثل زيت النخيل وفول الصويا في كتلة الصين وروسيا ، بسبب تركيز ٨٠ % من إنتاجها في إندونيسيا وماليزيا والولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين والتي قد تشكل جميعها جزءاً من الكتلة الغربية، وأن ترتفع أيضاً أسعار المعادن المكررة في كتلة الولايات المتحدة وأوروبا

¹ راجع كلا من:

Jorge Alvarez, Mehdi Benatiya Andaloussi, and others, “Goeconomic Fragmentation and Commodity Markets”, Op-Cit, PP.4- 9

صندوق النقد الدولي “آفاق الاقتاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة”، مرجع سابق، ص ٧٩

مدفوعة بأسعار المغنيسيوم والبلاتين والبلاديوم والألمنيوم والتي تتم معالجتها في الغالب في الصين وروسيا وجنوب أفريقيا^(١).

وفي ضوء ما تقوم به دول التكتل الشرقي والغربي من حظر تداول بعض الموارد المعدنية بالغة الأهمية للتحويل في مصادر الطاقة، والتي تشمل السلع الأولية والنفط الخام والفحم والغاز الطبيعي والنحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم، والتي تمثل نحو 70% من قيمة التجارة العالمية في السلع الأولية⁽²⁾، وبالرغم من أن معظم أسعار السلع الأساسية قد عادت إلى طبيعتها في عام ٢٠٢٣ إلا أن التشرذم الجيواقتصادي الأكثر حدة لا يزال يشكل خطراً كبيراً⁽³⁾.

ثانياً: مرونة العرض والطلب وأثره على الأسعار في ظل التشرذم الجيواقتصادي:

يتوقف معدل التضخم النابع من التشرذم الجيواقتصادي على مدى مرونة الأسعار للعرض والطلب، فكلما كانت مرونة العرض للثمن مرتفعة فمن المتوقع أن تزيد الأسعار بصورة كبيرة، وكلما كانت مرونة العرض للثمن منخفضة فمن المتوقع أن يكون مقدار تغير الأسعار بالنسبة للتشرذم الجيواقتصادي أقل، ولذلك نجد أن آثار التشرذم سوف تكون مختلفة من دولة لأخرى، وفيما يتعلق بمرونة الأسعار بالنسبة للطلب في حالة التشرذم الجيواقتصادي فإن تأثيرها قد يكون عكسياً، فضعف مرونة الثمن بالنسبة للطلب مؤشر جيد لإمكانية السيطرة على الأسعار في ظل التشرذم، ولكن تأثير العرض في الغالب هو الأكبر حيث يتوقف إمداد المصانع بالمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج وخاصة ذات التقنية العالية التي يتم الاعتماد في إنتاجها على دول أخرى في تكتل آخر⁽⁴⁾.

ويتوقف مقدار تأثير التشرذم الجيواقتصادي على الأسعار على مقدار الاختلالات المتوقعة حدوثها في العرض والطلب بسبب التشرذم، وخاصة في جانب العرض، فعدم قدرة الدول التي حرمت من

¹⁾ Jorge Alvarez, Mehdi Benatiya Andaloussi, and others, “Geeconomic Fragmentation and Commodity Markets”, Op-Cit.PP 21-22

²⁾ صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٨٢

³⁾ Jorge Alvarez, Mehdi Benatiya Andaloussi, and others, “Geeconomic Fragmentation and Commodity Markets”, Op-Cit, P. ٢

⁴⁾ المرجع سابق، ص ٧٧

المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للإنتاج في الحصول على بديل محلي أو وجهة أخرى لاستيراد تلك المادة الخام من شأنه أن يرفع الأسعار بصورة كبيرة، خاصة في الأجل القصير من اتخاذ القرار من دول التكتل الأخرى^(١).

وتتميز السلع الأولية كأحد أكثر السلع تأثراً بالتشردم الجيواقتصادي بانخفاض مرونة العرض والطلب بالنسبة للثمن خاصة على المدى القصير، فمن جانب العرض غالباً ما يتطلب زيادة إنتاج السلع الأولية استثمارات كبيرة ووقت طويل، فقد يستغرق افتتاح منجم للنحاس مثلاً ١٦ عاماً من الاستكشاف في المتوسط، فضلاً عن أن إنشاء قدرات لمعالجته تصاحبها تحديات كبيرة، لأجل الوصول إلى المعرفة والتقنيات اللازمة لمعالجة المادة المستخرجة وتدريب العمال، وتوفير متطلبات البنية التحتية اللازمة، وعلى جانب الطلب تعتبر العديد من السلع الأولية مدخلات للتقنيات والمنتجات الرئيسية أو الضرورية للاستهلاك الأسري، مما يجعل من الصعب استبدالها، مما يقلل مرونة الطلب عليها، أو استجابة الطلب عليها لتغيرات الأسعار خاصة على المدى القصير^(٢).

ويسهم الترابط بين الهياكل الإنتاجية عالمياً في جعلها عرضة للصدمات، فارتفاع أسعار مادة خام في مكان معين من العالم؛ قد يدفع لارتفاع سعر بعض السلع الوسيطة مما يسهم في النهاية في ارتفاع أسعار السلع النهائية التي تعتمد على السلع الوسيطة أو على تلك المادة الخام^(٣).

ويرى الباحث أن قيام الولايات المتحدة برفع الرسوم الجمركية وفقاً لمقتضيات التشردم الجيواقتصادي على السلع الصينية والأوروبية والكندية سيؤدي بلا شك إلى ارتفاع أثمانها داخل الولايات المتحدة؛ ذلك أن الطلب سيرتفع على منتجات المستثمر المحلي بشكل مفاجئ فيضطر إلى رفع السعر، وقد يستغل حالة الانخفاض في العرض ويزيد الثمن من تلقاء نفسه، وقد يتوجه المستثمرون أو المستوردون إلى الاستيراد من دول أخرى بخلاف الصين فتزيد تكلفة الاستيراد -متمى وجد البديل المناسب- وترتفع الأسعار أيضاً على المستهلك الأمريكي.

^(١) فأكثر من ٨٠ % من زيت النخيل وفول الصويا يتم إنتاجهما في التكتل الغربي، في حين أن معظم استهلاكهما يكون في التكتل الشرقي، انظر المرجع السابق، ص ٧٨

^(٢) Jorge Alvarez, Mehdi Benatiya Andaloussi, and others, “Goeconomic Fragmentation and Commodity Markets”, Op-Cit, P. 10

^(٣) Ibid, P11

ويتوقع الباحث أن تقل التأثيرات السلبية للتشردم الجيواقتصادي على المدى الطويل ؛ لأن مدى قوة تأثير الاقتصاد داخل الدول سوف يعتمد على تأثيرات الاحلال، فبمرور الوقت سوف يتفاعل المستهلكون والمنتجون مع القيود التجارية من خلال الابتعاد عن السلع الأجنبية الأكثر تكلفة وثنماً، مما من شأنه أن يعيد توزيع الإنتاج بين الدول، بحيث يبحث المستهلكون عن السلع والخدمات التي يتمتع فيها اقتصاد كل دولة بميزة نسبية وذلك وفقاً لآلية السوق وتبعاً لتحريك الثمن للمستهلكين والطلب ولا شك أن العرض سوف يتبع الطلب.

المبحث الثاني

انعكاسات التشردم الجيواقتصادي على التجارة الدولية

تمهيد وتقسيم:

قدمت العديد من الحجج ضد التجارة الحرة والعولمة بموجب التأثيرات المزعومة للتجارة على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة وعدم المساواة، وفي الواقع قد تكون تلك التطورات قد مهدت الطريق لإعادة النظر في السياسات التجارية وأسس العولمة، وجاء التشردم الجيواقتصادي ليجد المبررات للتخلي عن التجارة الدولية والعولمة تحت اعتبارات ضرورة حماية الأمن القومي أو الحماية الاستراتيجية وضرورة إعادة النظر في أوضاع التجارة الدولية.

وكان للتشردم المدفوع بالجغرافيا السياسية دوراً في تنامي اتجاهات قصر التجارة الدولية على الدولة الصديقة أو القريبة من الناحية السياسية، وتخطى الأمر إلى ضرورة العمل على منع تصدير وإعادة توطین التقنيات المتقدمة والصناعات الحديثة، خاصة تلك التي تمتلك فيها الدولة قدرات فريدة أو معادن نادرة أو مواد خام لا تملكها الدول الأخرى المنافسة.

ويقع هذا المبحث في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: التشردم الجيواقتصادي وحرية وتكامل التجارة الدولية.

المطلب الثاني: الحماية المدفوعة بالتشردم الجيواقتصادي.

المطلب الأول

التشردم الجيواقتصادي وحرية وتكامل التجارة الدولية

الفرع الأول

الدور التنموي لحرية وتكامل التجارة الدولية

إن حرية التجارة الدولية دوراً كبيراً وفاعلاً في الحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقد ساهم الانفتاح التجاري عالمياً في تحقيق مكاسب في الإنتاجية من خلال التخصيص الأمثل للموارد وحرية حركة وتبادل التقنيات الحديثة ومن ثم خفض الأسعار وتزايد القوة الشرائية وتحسين مستويات المعيشة في مختلف أرجاء العالم^(١).

وعرفت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التجارة الدولية بأنها "محرك للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، والتي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة"، ويمكن للتجارة الدولية، المدعومة بالتعاون الدولي القوي، الذي يتجسد في النظام التجاري المتعدد الأطراف، أن تكون محفزاً قوياً على خلق فرص العمل وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد، والحد من الفقر، وللتجارة الدولية دوراً كبيراً في معالجة مشكلات الجوع والأمن الغذائي وضمان تحقق الزراعة المستدامة والمساهمة في حياة صحية وتحقيق الرفاهية^(٢).

وكان انفتاح التجارة الدولية محركاً قوياً للنمو الاقتصادي والابتكارات الجديدة، وساهمت في خفض معدلات الفقر وساعدت في سد فجوات التنمية، وساهمت في خفض الأسعار؛ مما كان له أثراً إيجابياً على محدودي الدخل، وساعدت اقتصادات الأسواق الناشئة والدول المنخفضة الدخل في اللحاق

¹) International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, **"Making Trade an Engine of Growth for All: The Case For Trade and for Policies to Facilitate Adjustment"** Op-Cit, P.4

²) United Nations **"Better Trade for Sustainable Development: the Role of Voluntary Sustainability Standards"**, United Nations Conference on Trade and Development, 2021, P.6

بركب الإنتاجية والتكنولوجيا ونمو الدخل، فالتجارة الدولية تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد العالمي، حتى وإن تم توزيع مكاسبها بشكل غير متساوٍ في كثير من الأحيان بين المجتمعات والعمال بدرجاتهم^(١).

ويعد التعاون والتكامل التجاري الدولي السبيل الأمثل لحل الأزمات العالمية والحد منها، فقد فاقمت القيود التجارية أزمة الكساد الكبير في الماضي، بموجب سعي كل دولة في ذلك الوقت لحماية نفسها بصورة منفردة من مخاطر الأزمة، وانهار بفعل ذلك النظام التجاري الدولي، ولم يعد لما كان عليه قبل الكساد إلا بعدها بعقود، وذلك بموجب اتفاقية الجات في عام ١٩٤٨، والتي عززت التجارة الدولية وأقرت آلية لتسوية المنازعات الدولية تابعة لمنظمة التجارة الدولية^(٢).

وقد أدى التكامل التجاري وحرية التجارة الدولية إلى مضاعفة إنتاجية العمال، وخفض أسعار المدخلات المستوردة والسلع الاستهلاكية، وخفض الأسعار وتحسن مستويات المعيشة في مختلف الدول وعزز صعود سلاسل القيمة العالمية من انتشار التكنولوجيا عبر الشركات المتزامنة حول العالم، وكانت أكبر مساهمة للتكامل التجاري الدولي أنه عمل على دمج الدول الناشئة والنامية في الاقتصاد العالمي، وقلل من مستويات الفقر فيها، ودعم مؤشرات النمو لديها^(٣).

ويعد التكامل التجاري الأقوى القائم على القواعد أمراً بالغ الأهمية لتقاسم المنافع التجارية على نطاق أوسع، من حيث توفير فرص عمل أكثر وأفضل، ودفع عجلة النمو العالمي على نطاق أوسع؛ ولتحقيق ذلك ينبغي الحد من القيود التجارية وإعانات الدعم، والأنشطة التي من شأنها أن تشوه التجارة الدولية، فالانفتاح التجاري ولا سيما من خلال المفاوضات على المستوى العالمي من شأنه أن يعزز الإنتاجية ويزيد الدخل^(٤).

ويشجع التكامل التجاري على توسع الشركات الأكثر إنتاجية وانكماش أو إغلاق الشركات الأقل كفاءة، وفتح التجارة نطاقاً أوسع من مدخلات الإنتاج الوسيطة، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الشركات،

¹)Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, P.19

²) International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, “Making Trade an Engine of Growth for All: ...” Op-Cit, P.27

³) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.12

⁴) International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, “Making Trade an Engine of Growth for All: ...” Op-Cit, P.37

وأرجعت دراسة أجريت في ١٣٨ دولة التأثيرات الإيجابية الكبيرة على الإنتاجية إلى الانفتاح التجاري، وخلصت إلى أن زيادة الانفتاح بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بنسبة ١.٢٣٪ على المدى الطويل^(١).

وترتبط الأبحاث بزيادة التجارة الدولية بالفساد الأقل، خاصة وأن انفتاح التجارة يقلل من سلوك البحث عن الربع، وترتبط سهولة ممارسة الأعمال التجارية ارتباطاً وثيقاً بمستوى التكامل التجاري في الدولة، وعلى مستوى الشركات يعزز التكامل التجاري تحسين حوكمة الشركات وشفافيتها وتحسين الممارسات الإدارية وجودة المنتج^(٢)، بالإضافة إلى الفوائد غير الاقتصادية للتجارة على السلام والمؤسسات الديمقراطية، فقد طور البعض "نظرية السلام الرأسمالية" The Capitalist Peace Theory، التي تذهب إلى أن التجارة تجعل الدول أكثر قوة، حيث يعد الترابط التجاري حافزاً قوياً لتجنب الحرب^(٣).

ومن الضروري الأخذ في الحسبان أن وصول المجتمع التجاري الدولي إلى الاستقرار استغرق عقوداً حتى تم تصميم النظام التجاري العالمي المستقر والذي استمر حتى بداية الألفية الثالثة، ولم تسفر التغيرات في التجارة الدولية التي حدثت منذ بداية الألفية الثالثة حتى الآن في مزيد من الرفاهية أو التقدم أو الاستقرار كما هو مأمول؛ وإنما تزايدت معاناة الشعوب بسبب ارتفاع الأسعار وتدهور مستويات المعيشة.

وليس من المقبول أن تنتزع بعض الدول لأجل الحد من التجارة الدولية، أو فرض قيود عليها أو وقف نموها، بدعوى عدم عدالة توزيع الدخل الناتج عنها، فإذا كان تراكم المكاسب من التجارة بشكل غير متناسب مع رأس المال والعمالة الماهرة لصالح رأس المال أضر بحصة العمالة في الدخل القومي لأغلب الدول الصناعية؛ إلا أنه يمكن أن يكون للسياسات المالية وعمليات إعادة التدريب، والاستثمار في البنية

¹⁾ International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, **"Making Trade an Engine of Growth for All: The Case For Trade and for Policies to Facilitate Adjustment"** Op-Cit, P.19

²⁾ Ibid, P.20

³⁾ United Nations **"Better Trade for Sustainable Development: the Role of Voluntary Sustainability Standards"**, Op-Cit, P.5

التحتية الإنتاجية، وإصلاحات سوق العمل، وزيادة الشمول المالي دورا في ضمان تقاسم المكاسب من التجارة على نطاق أوسع^(١).

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه البعض من أن تحول اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نحو التصنيع وإن كان قد أثر في عمليات التوظيف في الدول المتقدمة، وخاصة ما حدث من الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وبعض الدول الأوروبية مثل إسبانيا وفرنسا وتأثيرها على العمل هناك، وخاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، فإنه لابد من اللجوء إلى سياسات التكيف المناسبة، بدلا من إغلاق الأسواق، مثل البحث عن أسواق تصدير أخرى تناسب تلك الدول وبحث سبل توسعة تلك الأسواق الأخرى، ولكن اتباع سياسات الهدم البناء للدول الأخرى، وتحقيق الحماية الذاتية في نفس الوقت، من خلال استخدام كل دولة مركزها الاقتصادي العالمي وروابطها الجيوسياسية مع الدول الأخرى في إغلاق الأسواق وإحداث تشردم جيواقتصادي قد يضر بالعالم أجمع، وقد لا تتوقف نتائج ذلك على قطاع معين بل تشمل كل القطاعات بما فيها الجانب البيئي والحياة الصحية لسكان الكوكب^(٢).

الفرع الثاني

تشردم التجارة الدولية

تعيد المتغيرات الجيوسياسية رسم ملامح التجارة العالمية من جديد، مما يوحي بظهور منهج جديد للعولمة، تتأثر فيه حرية التجارة الدولية بشكل كبير، فقد عكست الحرب في أوكرانيا مسار تكامل أسواق السلع الأولية الممتد منذ نهاية الحرب الباردة، وتم استخدام السلع الأولية مثل النفط الخام والغاز والقمح للمرة الأولى منذ سبعينات القرن الماضي لممارسة الضغط في صراع كبير، حيث فرضت قيود على

¹) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, **“Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”**, Op-Cit, P.13

^٢) وانتهت إحدى الدراسات إلى أن التجارة مع الصين ووسط أوروبا الشرقية أدت إلى خلق تزايد في صافي فرص العمل، ومن ثم لا ينبغي المبالغة في تعميم تجربة المنافسة الشديدة على الواردات من الصين للمزيد راجع:

International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, “Making Trade an Engine of Growth for All: The Case For Trade and for Policies to Facilitate Adjustment” Op-Cit, PP.25-40

الصادرات، وهو ما قوبل بفرض عقوبات متبادلة بين كبار الدول ونتج عن ذلك تباطؤ في النمو العالمي^(١).

ويشكل قطع العلاقات التجارية بين الاقتصادات شديدة التكامل خطراً جماً على كلا الدولتين أو التكتلين، فقد شكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ضرراً لكليهما، وتأثرت التدفقات الثنائية بشدة بين الولايات المتحدة والصين خلال فترة الحرب التجارية ٢٠١٨-٢٠٢١^(٢)، وقد يرتب استمرار التوجه نحو الانفصال العميق بين الصين والغرب آثاراً اقتصادية وتنموية صعبة ومكلفة للغاية^(٣).

وعرف البعض التشرذم في التجارة الدولية باعتباره تغييراً مدفوعاً بالسياسات في تدفقات التجارة الدولية وإعادة ترتيب سلاسل القيمة العالمية، والتي غالباً ما تسترشد باعتبارات استراتيجية^(٤)، ويقلل التشرذم التجاري من الفرص الاقتصادية، وخاصة بالنسبة للاقتصادات النامية؛ ويعرقل جهود الحد من الفقر على مستوى العالم، ويخفض مستويات المعيشة^(٥).

وهناك العديد من قنوات التأثير القادرة على تضخيم تأثيرات التشرذم الجيواقتصادي، فقد تثمر عمليات تثبيط الاستثمارات عبر الحدود عن ظهور حلقات من ردود الفعل السلبية تقلل من روابط التجارة ورأس المال بين الدول، وقد تؤدي حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والجيوسياسي إلى تقليل جميع أنواع التدفقات عبر الحدود، سواء كانت تجارة أو رأس مال أو عمالة أو تكنولوجيا، مما يجعل النظام المالي الدولي أكثر عرضة لعدم الاستقرار^(٦).

ويسهم التشرذم الجيواقتصادي في الحد من المكاسب الناجمة عن التخصص وتخصيص الموارد بكفاءة، فإذا كانت التجارة الدولية تدعم النمو من خلال تخصيص أكثر كفاءة للموارد؛ فإن إعاقة

^(١) صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧١

^(٢) Kaarevirta, Juuso; Kerola, Eeva; Nuutilainen, Riikka "Do international investment and trade flows show any signs of fragmentation?", Bank of Finland Institute for Emerging Economies, BOFIT Policy Brief 2023 No. 12, August 2023, P.5

^(٣) Anni Norring "geoeconomic Fragmentation, Globalization, ..." Op-Cit, P.29

^(٤) Norbert Gaál, et al "Global Trade Fragmentation: An EU Perspective", Op-Cit, P.2

^(٥) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, "Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism", Op-Cit, P.13

^(٦) Anni Norring "geoeconomic Fragmentation, Globalization, ..." Op-Cit, P.17

التخصيص الفعال للموارد والحد من تبادل الابتكارات ونقل التكنولوجيا يحد من مكاسب التجارة الدولية، حيث تعمل القيود التجارية على خفض التخصيص التجاري، وخفض المنافسة في الإنتاج خاصة المنافسة الأجنبية، فتزيد تكاليف مدخلات الشركات، وتقل جودة المنتجات^(١).

وبحث صندوق النقد الدولي تأثير القضاء على التجارة في التصنيع عالي التقنية والطاقة عبر الكتل المتنافسة، وانتهى إلى أن الخسائر في إجمالي الناتج المحلي العالمي قد تصل إلى نحو ١.٢ %، وعند إضافة الحواجز غير الجمركية المتصاعدة في قطاعات أخرى ترتفع الخسائر إلى ١.٥ %، وتصل الخسائر في الدول كثيفة التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى حوالي ٣.٣ % على أسوأ الأحوال^(٢).

ويرى البعض أن التشرذم التجاري لم يصل لمدى بعيد بعد، فقد خففت الدول غير المنحازة من آثاره، حيث استفادت الاقتصادات الناشئة مثل فيتنام وتايلاند وكوريا والمكسيك من الحرب التجارية، من خلال زيادة الصادرات، وإذا كانت واردات الولايات المتحدة من الصين انخفضت بشكل واضح بسبب تعريفات الحرب التجارية إلا أنها زادت من دول أخرى، فضلا عن أن إجمالي واردات الولايات المتحدة من الصين مستمرة في النمو، خاصة بالنسبة للسلع التي لا تخضع لتعريفات الحرب التجارية^(٣)، وإن كان ذلك في رأي الباحث لم يحد كثيرا من خطر التشرذم التجاري بسبب الحجم الهائل للتجارة الدولية المستقرة من قبل بين الولايات المتحدة والصين، فضلا عن اعتماد الكثير من الدول النامية على منتجات في كلا الدولتين ستتوقف بسبب حظر التصدير المتبادل أو على الأقل سيرتفع ثمنها بشكل كبير؛ مما سوف يؤثر بلا على شك على حجم تدفقها.

ويمثل تركيز التجارة الدولية خطراً على أي دولة؛ لأنه يزيد من هشاشتها أمام المتغيرات الدولية والاضطرابات السياسية، سواء كان تركيز في الصادرات أو تركيز في الواردات، فمثلا ٧٨ % من

¹⁾ Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.10

²) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.14

³⁾ Kaarevirta, Juuso; Kerola, Eeva; Nuutilainen, Riikka “Do international investment and trade flows show any signs of fragmentation?”, Op-Cit, P.5

الصادرات الكندية توجه إلى الولايات المتحدة، وتذهب ٥٤٪ من الصادرات الألمانية إلى الاتحاد الأوروبي^(١).

الفرع الثالث

مشبطات خطورة سلبيات التشرذم الجيواقتصادي على التجارة الدولية

قد يكون للدول غير المنحازة دوراً كبيراً في الحد من خطورة التشرذم الجيواقتصادي على التجارة الدولية، فمن صالح الاقتصاد العالمي والدول غير الداخلة في التكتلات أو غير المنحازة لكتلة معينة أن تظل كذلك، وأن تعمل بحرية مع كلا الكتلتين، بحيث تستفيد من قطع العلاقات بين تلك الدول، وتفيد كل كتلة بتوفير العجز الكبير في المواد الخام والسلع الوسيطة، فقد تمثل دول عدم الانحياز المتنفس بالنسبة للدول المتشرذمة، للمحافظة على الأسعار وضمان نوع من المواءمة واستمرار الانتاجية داخلها.

وإذا تم أخذ الواردات والصادرات غير المباشرة في الاعتبار يمكن أن تختلف أنماط الاعتماد التجاري بشكل كبير، فالدول الوسيطة في التجارة الدولية والتي تعتمد على إحدى الكتل في المدخلات أو السلع الوسيطة يمكن أن تقلل من التشرذم الجيواقتصادي حيث تقوم بالاستيراد من كتلة والتصدير لأخرى أو العكس^(٢).

ويعتقد الباحث أن الأمر طالما يخرج عن نطاق الأمن القومي الحقيقي والمنافسة الاستراتيجية بين الدول المختلفة سياسياً في ضوء الصراع العالمي الواضح؛ فقد تتعاضى تلك الدول عن بعض التبادلات التجارية، ويتحقق ذلك بصفة خاصة متى كان توقف التجارة الدولية بالشكل الكامل من شأنه أن يلحق أضراراً فادحة للطرفين، فقد تسعى التكتلات الدولية إلى الحفاظ على مستويات التشغيل الكلي للحد من الاضطرابات السياسية المتوقعة، وهو ما قد يدفعها في النهاية لقبول توسع العمل التجاري لدول عدم الانحياز والذي قد يمثل في النهاية مكافأة لتلك الدول.

1) Aiyar, Shekhar & Ohnsorge, Franziska, "Goeconomic Fragmentation and "Connector" Countries," Op-Cit, P.13

2) Baba, Chikako, Et al., "Goeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU." Op-Cit, P.9

وقد استفادت في الواقع عدة دول مثل فيتنام وتايوان والهند من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بشكل ملحوظ، وحلت المكسيك في النصف الأول من عام 2023 محل الصين لتكون أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة لأول مرة منذ عقدين تقريباً^(١).

وقد تسهم فرص تكامل التجارة الدولية إقليمياً من الحد من التأثيرات السلبية للتشردم التجاري، حيث يتجه العالم نحو التكتل الاقليمي القائم على اعتبارات الصداقة والتقارب السياسي، ويمثل التوقيع الأخير على الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) The Regional Comprehensive Partnership Economic بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا The Association of Southeast Asian Nations (آسيان) والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير عام ٢٠٢٢، وتوسيع عضوية الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) The Comprehensive and Progressive Agreement for Trans-Pacific Partnership ، مع طلب المزيد من الدول الانضمام إليها، وإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية The African Continental Free Trade Area (AfCFTA) التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية الأفريقية، نموذجاً على الاتجاه نحو المزيد من التكامل الإقليمي أو التكامل المتعدد الأطراف^(٢).

وإذا كانت الولايات المتحدة قد قامت بتحديد مجالات التجارة الدولية مع بعض الدول مثل روسيا والصين لأسباب سياسية أو بدوافع حماية الأمن القومي -وإن كان لهذا التوجه خطره على الاستدامة البيئية-؛ إلا أنها عملت على إحياء التجارة الدولية مع دول أمريكا الشمالية، حيث وجدت دراسة أن التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) أسهمت في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت من شركات التصنيع الأمريكية بمقدار الثلثين خلال الفترة بين عام ١٩٩٤ و ١٩٩٨^(٣)، ولكن مؤخراً بدا أن هذا

(١) "التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق ، ص ٢٢

2) Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, **"Is the Global Economy Deglobalizing?: And If So, Why? And What Is Next?"**, Policy Research Working Paper 10392, World Bank Group, Development Economics Development Research Group, April 2023, PP.9-10

(٣) وإن كانت دراسات أخرى تشير إلى أهمية اللوائح البيئية في خفض تلوث الهواء الناتج عن الشركات المصنعة الأمريكية بدلاً من التجارة ، انظر في ذلك:

Xinming Du and Lei Li, **"When Growth Stumbles, Pollute? Trade War, Environmental Enforcement, and Pollution"**, Colombia SIPA, Center For Environment Economics and Policy, Working Paper, Number 26, September 2023, P.4

الأمر قد لا يستمر في ظل الحرب التجارية التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على دولة كندا أحد حلفائه الإقليميين، مما ينذر بتدهور العلاقات التجارية الدولية، خاصة وأن كندا لم تتوان في الرد بفرض رسوم جمركية حمائية على الولايات المتحدة رداً على ذلك^(١).

وذهب البعض إلى أن نمو التجارة في الاتحاد الأوروبي لن يتأثر كثيراً بالتشردم الجيواقتصادي وما قد يتزامن معه من قيود تجارية وتدهور لسلاسل القيمة، فالأمر برمته سوف يتضمن إعادة تشكيل لمجريات العمل وتحول في التجارة الدولية، يصاحبها زيادة في التكاليف الناتجة عن الفصل التكنولوجي وتراجع العولمة وتراجع تدفقات رأس المال والعمال عالمياً، ولكن لا يزال تكامل التجارة الدولية وسلاسل القيمة قوياً، حيث شهدت التجارة خارج وداخل الاتحاد الأوروبي نمواً بوتيرة جيدة مدفوعة في جانب منها بتكامل دول وسط وشرق أوروبا، وتوسعت في عام ٢٠٢٢ وخاصة في قطاع الخدمات^(٢).

المطلب الثاني

الحمائية المدفوعة بالتشردم الجيواقتصادي

الفرع الأول

التشردم الجيواقتصادي وعودة الحمائية والقيود الجمركية

بالرغم من أن تقرير منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٨ نادى بضرورة الحد من التدابير غير الجمركية، والسماح بنوع من حرية الحركة أمام التجارة الدولية، ودعا إلى ضرورة السعي بدلاً من ذلك نحو التكامل والتعاون الدولي من خلال ما أسماه "اتفاق عالمي جديد يتصف بالإنصاف والاستدامة"^(٣)؛ إلا أن ما حدث كان عكس ذلك حيث أصبحت التدابير غير الجمركية Non-Tariff Measures

^{١)} <https://aja.ws/24j40u>

^{٢)} Norbert Gaál, et al, "Global Trade Fragmentation: An EU Perspective", Op-Cit, P.11-12

^{٣)} الأمم المتحدة " تقرير التجارة والتنمية: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم التجارة الحرة " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأونكتاد ، ٢٠١٨ ، ص ٢٦

منتشرة، مثل مراقبة الكمية والأسعار، والتي أصبحت تؤثر على قوى السوق بشكل مباشر أكثر، وذلك بدعوى حماية الصحة، أو السلامة في مكان العمل، أو البيئة، أو المستهلكين ولكنها في الحقيقة تؤثر سلباً على التدفقات التجارية^(١).

وبالرغم من أنه قد تم تخفيض التعريفات بشكل مطرد منذ الثمانينيات حتى بداية الألفية في ظل إصلاحات متعددة الأطراف وإقليمية وأحادية الجانب^(٢)، إلا أن القيود الجديدة على التجارة في السلع الأولية زادت وبقوة في الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢٢ بما يتجاوز تسعة أضعاف متوسط القيود المفروضة في ٢٠١٦^(٣).

ولقد غذى التشرذم الجيواقتصادي سعى الدول نحو تحقيق المصالح الذاتية والتي قد ينتج عنها أضراراً على دول أخرى، فتبادلت الدول بشكل حاد فرض الرسوم الجمركية، وتنافست في فرض القيود على التجارة الدولية؛ حيث فرضت إدارة الرئيس الأمريكي "ترامب" في ولايته الأولى تعريفات وقائية عالمية على واردات الألواح الشمسية بقيمة ٨.٥ مليار دولار، وواردات الغسالات بقيمة ١.٨ مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى خلق نزاعات قانونية في منظمة التجارة العالمية مع الصين وكوريا الجنوبية، وعند فرضها رسوماً جمركية إضافية على الصلب والألومنيوم قامت كلاً من كندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند والمكسيك وتركيا بفرض رسوماً جمركية انتقامية على البضائع الأمريكية^(٤).

^(١) فوفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن ٥٠ دولة فإن نسبة الواردات الخاضعة للتدابير غير التعريفية التنظيمية في التجارة الزراعية أعلى بالنسبة للاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية، في حين أن التدابير التعريفية المتعلقة بالكمية والأسعار أكثر انتشاراً بين الدول المنخفضة الدخل، للمزيد انظر:

International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, "Making Trade an Engine of Growth for All: The Case For Trade and for Policies to Facilitate Adjustment" Op-Cit, P.12-14

^(٢) فقد خفضت اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التعريفات الجمركية بشكل كبير إلى أقل من ١٥٪، وخفضتها الاقتصادات المتقدمة إلى أقل من ٣٪، انظر:

Ibid, P.12

^(٣) صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧٦

^(٤) وكان هذا التحول واضحاً لأول مرة في الخطاب الذي ألقاه الممثل التجاري للولايات المتحدة في مؤتمر السياسة الصناعية الذي عقده معهد روزفلت في عام ٢٠٢٢، وقد تم الإعلان عقبها مباشرة عن قيود التصدير الشاملة على صناعة أشباه الموصلات، وكان الهدف من وراء ذلك هو منع الصين من التقدم التكنولوجي، وكانت القيود مبررة باسم الأمن القومي، وعلى وجه التحديد، الاندماج العسكري والمدني كما تمارسه الصين، والأهمية المتزايدة للسلع ذات الاستخدام

وتزايدت عدد القيود التجارية غير الجمركية بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٢٠، حيث تم فرض العديد من القيود غير الجمركية الجديدة في سياق الجائحة، ثم في وقت لاحق نتيجة للحرب التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا وما تلاها من أزمات في الغذاء والطاقة، وارتفع المتوسط السنوي لتدابير القيود التجارية الضارة بشكل حاد في عام ٢٠٢٢^(١).

وقد تزايد عدد القيود التجارية التي فرضتها الدول منذ تفشي وباء كورونا من حوالي ٢٣٠٠ في عام ٢٠١٩ إلى ٢٦٠٠ قيد في عام ٢٠٢٢، وبلغ ذروته عند ٤٥٠٠ قيد في عام ٢٠٢٠، وبينما انخفضت القيود على السلع والخدمات تدريجياً، قفزت القيود على الاستثمار من ٦٢ إلى ٢٣٦ قيد بعد الحرب الروسية الأوكرانية في عام ٢٠٢٢^(٢).

ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا في عام ٢٠٢٢، فرضت ٢٥ دولة حظراً أو قيوداً على صادرات المواد الغذائية والأسمدة لحماية المستهلكين المحليين من نقصها، وغطت القيود ما يصل إلى ١٧٪ من صادرات الأغذية، وفرضت ٣٢ دولة ٧٧ قيداً على التصدير في شكل متطلبات ترخيص التصدير أو ضرائب أو رسوم التصدير أو الحظر التام أو مجموعة من التدابير، وساهمت الضوابط المفروضة على الصادرات من الأغذية والأسمدة في ندرة الغذاء وارتفاع الأسعار عالمياً^(٣).

وصدر قانون الرقائق الذي يوفر دعماً بمليارات الدولارات لتطوير صناعة أشباه الموصلات المحلية، وتضمن قانون الحد من التضخم (IRA) Inflation Reduction Act العديد من الأحكام التمييزية تجاه الدول التي ليست أعضاء في اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) The United States–Mexico–Canada Agreement، وخرجت الولايات المتحدة من الاتفاقيات التجارية الجديدة، مثل الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ^(٤)، واعتبر البعض أن

المزدوج، أي السلع المصممة للتطبيقات التجارية ولكن لها تطبيقات عسكرية، وأصبح الأمر أكثر وضوحاً عندما أصدر البيت الأبيض استراتيجيته للأمن القومي ، للمزيد انظر:

Xinming Du and Lei Li, “When Growth Stumbles, Pollute? Trade War, Environmental Enforcement, and Pollution”, Op-Cit, P.5

¹⁾ Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.5

²⁾ The International Chamber of Commerce “A fragmenting world”, Op-Cit, P. 12

³⁾ Ibid, P. 13

⁴⁾ Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, “Is the Global Economy Deglobalizing?...”, Op-Cit, P.9

سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الحرب التجارية تمثل شكلاً من أشكال الحماية في محاولة منها لحماية الاقتصاد المحلي^(١).

الفرع الثاني

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

شكل بروز الصين كمنافس للولايات المتحدة تحدياً لهيمنة الدولة المتقدمة، فعمدت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية إلى فرض مزيد من التدابير التجارية والاقتصادية على الصين، وما كان من الصين إلا أن ردت عليها بتدابير تجارية انتقامية^(٢).

وقد بدأت الحرب التجارية^(٣) بين الولايات المتحدة والصين بإدعاء الولايات المتحدة قيام الصين بممارسات تجارية غير عادلة متعلقة بالنقل القسري للتكنولوجيا والملكية الفكرية الأمريكية، وقامت بفرض تعريفات جمركية بنسبة تصل إلى ٢٥٪ في عام ٢٠١٨ على ما يقرب من ٥٠ مليار دولار أمريكي من البضائع الصينية، شملت حوالي ١١٠٠ سلعة في مجالات متنوعة، وردت الصين على القرار الأمريكي

¹) Husnul Isa Harahap, “Environmental Issues in a Trade War: a Political Economy Perspective”, Advances in Economics Business and Management Research, volume 98, 3rd International Conference on Trade (ICOT), Published by Atlantis Press, 2019., P.17

²) Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.4

³) استخدمت وسائل الإعلام الدولية في عام ٢٠١٨ مصطلح "الحروب التجارية" للإشارة إلى فرض تعريفات عالية على منتج تستورده دولة ما، فنشرت مثلاً مجموعة بلومبرج الإعلامية مقالاً بعنوان "ترامب أراد حرباً تجارية" وعرفت الحرب التجارية بأنها "صراع اقتصادي بين الدول التي تفرض قيوداً على بعضها البعض من أجل الإضرار بتجارة بعضها البعض".

Husnul Isa Harahap, “Environmental Issues in a Trade War: a Political Economy Perspective” Op-Cit, P.16

من خلال فرض رسوم مماثلة على ٣٣٣ سلعة من منشأ أمريكي، بقيمة ١٦ مليار دولار أمريكي تسري في أغسطس من نفس العام^(١).

ووضعت الولايات المتحدة قيوداً تجارية على الواردات الصينية من الصلب بنسبة ٢٥٪، والألمنيوم بنسبة ١٠٪؛ لأجل خفض العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة مع الصين، فقامت الصين بزيادة التعريفات الجمركية على الواردات الأمريكية من الحبوب وحليب الصويا واللحوم وغيرها من المنتجات بنفس مقدار قيمة الرسوم التي فرضت على منتجاتها^(٢)، وأشار البعض إلى وجود تحول واضح في النهج الأمريكي في التعامل مع التجارة تجاه الصين بعيداً عن التحرير والتعددية ويميل نحو السياسة الصناعية والسياسات التمييزية، بدعوى مرونة سلسلة التوريد وحماية الأمن القومي^(٣)، وأشار آخر إلى أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة كان الحد من المنافسة المستقبلية من الصين في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، وليس تعديل الضوابط التجارية والعمل على خفض العجز التجاري^(٤).

وارتفع متوسط التعريفات التجارية الأمريكية المرجحة تجاه الصين بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠١٨ من حوالي ٣٪ إلى حوالي ٢٠٪^(٥)، وتسببت الزيادة في التعريفات الجمركية في انخفاض حاد في واردات الصين من الولايات المتحدة، وتراجعت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بنسبة ٢٦.٣٪، وارتفعت صادراتها إلى بقية العالم بنسبة ٢.٢٪^(٦).

وتزايدت إجراءات الدعم والحفز الداخلي في الولايات المتحدة خاصة المقدم للتقنيات المتقدمة والصناعات الاستراتيجية، حيث صدر في عام ٢٠٢٢ قانونين لتعزيز قطاع التصنيع لديها، وهما قانون

1) Ravi Kumar, “US-China Trade War: Impact on Sustainable Development ...” Op-Cit, P.50

٢) بلغ الفائض التجاري الإجمالي للصين في عام ٢٠١٦ حوالي ٥٠٩ مليار دولار أمريكي، انظر:

Ibid P.49

3) Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, “Is the Global Economy Deglobalizing...”, Op-Cit, P.9

4) Xinming Du and Lei Li, “When Growth Stumbles, Pollute? Trade War, Environmental Enforcement, and Pollution”, Op-Cit, P.5

5) Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.5

6) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.13

الرقائق وقانون الحد من التضخم، وبموجب قانون الرقائق تم تخصيص ٥٣ مليار دولار أمريكي لتحفيز إنتاج أشباه الموصلات والاستثمارات في البحث والتطوير، وخصص قانون الحد من التضخم ٣٧٠ مليار دولار أمريكي في شكل منح وقروض وإعفاءات ضريبية لخفض تكاليف الطاقة، وتسريع الاستثمار الخاص في حلول الطاقة النظيفة، وقد تم تصميم الحوافز الواردة في قانون الاستجابة العاجلة لتقليل دور الصين في خطوط إنتاج التكنولوجيا النظيفة، وتعمل الحوافز في نفس الوقت على مكافأة الشركات الأمريكية في حالة الحصول على المكونات والمعادن المهمة من الولايات المتحدة، أو من الدول التي أبرمت الولايات المتحدة معها اتفاقية تجارة حرة، ولكن قد تؤدي الإعانات إلى تشويه الصناعات وربما تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق فائض في الإنتاج^(١).

ولكن قد لا تستطيع الولايات المتحدة بمفردها فرض قيود على قدرة الصين على إنتاج وتصدير أشباه الموصلات؛ لأن معظم تصنيع شرائح أشباه الموصلات يتم في دول أخرى غير الولايات المتحدة، وإن كان ذلك يتم باستخدام برامج أمريكية وآلات أمريكية إلى حد كبير؛ لذلك ستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى سياسة دولية أقرب للجماعية، وهو ما يستدعي تنسيق متبادل بينهم، ولكن الولايات المتحدة فرضت على الدول الشريكة معها سياسة الأمر الواقع مما جعلهم في خيار بين الموافقة على فرض قيود تصدير على الصين أو التخلي عن الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية واستمرار التعاون مع الصين، مما أجبر تلك الدول على إختيار الجانب الأمريكي^(٢).

ويمكن أن تخلق الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين مقايضات مكلفة، فقد خضعت خطط الشركات اليابانية لتوسيع استثماراتها في الولايات المتحدة لتدقيق متزايد؛ بسبب أنشطتها التجارية مع الصين، وقد لا تحصل شركات السيارات الكورية التي قامت باستثمارات كبيرة في الولايات المتحدة على إعفاءات ضريبية بموجب قانون خفض التضخم الأمريكي؛ إذا استمرت سياراتها الكهربائية في الاعتماد على البطاريات أو المعادن الصينية في مكوناتها^(٣).

1) The International Chamber of Commerce “A fragmenting world”, Op-Cit,P. 12-13

2) Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, “Is the Global Economy Deglobalizing...”, Op-Cit, P.10

3) Gardes-Landolfini, et al, “Energy Transition and Geoeconomic Fragmentation: Implications for Climate Scenario Design” Op-Cit, P.13

الفرع الثالث

التأثيرات الاقتصادية السلبية العامة للحماية المدفوعة بالتشردم الجيواقتصادي

ذهب صندوق النقد الدولي إلى أن تكلفة القيود التجارية على التبادل التكنولوجي الناشئة عن التشردم الجيواقتصادي كبيرة، حيث يمكن أن يؤدي التشردم التجاري إلى خفض حجم الناتج المحلي الإجمالي عالمياً بنسبة تتراوح بين ٠.٢٪ : ٧٪ مع مرور الوقت، وعندما يتم فرض قيود إضافية أمام تبادل التكنولوجيا، فإن التكاليف في بعض الدول الناشئة سوف تتراوح بين ٨٪ : ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي^(١).

ومن ناحية أخرى فإن القيود التجارية تعرض الدول إلى مخاطر انقطاع الإمدادات في الأجل القصير؛ حيث يعتمد عدد كبير من الدول على عدد قليل فقط من الدول الموردة، فنصف دول العالم تقريباً تعتمد على ثلاثة دول مصدرة أو أقل في الحصول على وارداتها من الموارد المعدنية، في حين يعتمد ربع عدد الدول على دولة واحدة فقط في الاستيراد^(٢).

وبالرغم من أن الدول تسعى في ظل التوترات الدولية وحالة عدم اليقين وانعدام الثقة والقدرة على التنبؤ إلى تحقيق مصالحها الذاتية على أفضل وجه؛ إلا أنه في أفضل الحالات يتحقق لدى كل منها توازن ضعيف وعوائد اقتصادية أقل عن الوضع الطبيعي في ظل التعاون الدولي^(٣).

وتضع التعريفات الجمركية غير الثابتة والمتغيرة الشركات والمؤسسات التجارية في حالة من الحذر وعدم اليقين وتردد بالغ في الاستثمار^(٤)، مما من شأنه أن يقلل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

^١) Wilko Bolt, et. Al. “Geo-economic fragmentation: economic and financial stability implications”, Op-Cit,P.6

^٢ (صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧٤

^٣) Wilko Bolt, et. Al. “Geo-economic fragmentation: economic and financial stability implications”, Op-Cit,P.18

^٤ ("التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق ، ص ١٣

وغير المباشر عالمياً، وهو ما قد يدفعه إلى أنشطة ريعية كالطلب على العملات المشفرة أو غيره، ومن جانب آخر تعمل القيود المفروضة على تجارة الخدمات على حماية موردي الخدمات المحليين من المنافسة، مما يسمح للشركات القائمة برفع أسعار الخدمات بما يضر المستهلكين^(١).

¹⁾ International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, “Making Trade an Engine of Growth for All: ...” Op-Cit, P.11

المبحث الثالث

أثر التشرذم الجيواقتصادي على سلاسل التوريد والقيمة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

يمتد تأثير أزمات سلاسل التوريد وسلاسل القيمة بسرعة لكل دول العالم، وتكون آثارها الاقتصادية السلبية أكبر كلما كان اقتصاد الدولة أكثر انفتاحاً وأكثر ارتباطاً بالاقتصاد العالمي، فتتعرض آثارها داخل الدولة على العمل والتوظيف والأسعار وجوانب متعددة.

ويتوقف تأثير التشرذم الجيو اقتصادي على سلاسل التوريد والقيمة على مدى اعتماد اقتصاد الدولة على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي في الإنتاج، وإذا كان أغلب دول العالم تعتمد على الاقتصاد العالمي -حيث تمثل نسبة صادرات معظم الدول ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي لها على الأقل-؛ فإن التأثيرات السلبية لتشرذم سلاسل التوريد والقيمة جاءت واسعة خاصة على الدول النامية والسكان حول العالم^(١).

ويقع هذا المبحث في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: أثر التشرذم الجيواقتصادي على سلاسل التوريد والقيمة.

المطلب الثاني: التشرذم الجيواقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(١) فقد تزايدت صادرات ألمانيا منذ التسعينيات، حتى صارت تمثل ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كانت الصين والهند والولايات المتحدة قد تنبهوا منذ فترة لخطر الاعتماد على الاقتصاد العالمي، فعملوا على جعل اقتصادهم أقل اعتماداً عليه، حيث خفضت الولايات المتحدة حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، وتناقصت نسبة الصادرات في الصين والهند إلى ٢٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، ويعملان على الحد من وارداتهما من السلع الوسيطة، حيث ينتج كلا البلدين الآن المزيد من المدخلات محلياً، وأصبح هذان الاقتصادان أقل اعتماداً على الاقتصاد العالمي للحصول على المدخلات، للمزيد انظر:

Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, "Is the Global Economy Deglobalizing?...", Op-Cit, PP.5-6

المطلب الأول

أثر التشرذم الجيواقتصادي على سلاسل التوريد والقيمة

الفرع الأول

أثر التشرذم الجيواقتصادي على سلاسل التوريد

اتضح بواحد مشكلات سلاسل التوريد مع وقوع جائحة كورونا بداية هذا العقد، حيث أدى النقص في إمدادات بعض السلع والمدخلات على المدى القصير إلى حدوث صدمة إنتاج داخل بعض الدول، امتدت بصورة مباشرة إلى مختلف أنحاء العالم من خلال سلاسل التوريد العالمية؛ مما أظهر مدى خطورة وضعف سلاسل التوريد في نفس الوقت، وتزايدت أهمية سلاسل التوريد في ضوء عدم اليقين في الاقتصاد الكلي والتوترات الجيوسياسية^(١).

وتمثل الخطورة في سلاسل التوريد العالمية في أنها تُعرض الدول والشركات للمخاطر والهشاشة برغم دورها الهائل في خفض التكاليف والأسعار، والتكامل الدولي في الإنتاج، وجني ثمار التخصص، وقد جعل التشرذم الجيواقتصادي عمليات صنع القرار في الشركات معقدة وغير موضوعية بشكل كبير فصارت الشركات تعمل على إيجاد نوع من التوازن بين القدرة على الصمود والكفاءة في سلاسل التوريد. وجاء التشرذم الجيواقتصادي بعد أزمة كورونا مغيراً وجه سلاسل التوريد الدولية والتي أصبحت تستهدف تحقيق أكبر قدر من التنوع التجاري، فقد انخفض حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، وارتفعت حصص صادراتها إلى دول رابطة جنوب شرق آسيا، وظهرت أنماط تجارية جديدة^(٢).

ويحاول عدد كبير من الدول إعادة توطيد سلاسل إمداد السلع الأولية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، أو لأسباب جيوسياسية، وشمل ذلك بصورة خاصة المعادن ذات الأهمية لتقنيات الطاقة النظيفة

^(١) "التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق، ص ٣٢

^(٢) Norbert Gaál, et al, "Global Trade Fragmentation: ...", Op-Cit, P.9

وأشباه الموصلات والدفاع، ومن أمثلة تلك الإجراءات قانون خفض التضخم الأمريكي، وقانون الرقائق الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي، والقيود التي فرضتها الصين على صادرات الغاليوم والجيرمانيوم^{(١)(٢)}.

وفي ضوء توجه مختلف دول العالم نحو التشرذم الجيواقتصادي ركزت الدول على إعادة النظر بشأن السلع الأساسية وسلاسل التوريد، بما في ذلك المعادن البالغة الأهمية للتكنولوجيا الخضراء واللازمة للحفاظ على البيئة والتنوع الأيكولوجي، وكذلك أشباه الموصلات، والمعدات العسكرية بسبب المخاوف بشأن الأمن القومي والدوافع الجيوسياسية^(٣).

ومتى ما حدث توقف كامل للتجارة في السلع بين التكتل الشرقي والغربي الحالي فقد يؤدي إلى انقلاب سلاسل التوريد رأساً على عقب، يعقبه حالات نقص في السلع والخدمات الأساسية بشكل كبير فضلاً عن ارتفاع أسعارها وقد يمتد أثره على الأوضاع البيئية من نواح عدة^(٤).

^(١) ورغم أن هذين المعدنين قد لا يكونان من المعادن المعروفة إلا أن دورهما في أشباه الموصلات والألياف الضوئية وتقنيات الطاقة المتجددة لا غنى عنه، ويُستخرج الغاليوم عادةً من خامات البوكسيت والزنك كمنتج ثانوي لإنتاج الألمنيوم والزنك، وهو معدنٌ طري فضي اللون، معروف بخصائصه الفريدة، أبرزها انخفاض درجة انصهاره، وهذه الخاصية الفريدة تجعله عنصراً أساسياً في العديد من التطبيقات التكنولوجية المتقدمة، وخاصةً في صناعة الإلكترونيات وتُهيمن الصين على الإنتاج العالمي من الغاليوم بنسبة ٨٠٪، أما الجيرمانيوم فهو شبه صلب، أبيض مائل للرمادي، يشبه السيليكون في سلوكه الكيميائي، ويستخدم في التقنيات عالية التخصص، لا سيما في مجالات الألياف البصرية، والأشعة تحت الحمراء، والطاقة الشمسية، يُستخرج عادةً كمنتج ثانوي من صهر الزنك والنحاس، وتُعدّ الصين وكندا وروسيا المنتجين الرئيسيين له، للمزيد انظر:

<https://www.zimtu.com/gallium-and-germanium/>

آخر تاريخ للدخول على الموقع ٣٠ مارس ٢٠٢٥

^(٢) صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧١

^(٣) وبهدف حماية سلاسل إمدادها خاصة في المواد الخام وتقليل اعتمادها على الصين وحماية صناعتها كشفت أوروبا عن ٤٧ مشروعاً ذات أولوية لاستخراج معادن نادرة واستراتيجية على الأراضي الأوروبية ومعالجتها وإعادة تدويرها، للمزيد انظر:

<https://www.snabusiness.com/article/1786264>

آخر تاريخ للدخول على الموقع ٣٠ مارس ٢٠٢٥

Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghlo "Goeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets" Op-Cit, P.1

^(٤) "التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق، ص ٢٦

الفرع الثاني

تكيف الشركات مع تدهور سلاسل التوريد الناتجة عن التشرذم الجيواقتصادي

في ظل التشرذم الجيواقتصادي تسعى الشركات ولأجل التغلب على مشكلات سلاسل الإمداد إلى نقل شركاتها التابعة إلى دول حليفة، أو إعادة توطينها، وتعمل على تنويع سلاسل التوريد تحسباً لتغير العلاقات السياسية والتي أصبح تغيرها غير متوقفاً في الوقت الحالي^(١).

وللتغلب على مخاطر توقف سلاسل التوريد أو تحولها صارت الشركات تعمل بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية الأقصر، ولكن حتى وإن سعت الشركات نحو تحسين سلاسل القيمة الخاصة بها وفقاً لاعتبارات الكفاءة ولاعتبارات اقتصادية ولوجستية؛ فمن المتوقع أن تصطدم بدولها أو الدول الأخرى غير المتوافقة مع الدولة التي تقيم فيها وذلك لاعتبارات جيوسياسية^(٢).

وفي ظل حالة عدم اليقين صار تركيز الشركات التجارية منصب بصورة كبيرة على مرونة سلاسل التوريد فقد تكلف حالات تعطل سلاسل التوريد الشركات أكثر من ٤٠٪ من أرباح سنة في كل عقد من الزمن^(٣)، ويرتكز نهج الشركات التجارية في عام 2024 على التنويع، اعتماداً على الخبرة التي حصلت عليها من أزمة التوريد في ظل جائحة كورونا، حيث يمنح ٤٤٪ من المديرين التنفيذيين الأولوية لتنويع قاعدة مورديهم للحد من صدمات توقف سلاسل التوريد لأسباب جيوسياسية، فقد كان للشركات الفرنسية التي نوّعت مجموعة مورديها قدرة أكبر على الصمود أثناء فترات الإغلاق في ظل كورونا، وإن كان تنويع الموردين له مشكلاته مثل الحاجة إلى بذل جهود أكبر للتعامل مع موردين كثر، وضعف في

(١) حيث كان عام ٢٠٢٥ عام التغير في العلاقات السياسية والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وجيرانها سواء كندا أو المكسيك، ولم يسلم الاتحاد الأوروبي الحليف السياسي المقرب من الولايات المتحدة من شوائب التغير السياسي، ولم تتوقف الحرب التجارية على الصين والولايات المتحدة فقط وإنما دخلت الكثير من الدول حتى القربة سياسياً في هذا الاطار مثل كندا.

²) Anni Norring “goeconomic Fragmentation,” Op-Cit, P.20

^٣ ("التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق ، ص ١٥

جودة العلاقات مع كل الموردين؛ ما يقلل من التواصل القريب والتعاون الوثيق، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التوريد بخلاف الاعتماد على مورد واحد أو عدد محدود من الموردين^(١).

وذهب البعض إلى أن تعزيز مرونة سلاسل التوريد من خلال تنويع مصادر المدخلات أو الإفراط في التخزين أفضل من الاستعانة بالدول الصديقة لمعالجة الخلل في سلاسل التوريد الناتج عن التشرذم الجيواقتصادي^(٢).

ولكن تغيرات أوضاع السوق لا تسير كلها في اتجاه واحد ذلك أن النتائج المترتبة على التشرذم الجيواقتصادي وتدهور التجارة الدولية أثمر أيضاً تراجعاً في عمليات الشحن الدولي فتراجعت أسعار الشحن بما يزيد عن ٧٠ % في عام ٢٠٢٢ وكان لذلك أثراً في إعادة الشركات النظر في أدائها اللوجستي، على أساس الموقع الجغرافي لسلاسل توريدها وأسواقها الرئيسية، خاصة في ظل انخفاض تكاليف الشحن بهذا الشكل^(٣).

فعلى الرغم من حدوث بعض أقلمة سلاسل التوريد؛ إلا أن العديد من الشركات تميل إلى الاعتماد على التوريد من أماكن مختلفة حول العالم لأن الأسواق العالمية رغم تزايد المخاطر الجيوسياسية تتمتع بمزايا تنافسية، مقارنةً بالتوريد الإقليمي من حيث الكفاءة والمرونة والقدرة على الصمود^(٤).

^(١) "المرجع السابق، ص ١٥-١٧

^(٢) Norbert Gaál, et al, "Global Trade Fragmentation: An EU Perspective", Op-Cit, P.9

^(٣) "التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق ، ص ١٢

^(٤) المرجع السابق ، ص ١٨-١٩

الفرع الثالث

أثر التشرذم الجيواقتصادي على سلاسل القيمة

لم تعد الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي الفاعل في حركة ورصانة وجودة سلاسل التوريد مثل السعر وجودة المنتج، ولكن أثمر التشرذم الجيواقتصادي اعتبارات أخرى تمثلت في القدرة على الاستمرارية والصمود والمرونة^(١).

وإذا كان تنسيق الإنتاج عالمياً وتوسع سلاسل القيمة عبر الحدود قد أدى إلى تحسين كفاءة عمليات التصنيع، وخفض التكاليف والأسعار في العقود الماضية؛ فإن اضطرابات سلاسل القيمة العالمية أسهمت بقوة في ارتفاع الأسعار؛ حيث تسببت في تخصيص أقل كفاءة لعوامل الإنتاج، وتراجع في حجم الإنتاجية، والذي انعكس على الكمية المعروضة بالنقص في العديد من الدول، وترتب عليه هدم توازن العرض والطلب وحدوث التضخم^(٢).

وإذا كانت الضغوط السياسية التي تؤدي لنقل سلاسل التوريد لا تحدث تغييراً قياسياً في المؤشرات الإجمالية للتجارة بشكل فوري، كون الشركات تعمل على سياسة الإفراط في تخزين البضائع في المدى القريب لأجل تحسين مرونة سلسلة التوريد ومواجهة الصدمات؛ إلا أن الاضطرابات المستمرة قد تؤدي إلى تغيير أنماط التجارة على المدى الطويل، بسبب سعي الشركات للتكيف مع المتغيرات المستحدثة وسعيها للبحث عن البدائل في مختلف الدول حول العالم؛ فقد رفعت العقوبات الدولية

^(١) "التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق، ص ٢١

^(٢) وقد وجد البنك المركزي الأوروبي أنه عندما تتوقف التجارة في المكونات الصناعية بين الكتل التجارية، قد تنخفض التجارة العالمية بنسبة كبيرة جداً وقد يرتفع مستوى الأسعار أيضاً، انظر:

Wilko Bolt, et. al. "Geo-economic fragmentation: economic and financial stability implications", Op-Cit,P.6

وممارسات الفصل التكنولوجي تكاليف الإنتاج المحلي، وصارت عملية توطين الصناعات تواجه صعوبات^(١).

ويشكل التشرذم الجيواقتصادي خطراً على سلاسل القيمة العالمية، حيث تهدد ترتيبات الإنتاج والعرض عبر الحدود بين الشركات المصنعة، كونها تحفز القيود المتزايدة على الأعمال التجارية عبر الحدود وتدفع الشركات على العمل محلياً بشكل أكبر لتقليل اعتمادها على الإمدادات في دول أخرى^(٢)، وتكمن الخطورة في أن عمليات إعادة التوطين التي تستهدف خفض ترابط الدولة بسلاسل القيمة العالمية لا يترتب عليها خفض تعرض الدول التي تقوم بها للصدمات الناتجة عن التشرذم، علاوة على أنها تقلل مستوى النشاط الاقتصادي والدخل داخل الدولة^(٣).

إن تشابك السوق العالمية بين المنتجات والسلع الوسيطة والنهائية والمواد الخام وتوزيع عمليات التصنيع بين الدول يجعل لتدهور سلاسل القيمة العالمية والمدفوع بالاعتبارات السياسية آثار سلبية ممتدة وعميقة، حيث تشكل الكثير من السلع الأولية مدخلات لأنواع كثيرة من التقنيات والسلع الأساسية والتي قد يسبب انقطاع عرضها تدهور في الإنتاج وسلاسل القيمة، وغالباً ما يصعب استبدالها وتكون مرونة الطلب للثمن عليها ضعيفة خاصة في الأجل القصير^(٤).

ويدفع التشرذم الشركات إلى العمل على التكيف السريع مع المتغيرات التي تواجهها، وحتى يتناغم عملها مع تلك المتغيرات في الأسواق الإقليمية والدولية، ولكن قد تكون التكاليف القصيرة الأجل الناجمة عن تشرذم التجارة أكبر بكثير من التكاليف الطويلة الأجل^(٥).

وقد غير التشرذم الجيواقتصادي من مبادئ عمل سلاسل التوريد العالمية، حيث أصبحت الشركات تهتم بتطورات السياسات الحكومية للدول التي تعمل في نطاقها، ودراسة انعكاسات تغيرات تلك السياسات على مرونة سلاسل التوريد الخاصة بها، وذلك أكثر من إهتمامها بمدى كفاءة سلاسل التوريد

1) Norbert Gaál, et. al., “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.9

2) Wilko Bolt, et. Al. “Geo-economic fragmentation:”, Op-Cit, P.5

3) Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.10

4) صندوق "آفاق الاقتاد النقد الدولي العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧٤

5) The International Chamber of Commerce “A fragmenting world”, Op-Cit, P. 20

أو بتأثير المخاطر اللوجستية والأمنية عليها، وبالرغم من أن تنويع مصادر المدخلات أحد الأساسيات في الحد من الصدمات التي يمكن أن تواجهها سلاسل التوريد وضمان مرونتها؛ إلا أن الشركات تسعى اليوم نحو إعادة التصنيع للداخل أو تحديد دائرة عملها في نطاق ضيق يشمل مجموعة محدودة من الدول المتقاربة معها سياسياً لضمان مرونة سلاسل الإمداد^(١).

ويسهم التشرذم الجيواقتصادي في سلاسل القيمة العالمية في خفض مستوى التبادل التجاري والاقتصادية ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك سلباً على مستوى أسعار المستهلك، والتي تزايدت بشكل كبير في مختلف دول العالم سواء في أوروبا بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام خاصة الغاز أو في روسيا بسبب العقوبات الدولية أو في الصين والولايات المتحدة بسبب الحرب التجارية أو في باقي دول العالم التي تعتمد على تلك الدول في الحصول على السلع النهائية أو الوسيطة.

الفرع الرابع

سبل التحصن من خطر تشرذم سلاسل التوريد والقيمة

ذهب البعض إلى أن علاج الخلل الظاهر في سلاسل القيمة يتمثل في إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، لأجل الحد من اعتماد الدول على سلاسل القيمة العالمية شديدة التركيز، وجعل سلاسل القيمة العالمية أكثر تنوعاً ومرونة، لتكون أكثر قدرة على مواجهة الاضطرابات^(٢).

وأشار آخر إلى أهمية مرونة الاقتصاد المحلي لكل دولة في التعامل مع الصدمات حيث تمثل مرونة الاقتصاد المحلي أمام الصدمات أهمية كبيرة للتعامل مع أزمات سلاسل التوريد وسلاسل القيمة^(٣)، ولكن تضع فكرة المرونة الاقتصادية المحلية في مجال للاختيار في التعامل مع الصدمات الخارجية بين أمرين وهما إما الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاستفادة من المزايا النسبية والتوسع في الإنتاج وقوة

¹⁾ Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.11

²⁾ Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, P.20

³⁾ Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, “Is the Global Economy Deglobalizing?: And If So, Why? And What Is Next?”, Op-Cit, P.18

القطاعات الاقتصادية والنمو، أو العودة لتوطين الصناعات، وما يحمله في طياته من ارتفاع للأسعار أو مواجهة ندرة في بعض المدخلات.

ويرى الباحث أن مسألة إعادة توطين الصناعات قد لا تكون حلاً سليماً أو كاملاً، حيث أنه يقلل من استفادة الاقتصاد المحلي من التجارة العالمية، فضلاً عن أن بعض المواد الخام أو العناصر الأساسية لبعض المنتجات متركزة في بعض الدول، وبالتالي مسألة إعادة التوطين والتشردم الجيواقتصادي مآلها في النهاية إلى ضعف وتراجع الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن كلاً من الخيارين يعد مرأً، سواء فيما يتعلق بالتوظيف والعمل أو الإنتاج والنمو على المدى الطويل، ولكن متى كانت الصدمات مؤقتة وعارضة؛ فإن الرهان الكبير الذي يمكن الاعتماد عليه هو مدى التعاون الدولي، أو وجود قرار رشيد على المستوى العالمي يكون قادراً على الأخذ بدفة التجارة الدولية والتبادل الدولي في نهاية المطاف وكل فترة نحو الاتجاه الصحيح الذي يخدم الجميع ويلبي طموحات مختلف الدول.

المطلب الثاني

التشردم الجيواقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الأول

تغيرات جغرافيا الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استجابة للعوامل الجيوسياسية منذ الأزمة المالية العالمية، ووفقاً لصندوق النقد الدولي فقد تزايدت أهمية التقارب الجيوسياسي والجغرافي على مدى العقد الماضي، وصاراً يؤثران على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإذا كانت المسافة الجغرافية تلعب دوراً كبيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن تأثير المواءمة الجيوسياسية قد ارتفع بشكل كبير جداً، مترجماً في الواقع حالة التشردم الجيواقتصادي، ويتضح مدى التشردم الجيواقتصادي في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي كان أكثر وضوحاً في القطاعات الاستراتيجية ككل وفي القطاعات المتنازع عليها دولياً بشكل خاص مثل قطاع أشباه الموصلات^(١).

¹) Anni Norring “geo-economic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, P.22

فمع تصاعد التوترات الجيوسياسية، تزايدت المخاوف من وصول التقنيات الحيوية إلى أيدي المنافسين أو حتى الأعداء، فزادت بشكل ملحوظ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع اعتبارات الأمن القومي، وظهرت تداعيات ذلك في تزايد القيود على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ويمثل تشرذم الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مؤشرات تشرذم التجارة الدولية وسلاسل التوريد والقيمة^(١).

وتراجع عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود في قطاعي الطاقة والموارد المعدنية حتى قبل نشوب الحرب في أوكرانيا، وتوجهت الصين وروسيا باستثماراتها نحو الدول النامية خاصة في أفريقيا، وتوجه المستثمرون الأوروبيون وفي الولايات المتحدة نحو الدول المتقدمة^(٢)، وخلال فترة الحرب التجارية من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ كانت دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية وكذلك كندا أكثر جذباً للاستثمارات عن ذي قبل، وشهدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انخفاضاً في التدفقات الاستثمارية، وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا متفاوتة، وشهد عدد قليل من الدول الأوروبية تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر أبرزها لوكسمبورغ وهولندا وسويسرا^(٣).

وقد يكون هذا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي أحد أسباب التراجع عن صفقات الاندماج والاستحواذ العالمية في السنوات الأخيرة، وزيادة عمليات فحص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الماضي من قبل الاقتصادات المتقدمة بسبب المخاوف الأمنية، وقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بصورة فردية بإدخال أو توسيع آليات فحص الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، مما يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عموماً^(٤).

^١) Ibid, P.21

^٢) صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧٦

^٣) Kaarevirta, Juuso; Kerola, Eeva; Nuutilainen, Riikka "Do international investment and trade flows show any signs of fragmentation?", Op-Cit, P.7

^٤) راجع كلا من:

Baba, Chikako, Et al., "Goeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU." Op-Cit, P.8

Kaarevirta, Juuso; Kerola, Eeva; Nuutilainen, Riikka "Do international investment and trade flows show any signs of fragmentation?", Op-Cit, P.6

ووفي ظل تركيز المعادن وإمكانية استخدامها بما لا يتفق وقوي السوق بدوافع التشرذم قد يعتقد البعض أن توفر تلك المعادن والموارد الطبيعية في بعض الدول مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا بسبب قيود التصدير سوف يزيد الانتاج فيها بشكل كبير، ولكنه اعتقاد قد يجانبه الصواب، ذلك أن اقتصادات الدول تعمل منذ سنوات بعيدة على وتيرة التخصص والتكامل والتعاون المتبادل وتنوع سلاسل التوريد والقيمة، وليس من السهل القيام بالإنتاج الكامل والذاتي لسلعة ما لمجرد توفر المواد الخام لها، ولو فرضنا إمكانية القيام بهذا الأمر فهذا معناه تغير كبير في السياسات الإنتاجية وحرمان قطاعات أخرى من السيولة والفرص الإنتاجية، وفي الأخير سوف يحتاج الأمر إلى مزيد من الوقت.

ومن شأن القيود المتزايدة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تحد بشكل مباشر من تدفق رأس المال، أو تحدث تحولات جوهرية لوجهات الاستثمار، حيث تؤثر حالة عدم اليقين والقلق المتزايد من المخاطر الجيوسياسية على تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، فقد أصبح المستثمرون يعانون بشكل واضح من التحيز الجيوسياسي للدول، وتتسبب تلك التغيرات المفاجئة في السياسة الدولية والتوترات الجيوسياسية في حدوث انعكاسات كبيرة على مجرى تدفقات رأس المال عالمياً^(١).

الفرع الثاني

التقارب الجيوسياسي كمعيار لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

يهدد التشرذم الجيواقتصادي عمل اقتصاد السوق المفتوح، ويؤدي إلى تنوع وزيادة المشكلات للنشاط الاقتصادي بسبب التدخل السياسي، وذلك بموجب السياسات الصناعية الحكومية التي تستهدف تحويل هيكل النشاط الاقتصادي لأجل تحقيق أهداف غير اقتصادية، وذلك من خلال الدعم المباشر وغير المباشر سواء المالي أو التنظيمي، فقد أصبحت الشركات والقطاعات والتكنولوجيا ذات الأهمية الاستراتيجية مستهدفة من خلال السياسات الصناعية الحكومية لأجل تحقيق الاستقلال الاستراتيجي في المجالات التي تعتبر بالغة الأهمية من وجهة نظر الحكومات^(٢).

وبالرغم من أن التدفقات الحرة للاستثمار الأجنبي المباشر تساعد في تسهيل الاستهلاك، وتمويل الاستثمار، وتنويع المخاطر، والمساهمة في تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة؛ إلا أن تدخل الحكومات

¹) Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, P.24

²) Wilko Bolt, et. Al. “Geo-economic fragmentation: ...”, Op-Ct,P.18

من خلال فرض حواجز جديدة أمام حركة رأس المال يهدد بتشرذم أسواق رأس المال، والحد من خيارات التمويل المتاحة للمستفيدين من تدفقات رأس المال، وتقليص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق مزيداً من سوء تخصيص رأس المال، فضلاً عن الحد من روابط الشركات المتعددة الجنسيات والتأثيرات الإيجابية غير المباشرة للتكنولوجيا^(١).

ووجد البعض أن نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي أصبح مدفوعاً بشكل متزايد بالمواءمة الجيوسياسية، بدلاً من القرب المكاني أو الاعتبارات الاقتصادية الأخرى، فعلى مدى العقدين الماضيين ذهبت نحو ثلثي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في الاتحاد الأوروبي إلى أقرب الدول من الاتحاد الأوروبي جيوسائياً، وقد بدأ تشرذم الاستثمار الأجنبي المباشر هناك بعد فترة وجيزة من أزمة ديون اليورو، عندما تعافى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والخارجي من خارج الاتحاد الأوروبي بقوة مع الدول الصديقة من خارج الاتحاد الأوروبي، ومع بداية الحرب في أوكرانيا توقفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يرسلها الاتحاد الأوروبي إلى روسيا^(٢).

وأكد صندوق النقد الدولي على نمو نسبة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمية بين الدول المتقاربة جيوسائياً، فضلاً عن وجود تركيز للاستثمار الأجنبي المباشر، فنصف الاستثمار الأجنبي الذي تتلقاه كندا يأتي من الولايات المتحدة والنصف الآخر يستحوذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من نصفه، وتتلقي ألمانيا ٦٦٪ من الاستثمار الأجنبي من الاتحاد الأوروبي، وتشترك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في ما يقل قليلاً عن نصف بقية مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في ألمانيا^(٣).

ويرى البعض أنه من السابق لأوانه التكهن بالاتجاهات المستقبلية للاستثمارات والحركة التجارية بسبب زيادة الكبيرة في التدابير غير الجمركية والإعانات الحكومية المشوهة للنشاط الاقتصادي،

¹⁾ Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, "Geo-economics Fragmentation ...", Op-Cit, PP. 16-18

^{٢)} وعمل الاتحاد الأوروبي على إعادة التوجيه لمشتريات الغاز الطبيعي بعيداً عن روسيا، حيث كانت توفر حوالي خمس احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز في عام ٢٠٢٠ ولكن انخفض الطلب إلى حوالي ٥ ٪ بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٣، ومع توقف تدفق الغاز الطبيعي من روسيا ارتفعت أسعار الغاز في الاتحاد الأوروبي إلى عدة أضعاف المستويات السابقة، للمزيد راجع:

Baba, Chikako, Et al., "Geeconomic Fragmentation:" Op-Cit, P.15

³⁾ Aiyar, Shekhar & Ohnsorge, Franziska, "Geeconomic Fragmentation and "Connector" Countries," Op-Cit, P.13

والسياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن القومي والمنافسة الاستراتيجية والتي يمكن أن تنعكس على المدى الطويل على التدفقات التجارية، فقد تتكيف الشركات مع تلك المتغيرات وقد لا تتكيف، فقد أعلنت ٨٧٪ من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الصين أن التوترات بين الولايات المتحدة والصين لها تأثير على عملياتهم وقراراتهم الاستثمارية، وتحول ٢٦٪ منهم بعيداً من قطاعات الصناعة في الصين، وطور ٢٩٪ منهم سلاسل قيمة منفصلة خاصة بالولايات المتحدة والصين، وتوقفت ٢٤٪ من تلك الشركات عن الاستثمار في الصين^(١).

الفرع الثالث

التشردم الجيواقتصادي وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أسهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات الأولى من التسعينات ووصلت لأعلى مستوى لها -أكثر من ٥ ٪- في عام ٢٠٠٧ إلا أنه بدأ في التراجع منذ أعقاب الأزمة المالية العالمية، وانخفض بشكل ملحوظ في عامي ٢٠١٨ - ٢٠١٩ وخاصة بالنسبة لدول آسيا^(٢)، فقد زادت حالة عدم اليقين الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، مما أدى إلى تثبيط الأنشطة الاستثمارية للشركات وتباطؤ نمو الاستثمار في الدول المتقدمة والنامية، ولم تتجح الحوافز النقدية في تعزيز نمو الاستثمار، وترددت البنوك التجارية في الاقتصادات المتقدمة بشأن تمويل الشركات الهشة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المضطربة، واحتفظت باحتياطياتها لدى البنوك المركزية^(٣).

¹⁾ Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.10

²⁾ Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghlou “Goeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets” Op-Cit, PP.8-9

^{٣)} فقد ارتفعت الاحتياطيات الفائضة لمؤسسات الإيداع لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة من ١.٦ مليار دولار في ٢٠٠٨ إلى ٢.٧ تريليون دولار في ٢٠١٤، للمزيد انظر:

United Nations, “Inter-agency Task Force on Financing ...”, Op-Cit, P.35

Baba, Chikako, et al., “Goeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU.” Op-Cit, P.5

وبالرغم من أن نشاط التوظيف والأعمال المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في الاتحاد الأوروبي استمر في التزايد حتى عام ٢٠١٩، ولم يكن هناك علامات واضحة على تباطؤ اندماج الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي حتى ذلك الوقت؛ إلا أن نشاط الشركات الأجنبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاتحاد الأوروبي أصبح أكثر هدوءًا عن ذي قبل^(١).

وتتبع إحدى الدراسات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ ١٣٨ دولة حول العالم ، ووجدت أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ جاء أقل مما كان عليه في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧^(٢).

¹) Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.8-9

²) Kaarevirta, Juuso; et al “Do international investment ...?”, Op-Cit, P.7

المبحث الرابع

التشردم الجيواقتصادي وتراجع العولمة والتعاون والتكامل العالمي

تمهيد وتقسيم:

يتجه أغلب دول العالم بفعل التشردم الجيواقتصادي نحو خسارة معظم مزايا التكامل الاقتصادي والعولمة، فبالرغم مما للعولمة من دورٍ كبيرٍ في التنمية الاقتصادية والإزدهار لدى كافة الشعوب؛ إلا أن أحداث التشردم الجيواقتصادي تنذر بتراجعها؛ نظراً لما قد تحققه من عدم مساواة في نظر بعض الدول، وقد كان للآزمات المتوالية خلال السنوات العشر الماضية دوراً كبيراً في هذا التراجع في العولمة، والذي قد يدفعنا إلى نظام اقتصادي عالمي جديد.

ويتناول هذا المبحث تلك النقاط في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: التشردم الجيواقتصادي وتراجع العولمة

المطلب الثاني: التشردم الجيواقتصادي والتعاون الدولي

المطلب الأول

التشرذم الجيواقتصادي وتراجع العولمة

الفرع الأول

ماهية تراجع العولمة

تشير العولمة إلى التكامل والترابط المتزايد بين اقتصادات العالم وثقافته وسكانه من خلال التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا والاستثمار وهجرة الأشخاص وتدفق المعلومات، وقد أصبحت العولمة متعددة الأوجه أكثر تعقيداً، تشمل التدفقات المالية ونشر التكنولوجيا^(١)، وعرفها البعض بأنها التدفق الحر المتزايد للأفكار والأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية؛ مما يؤدي إلى قدر أكبر من التكامل الاقتصادي، ويعد الانفتاح التجاري مقياساً للعولمة، والذي يعبر عنه بمجموع صادرات وواردات جميع الدول مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي^(٢).

وللعولمة دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي والتجاري عالمياً وامتداد سلاسل القيمة عالمية بشكل أكثر كفاءة، والذي أسهم في إمكانية تقاسم المخاطر بين الدول، وأسهمت العولمة في الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول، وانخفاض الأسعار وزيادة الإنتاج، ودعم التوظيف ونشر التكنولوجيا، والحد من الفجوة بين الدخل عبر الدول، وانخفاض معدلات الفقر، وتحسن النمو للدول النامية، وإذا كانت العولمة تعني زيادة روابط النشاط الاقتصادي بين الدول؛ فإن تراجع العولمة يقصد به فك الارتباط بين التجارة والتمويل والتدفقات الاقتصادية الأخرى بين الدول^(٣).

وإذا كانت فترة التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد وُصفت بأنها حقبة "العولمة المفرطة" بما يعني الزيادات المستمرة في التجارة عبر الحدود والتوسع السريع في سلاسل القيمة

¹) Norbert Gaál, et al, “Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”, Op-Cit, P.4

²) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.6

³) Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, P.8

العالمية ، فإن مد العولمة قد بدأ في التباطؤ منذ عام ٢٠٠٨، حيث بدأت العولمة تفقد قوتها^(١)، فبالرغم من أن زيادة الواردات العالمية بشكل حاد في عام ٢٠٢١ بعد انخفاض مؤقت في عام ٢٠٢٠ بسبب فيروس كورونا، قد يشير إلى مرونة التجارة الدولية على المدى الطويل؛ إلا أنه عند قياس حجم الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سنجد أنها قد انخفضت بشكل طفيف منذ الأزمة المالية العالمية^(٢).

وقد بدأت العولمة في التباطؤ وفقا للبنك الدولي منذ عام ٢٠٠٩، وساعد في ذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي دفعت الصين نحو التركيز على الطلب المحلي بدلا من النمو القائم على التصدير وانخفاض تدفقات رأس المال مع قيام البنوك بتخفيض ديونها لزيادة رأس مالها الاحتياطي^(٣)، وأكدته جائحة كورونا، وعمقته الحرب الروسية الأوكرانية، وصبغ الرئيس الأمريكي (ترامب) في ولايته الثانية عليه الصبغة الرسمية من خلال توسيعه لنطاق الحرب التجارية لتشمل دولا حليفة وإقليمية بخلاف الصين لتشمل كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي.

وقد أشار الاقتصاديون -على مدى العقد الماضي- إلى أن التجارة الدولية تنمو بشكل أبطأ من الناتج المحلي الإجمالي عكس ما كان عليه الحال في ظل فترة العولمة المفرطة، وقد شهدت السنوات الثلاث الماضية تغيرات جذرية في السياسة التجارية والبيئات الجيوسياسية التي تكشف وبوضوح عن تراجع العولمة، ومن الناحية التنفيذية صرح مؤسس شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات أثناء افتتاح مصنع رقائق أشباه الموصلات في ديسمبر ٢٠٢٢ بأن "العولمة والتجارة الحرة ماتت تقريباً..."^(٤).

¹) Norbert Gaál, et al, "Global Trade Fragmentation: An EU Perspective", Op-Cit, P.2

²)Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, "Is the Global Economy Deglobalizing?: And If So, Why? And What Is Next?", Op-Cit, P.2

³) The International Chamber of Commerce "A fragmenting world", Op-Cit,P. 12

⁴) Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, "Is the Global Economy ...", Op-Cit, P.2

الفرع الثاني

مراحل تراجع العولمة

قسم البعض^(١) مراحل تراجع العولمة إلى ثلاث مراحل، ويمكننا إضافة مرحلة رابعة كفصل رابع من فصول تراجع العولمة:

- **المرحلة الأولى:** والتي بدأت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما تغيرت النظرة للتجارة الدولية كون ضررها صار أكبر من نفعها للأمريكيين، حيث تراجع مستوى التوظيف وارتفعت البطالة، وبدأت الواردات الصينية تتغلغل في المجتمع الأمريكي، وكذلك السلع الواردة من دول أمريكا الشمالية في ظل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، فقد دفعت المخاوف الشعوب لتقبل السياسات الحمائية، مثل تخوفهم على فرص العمل المستقبلية؛ بسبب تأثير منافسة الواردات من الدول ذات الأجور المنخفضة مثل الصين على سوق العمل، وتأثير زيادة تدفق اللاجئين.

- **المرحلة الثانية:** وقد حلت بإعلان بريطانيا عن خروجها من الاتحاد الأوروبي، ومناهضة العديد من الدول الأوروبية للهجرة والتي تزامن معها ظهور جائحة كوفيد والتي زادت من معاناة سلاسل التوريد العالمية بجانب العقوبات الدولية، حيث شعر الناس بضرر حرية التجارة، والتي كان منها ندرة وعدم توفر أدوات الحماية الشخصية، وغدت الصحافة مسألة ضرورة الحد من حرية التجارة الدولية وضرورة قيام كل دولة بإنتاج متطلباتها.

- **المرحلة الثالثة:** وكانت بغزو روسيا لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢، وكان لارتفاع نبرة حماية الأمن القومي دورا كبيرا، حيث كانت أحد أبرز الذرائع في ظهور ردة الفعل العنيفة تجاه العولمة، بجانب تخوف الدول من التخصص المفرط والاعتماد على الدول الأخرى في سلع أساسية مثل النفط، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى الحد من الاعتماد على روسيا كمصدر للطاقة والتي كانت تعتمد عليها بشكل رئيسي قبل تلك الحرب.

¹⁾ Ibid, PP.3-15

- **المرحلة الرابعة:** وجاءت بتولى الرئيس ترامب سدة الحكم في الولايات المتحدة عام ٢٠٢٥، والذي أحدثت تغيرات ثورية وجوهرية في السياسة الأمريكية تجاه حلفائها قبل خصومها، أثمرت عن تراجع كبير في العولمة، وإعادة هيكلة للعلاقات الدولية التجارية والسياسية، بدأت بزيادة الرسوم الجمركية على دول حليفة مثل كندا والمكسيك ودول الاتحاد الأوروبي، ودول غير حليفة مثل الصين، والذي قابله ردة فعل لم تظهر كامل معالمها حتى كتابة تلك السطور من الاتحاد الأوروبي، الذي تواعد بمواجهة شركات التكنولوجيا الأمريكية وكندا التي صرحت مؤخراً بعزمها مواجهة الولايات المتحدة جمركياً^(١).

الفرع الثالث

أسباب تراجع العولمة

هناك العديد من التفسيرات لتراجع العولمة، فقد يرجع تراجع العولمة إلى التغيرات في التفضيلات أو التنظيم أو الظروف الاقتصادية أو التكنولوجيا، وقد يكون للأتمتة الحديثة دوراً بخفضها اعتماد الدول المتقدمة على العمالة الرخيصة في الدول النامية، وقد يكون السبب هو تراجع جاذبية الاستثمار في سلاسل القيمة العالمية الطويلة للغاية، أو لتجنب الشحن لمسافات طويلة خفصاً لتكاليف النقل، خاصة في ظل ارتفاع ثمن الوقود، وقد تؤدي الاعتبارات المناخية إلى التأثير على تفضيلات الأسر، وذهب صاحب هذا التوجه إلى أن الاضطرابات الناجمة عن التجارة والتغير التكنولوجي الناتجة عن عدم توزيع فوائد العولمة عالمياً بالتساوي أدت إلى تراجع الدعم الشعبي للانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول^(٢).

وأسهم عدم عدالة توزيع الدخول في تراجع حصة العمل من الدخل، وتنامي عدم المساواة، وتركز الدخول، فظهر الارتباط بين العولمة وعدم المساواة، مما أثمر في النهاية ضعف دعم العولمة، وما يرتبط بها من حرية في التجارة دولية^(٣)، فضلاً عن أن غزو روسيا لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢ عُد أحد

(١) للمزيد انظر:

<https://ar.rt.com/zkd6>

آخر تاريخ للدخول على الموقع ٣٠ مارس ٢٠٢٥

2) Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization...” Op-Cit, PP.8- 11

3) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, PP.8-9

محفزات ذلك التراجع حيث ارتفعت أسعار الطاقة، وبات من الواضح خطأ أوروبا في اعتمادها على مصدر واحد بشكل رئيسي للحصول على وارداتها من الطاقة^(١).

وذهب البعض في تفسير ذلك التراجع إلى أنه إذا كانت بريطانيا سابقاً قد بررت استعمارها للدول الأخرى بأنها الأمة الوحيدة المتحضرة، وأنهم يحكموا من أجل حضارة الآخرين - رغم كونهم كانوا يسعون على الأرجح لاستغلال ثروات وموارد تلك الدول - فإن الولايات المتحدة ترفع راية الديمقراطية والرأسمالية والعولمة في عصر الاستعمار غير المباشر لأجل إرساء هيمنتها واستغلال الدول الأخرى، ولكن حاصرتها العولمة من خلال الصين، فقد لا يختلف منهجها كثيراً عن بريطانيا؛ لذلك كان تراجع العولمة هو الملاذ خاصة في الوقت الذي صارت تعرف فيه كل الدول كيف تحمي مصالحها أثناء السباق نحو التكنولوجيا المتقدمة والتجارة^(٢).

الفرع الرابع

دور التشرذم الجيواقتصادي في تراجع العولمة والدفع نحو نظام اقتصادي عالمي جديد

يرى البعض أن العولمة لم تتراجع ولكنها تتغير، فقد تجاوزت تدفقات التجارة الدولية ورأس المال والمعلومات في عام ٢٠٢٢ مستويات ما قبل الوباء! فالتدفقات الدولية وإن كان قد انخفض اتساعها بشكل طفيف منذ عام ٢٠١٩؛ إلا أن عمقها قد تزايد بشكل مطرد، فقد زاد حجم التدفقات الدولية وإن كانت مركزة في دول محددة، فبالرغم من تراجع الصادرات الصينية والأمريكية بين البلدين بشكل متبادل في حدود ٣٪ على الأكثر، إلا أنه ليس هناك دليل على انفصال حلفاء الولايات المتحدة عن الصين، وبالرغم من أن أوروبا بدأت تتفصل عن روسيا في قطاع الطاقة على إثر حربها في أوكرانيا في عام ٢٠٢٢، إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى تشرذم دولي أوسع بما يشكل كتل متنافسة^(٣).

¹) Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, **“Is the Global Economy Deglobalizing?: And If So, Why? And What Is Next?”**, Op-Cit, P.27

²) Ravi Kumar, **“US-China Trade War: Impact on Sustainable ...”** Op-Cit, P.48

^٣ فقد انخفضت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا بنسبة ٥١٪، وتحولت روسيا إلى توجيه صادراتها بشكل ملحوظ إلى الأسواق الشرقية في عام ٢٠٢٢، حيث ارتفعت صادرات روسيا إلى الصين بنسبة ٧٣٪ وإلى تركيا بنسبة ١٥٣٪ وإلى الهند ٤٣٠٪ للمزيد انظر:

وما يؤكد توسع حجم التبادل الدولي وتنوع الإنتاج تراجع حصة الاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٧٤٪ في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٩، وتراجع حصة الدول المتقدمة عموماً في التصنيع عالمياً لصالح الدول الناشئة والنامية، والتي تحولت إلى دول منتجة ومصدرة بدلاً عن كونها مستقبلة للصناعة من الدول المتقدمة، وصارت تمتلك حصة أكبر من عدد سكان العالم وإمدادات السلع الأولية، فقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لعدد متزايد من الدول في جميع أنحاء العالم، وصارت تمثل ما يقرب من ثلث القيمة المضافة الصناعية العالمية، وعلى الجانب الآخر حافظت الاقتصادات المتقدمة على مكانتها المهيمنة في القطاعات المالية، والتكنولوجيا الفائقة، والقطاعات العسكرية^(١).

وفي ضوء تلك الرؤية رأى البعض أن النظام التجاري العالمي قد أدخل العالم عصراً جديداً من العولمة، يميزه إنقاء ثلاث قوى محورية وهي: تزايد الخطر الجيوسياسي، وتغير المناخ، والتقدم التكنولوجي الهائل^(٢)، ورغم أن البعض يأمل في عدم حدوث تغير كبير في حرية التجارة الدولية وأن الأمر لا يعدو أن يكون ظهور نظام اقتصادي دولي جديد، تعاد فيه طريقة تنظيم سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، اعتماداً على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، التي تخلق تجمعات تجارية دولية شبه منعزلة؛ إلا أنه يقر بخطورة هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد المتوقع ولادته على المدى الطويل على الاقتصاد العالمي^(٣).

المطلب الثاني

التشرذم الجيواقتصادي والتعاون الدولي

الفرع الأول

التشرذم الجيواقتصادي وتراجع التعاون الدولي

¹)Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.8

^٢ ("التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق ، ص ١٠

³) Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, “Is the Global Economy Deglobalizing?: And If So, Why? And What Is Next?”, Op-Cit, PP. 38-39

لقد ساعد التعاون والتكامل الاقتصادي العالمي في الحد من الفقر المدقع، وساعد على تحسين مستوى معيشة السكان في الدول النامية، وزاد من خيارات المستهلكين على مستوى العالم، ودعم الاستهلاك والمنافسة والطلب العالمي، وأسهم في حل المنازعات الدولية من خلال المنظمات الدولية، وكان من ثماره انتشار التقنيات عالمياً، والتي ساعدت في رفاهية المجتمعات، وتنوع وتطور قدرات الإنتاج خاصة في الدول النامية، وسمح التكامل الدولي للدول المتقدمة بالحصول على المواد الأولية، وزيادة عرض العمل، خاصة للدول التي تعاني من شيخوخة السكان أو تراجع عدد السكان في استقطاب العمالة الفائضة لدى الدول الأخرى.

ويساعد التكامل المالي العالمي الدول والشركات الدولية في تقاسم المخاطر الدولية غير المتوقعة بشكل أفضل، فسهولة الوصول إلى مصادر تمويل خارجية متنوعة يمنح المؤسسات الدولية قدرة أكبر على الصمود في مواجهة تقلبات السوق الحادة، وقدرة أكبر على خلق قنوات لتوزيع المخاطر ونقلها عبر الحدود لدول أخرى، خاصة في ظل الأزمات المصرفية، والتي تدفع رأس المال إلى الحركة نحو بر آمن تسهم من خلاله في الحد من الخسائر بالنسبة للشركات، وخاصة في ظل الاقتصاد الرقمي سهل الحركة^(١).

ولكن يشهد التعاون الدولي تراجعاً كبيراً، وتطبق بعض الدول سياسة الاستقلال الاستراتيجي لأجل تقليل الاعتماد الاستراتيجي والاقتصادي على الدول الأخرى، وهذا يدفع الدول الأخرى على معاملتها بالمثل، وكان من ثمرة ذلك التشرذم الجيواقتصادي أضراراً في مجالات متعددة مثل قانون الرقائقي الأوروبي الذي يتضمن تدابير لضمان أمن إمدادات الاتحاد الأوروبي في مجال تكنولوجيا أشباه الموصلات و فحص السلطات الأمريكية للاستثمارات الصينية في القطاعات الاستراتيجية الأمريكية^(٢).

وقد كان لأزمة جائحة كورونا عام ٢٠٢٠ أثراً سلبياً كبيراً على ركائز التعاون الدولي، حيث تزامن معها وقف الصادرات للمواد الطبية، ومواد الحماية والنظافة الشخصية، مما مثل انتكاسة كبيرة ومفاجئة لحرية التجارة الدولية ومقتضيات التعاون الدولي، وتجسد ذلك بشكل واضح مع انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية من جانب واحد عام ٢٠٢٠، وبدأت من بعدها تحركات دولية تعمق

¹⁾ Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.18

² Wilko Bolt, et. Al. “Geo-economic fragmentation: ...”, Op-Cit,P.4

من تراجع التعاون الدولي^(١)، في الوقت الذي تتطلب فيه هياكل الإنتاج العالمية المتكاملة -والتي تنطوي على تبادل المكونات والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا بين شبكات الإنتاج العالمية المترابطة- مزيداً من التعاون وليس التشرذم، مما يؤكد الحاجة إلى نهج سياسي متماسك^(٢).

الفرع الثاني

العلاقة التبادلية بين التعددية القطبية والتشرذم الجيواقتصادي والسباق نحو القاع

ذهب البعض وبحق إلى أن العلاقات الدولية اليوم لم تعد مناسبة لنظام ثنائي القطب، أو أحادي القطب، أو حتى متعدد الأقطاب تكون الحكومات هي اللاعب الرئيسية فيه، فقد أصبح لدينا العديد من الجهات الفاعلة في النظام العالمي تشمل الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، والحركات العابرة للحدود الوطنية، وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، وأصبحت التحديات العالمية معقدة بشكل متزايد يتخطى حدود الدول^(٣).

ويزيد تقليص التعددية وكذلك التعاون الدولي من عمق التشرذم الاقتصادي والأقلمة المالية؛ والذي من شأنه أن يجعل الاتفاق على السياسات الدولية الموحدة كتلك الخاصة بالاستدامة البيئية وحماية الكوكب من التغيرات المناخية، وإذا كنا لم نصل إلى التعمق في التشرذم وهكذا حال العالم من ارتفاع في الأسعار وضعف العرض في بعض المنتجات، فما بالنا لو تم تعميق التشرذم الجيواقتصادي أو انفصال العالم لتكتلات دولية متباعدة ومتنافسة^(٤).

ولا شك أن المتغيرات الدولية التي قد لا تقبلها بعض الدول تؤثر على مقدار التعاون الدولي ، فقد تم بناء المنظمات الدولية المتعددة الأطراف القائمة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة

¹) “The Future of International Development ...” Op-Cit, P.6

²) International Monetary Fund, World Bank and World Trade Organization, “Making Trade an Engine of Growth for All: ...” Op-Cit, PP.39-40

³) “The Future of International Development Cooperation: Fragmentation, Adaptation and Innovation in a Changing World” Op-Cit, P.7

⁴) Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, P.18

التجارة العالمية، في عالم تهيمن عليه القوى الغربية، ورغم ان الدول النامية والناشئة زادت من ثقلها في الاقتصاد العالمي، إلا أن الدول الغربية مازالت مترددة في التخلي عن بعض صلاحياتها إلى الأسواق الناشئة، ولا تقبل بمشاركة الدول الناشئة لها في رسم التوجهات الكلية العالمية، ومن جانب آخر هناك تجاهل للثقل الاقتصادي والسياسي للعديد من القوى الدولية مثل المنظمات الدولية الكبرى التي بدأت تظهر وبقوة على الساحة الدولية ومثل هذه التوجهات لها أثر سلبي على صدق التعاون الدولي في النظر في المشكلات الدولية ويترك مجالا لدى الحكومات في ترك التعاون والبحث عن المصالح الفردية، والذي يقود في النهاية الى التشرذم وتدهور القضايا العالمية التي بحاجة الي توافق وتكاتف مثل حماية الاوضاع البيئية العالمية^(١).

ويهدد التشرذم الجيواقتصادي بإعاقة التعددية اللازمة لتنسيق جهود التخفيف من تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة في السنوات المقبلة، فقد يعيق التشرذم الجيواقتصادي تبادل البيانات البيئية المحورية وتضائل روح التعاون بشأن القضايا البيئية العابرة للحدود فعندما تكون الاقتصادات مجزأة يتزايد ميل الدول إلى منح الأولوية للمنافع الاقتصادية المباشرة على الأهداف المستدامة الطويلة الأجل^(٢).

وقد يشكل التشرذم الجيواقتصادي أيضا تحدياً كبيراً للغاية لمستقبل التعددية حذرت منه منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، لأنه يدفع الدول بعيداً عن بعضها البعض، و ليس من الواضح كيف يمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف الراسخة أن تعمل أو تحدد وجهتها في عالم متشرذم؛ حيث تعاني المنظمات الدولية من ذلك الوضع، فمثلا تواجه منظمة التجارة العالمية وهيئة الاستئناف التابعة لها صعوبات كبيرة، ويعاني صندوق النقد الدولي من العديد من الصعوبات في إيجاد أرضية مشتركة للدول والجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لدعم استمرار أطر التعاون الدولي والحد من الاختلافات، والخطير في الأمر هو أن دعم التعاون الدولي يتوقف على السيطرة على التشرذم الجيواقتصادي ذاته^(٣)، مما يخلق في رأى الباحث نوعاً من التأثير والتأثر المتبادل والذي قد يدفع إلى سباق نحو القاع ينتج عنه تدهور كبير في أوجه التعاون الدولي.

1) Ibid, P.33

2) Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghloou “Geeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets” Op-Cit, PP.1-8

3) Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit,, P.31

ولكن نؤيد ما ذهب إليه البعض من أن مؤسسات بريتون وودز -باعتبارها منصات للتعاون الدولي- يمكن أن تلعب دوراً استباقياً وأكثر تنسيقاً في تعزيز التعاون وتشجيع الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص وتنسيق السياسات؛ لأجل خفض الانبعاثات الضارة إلى الصفر ، ومواءمة قواعد التجارة الدولية بشكل فعال مع ممارسات الصناعة في مجال الطاقة المتجددة والسلع البيئية، بحيث يقدم صندوق النقد الدولي المشورة الفنية ومراقبة المقاييس ذات الصلة بالأداء الاقتصادي والمالي، ويقوم البنك الدولي باستخدام هذه البيانات، بتخصيص التمويل لتحفيز تجارة المنتجات البيئية وتعمل منظمة التجارة العالمية على ضمان حماية تجارة السلع والمنتجات الإلكترونية من خلال تنظيم التعريفات الجمركية والحوافز التجارية^(١).

¹⁾ Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghlou “Goeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets” Op-Cit, P.12

المبحث الخامس

التشردم الجيواقتصادي وانعكاساته على الاستدامة البيئية

تمهيد وتقسيم:

ليس هناك شك من وجود مخاطر كبيرة على الاستدامة البيئية من تفاقم التشردم الجيواقتصادي، فتراجع الإنتاج عالميا وارتفاع الأسعار سيؤثر على دخول الدول والأفراد وينعكس على البرامج البيئية، وسيحد تراجع التجارة الدولية من وصول المواد الأولية للصناعات الخضراء، وتقنيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وإذا كان اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ يلزم الدول الأطراف بإعداد مساهمات وطنية محددة متتالية، والتواصل بشأنها، والحفاظ عليها؛ وكذلك السعي إلى اتخاذ تدابير محلية بهدف تحقيق التزاماتها الوطنية المحددة^(١)؛ فإنه بدون تعاون دولي لا مجال للحديث عن هذا الأمر، ويعمل هذا المطلب على بحث كل تلك التغيرات في مطالب أربعة كالتالي:

المطلب الأول: تأثيرات التشردم الجيواقتصادي على الإنتاج والأسعار وانعكاس ذلك على الاستدامة البيئية

المطلب الثاني: تشردم التجارة الدولية وانعكاساته البيئية

المطلب الثالث: تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التشردم الجيواقتصادي وأثره على الاستدامة البيئية

المطلب الرابع: التشردم الجيواقتصادي وتراجع التعاون الدولي وأثر ذلك على الاستدامة البيئية

¹ Weber, Pierre-François et al “The intersection between climate transition policies and geoeconomic fragmentation: A report of the International Relations Committee Network on climate change”, ECB Occasional Paper, No. 366, European Central Bank (ECB), Frankfurt, 2025, P.7

المطلب الأول

تأثيرات التشرذم الجيواقتصادي على الإنتاج والأسعار وانعكاس ذلك على الاستدامة البيئية

أولاً: التشرذم الجيواقتصادي وتراجع الإنتاج وأثره على الاستدامة البيئية:

إذا كان التشرذم الجيواقتصادي قادراً على دفع الناتج المحلي الاجمالي نحو التراجع؛ فإنه قد يسهم في تدهور أحوال المناخ؛ ذلك أن الدول التي تتمتع بمعدلات تنموية كبيرة لديها قدرة أكبر على تحسين الهيكل الصناعي، وكذلك استخدام الطاقة النظيفة، والقدرة على التخلص من النفايات الضارة، بخلاف الدول التي تكون معدلات التنمية الاقتصادية لديها ضعيفة، ولذلك فإن تراجع الناتج المحلي الإجمالي يستتبع تراجع في مؤشرات السيطرة على خفض انبعاثات الكربون عالمياً، التي تمثل أحد العناصر المهمة للاستدامة البيئية^(١).

وقد يحد التشرذم الجيواقتصادي كثيراً من قدرة الدول على التحول الأخضر، مما يهدد الاستدامة البيئية، وذلك لأن انقسام العالم إلى كتلتين شرقية وغربية وفقاً لمقتضيات التشرذم سوف تحرم كلا الكتلتين من المعادن النادرة والمهمة للتحول الأخضر، نظراً لسعي كل كتلة إلى الاحتفاظ بما لديها من معادن، وحظر تصديرها للدول الأخرى، ففي الواقع يعتمد التكتل الشرقي المشكل من روسيا والصين وبعض الدول الأخرى على عدة معادن أولية كمدخلات إنتاج منها الكوبالت والليثيوم والنحاس، والتي لها أهمية كبيرة في التحول الأخضر، ولكن تلك المعادن موجودة وبصورة مركزة في دول التكتل الغربي^(٢).

وقد يؤثر ضعف وعدم كفاية العرض بالنسبة لبعض المواد الخام على القدرة على إنتاج بعض التقنيات والآليات اللازمة للحفاظ على المياه العذبة، أو حماية التربة، وقد يؤثر ذلك أيضاً على تلبية

¹⁾ Bai Liu, “Challenge or Opportunity of Climate Financial Fragmentation: Evidence from China-Initiated Cooperation with Emerging Multilateral Institutions”, International Journal of Climate Change Strategies and Management, Vol. 12 No. 3, PP. 289-303, 2020, P.299

²⁾ صندوق النقد الدولي، “آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة” مرجع سابق، أكتوبر ٢٠٢٣، ص

متطلبات إزالة الكربون بشكل منظم، وقد لا يكون هناك مقدرة لدى بعض الدول على زيادة المعروض من المعادن المهمة وخاصة اللازمة لإنتاج التقنيات والخدمات الخضراء وتلك الضرورية لعملية التحول في الطاقة لأجل خفض كميات الكربون في الجو ومعالجة تدهور قدرات الأرض على الإنبات وحمايتها من التصحر أو معالجة المياه العذبة وإعادة تدويرها^(١).

وتُعد الموارد المعدنية مثل النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم مدخلات رئيسية في عملية التحول في مصادر الطاقة، وتشكل أيضا مدخلات رئيسية لأنواع التكنولوجيا الخضراء، كونها تستخدم في صناعة السيارات الكهربائية والبطاريات والكابلات، وفي مختلف أنواع تكنولوجيا الطاقة المتجددة مثل ألواح الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح^(٢)، ويؤدي تشرذم أسواق المعادن ذات الأهمية الحيوية للتحول الأخضر إلى انخفاض الاستثمار العالمي في مصادر الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية بنسبة ٣٠٪^(٣).

وقد تُغير الاضطرابات الكبيرة في عرض السلع الأساسية بموجب الصراعات والتشرذم الجيواقتصادي طبيعة اهتمامات الدول وتحولها عن الاهتمام بالاستدامة البيئية عموماً، إلى البحث عن بديل يسد الفجوة الناتجة عن عدم توفر مصادر الطاقة من مواد أولية غير موجودة، فقد انتعش بالفعل الطلب العالمي على الفحم في الفترة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣، وبموجبه انتعش توليد الطاقة التي تعمل بالفحم بشكل مكثف بفعل التشرذم، وسعت الدول الكبرى مثل الصين وألمانيا والولايات المتحدة إلى إبطاء وقف تشغيل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، بل وقامت بفتح مناجم الفحم المغلقة!، ويمثل ذلك تراجعاً كبيراً بشأن حماية البيئة، والتحول نحو الطاقة النظيفة وحماية الهواء من التلوث ودعم الاستدامة البيئية، ومن جانب آخر ارتفعت معدلات تسرب غاز الميثان الذي يهدد المناخ بسبب تزايد التوجهات

¹⁾ Gardes-Landolfini, et al, “Energy Transition and Geoeconomic Fragmentation: Implications for Climate Scenario Design” Op-Cit, P10

²⁾ صندوق النقد الدولي “آفاق الاقتصاد النقد الدولي العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة” مرجع سابق، ص

³⁾ Baba, Chikako, Et al., “Geoeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU.” Op-Cit, P.6

الاستثمارية لتوليد الطاقة التي تعمل بالغاز بصورة كبيرة في عام ٢٠٢٢ وبخاصة في الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا والولايات المتحدة^(١).

ثانياً: التشرذم الجيواقتصادي وارتفاع الأسعار وتأثيراته البيئية:

لا شك أن ارتفاع الأسعار سوف يخلف تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مخططات التحول إلى بيئة عالمية مستدامة، فارتفاع الأسعار معناه انخفاض وتراجع مستوى المعيشة والفقر، وبالتالي زيادة الضغط على الموارد الطبيعية دون تمييز لتعويض هذا التراجع في الدخل الحقيقي، ومعناه زيادة الإنفاق الحكومي لأجل تغطية النفقات الأساسية اللازمة لحياة الشعوب، خاصة في الدول النامية، وبالتالي إهمال مسألة الاستدامة البيئية والتفريط في حماية المياه والأرض والمناخ.

ويعمل التشرذم الجيواقتصادي على الحد من الصادرات، خاصة المواد الأولية النادرة، وتلك التي تستأثر بعض الدول بأغلبها، فقد أشرنا إلى تركيز المعادن وبعض المواد الأولية في عدد قليل من الدول، ومتى توافق مع ذلك حظر التصدير فسوف تنعم بعض الدول بوفرة والأخرى بعجز، وسوف ترتفع أسعار تلك المواد بشدة في الدول التي لا تمتلكها، وإذا كانت تلك المعادن والمواد الأولية ذات أهمية كبيرة في الصناعات الخضراء، أي تلك التي تسهم في حماية البيئة، خاصة التقنيات الحديثة من معدات لازمة للتحول الأخضر وحماية التربة والمياه؛ فإن ارتفاع أسعارها قد يترتب عليه العزوف عن الطلب عليها أو العزوف عن إنتاجها بسبب تراجع الطلب، وهو ما سيكون له الأثر السلبي المباشر على تحقيق الاستدامة البيئية.

وقد ارتفعت أسعار العديد من تقنيات الطاقة الرئيسية منخفضة الكربون في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بسبب ارتفاع أسعار مدخلات المعادن الحيوية وأشباه الموصلات والمواد الأخرى مثل الصلب

(١) فقد تم إطلاق فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن أمن الطاقة في ٢٠٢٢ لأجل تنويع إمدادات الغاز من خلال زيادة الاستثمار في الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب، للمزيد راجع:

Gardes-Landolfini, et al. , “Energy Transition and Geoeconomic Fragmentation...” Op-Cit, PP. 4- 8

والأسمنت، وقد يؤثر ذلك على القدرة على تحمل تكاليف مصادر الطاقة المنخفضة الكربون أكثر نسبياً من مصادر الطاقة الكثيفة الكربون^(١)

ومتى كان تركيز المعادن يشمل تلك المعادن الأساسية اللازمة للتحويل الأخضر مثل النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم أو السلع الزراعية مثل فول الصويا؛ فإن التكتل الدولي الذي يفقد أحد تلك العناصر سيضطر إلى التخلي عن الاستدامة البيئية، وسيكون مجبراً على العمل بعيداً عن مقتضيات الاقتصاد الأخضر، وإذا ما أبدت إحدى دول عدم الانحياز أو عدم الدخول في تكتل معين أي ميل نحو كتلة معينة؛ فسيمثل ذلك تهديداً لها بفقدانها أحد مواردها الأساسية اللازمة للإنتاج أو الحفاظ على الاستدامة البيئية^(٢).

وقد نتج عن التشرذم الجيواقتصادي عالمياً ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، بسبب العقوبات الغربية على قطاعي النفط والغاز الروسيين، وتوجه الدول الأوروبية نحو الغرب والشرق الأوسط لتعويض الوقف الجزئي لاستيراد الغاز الروسي، مما زاد من الطلب عليه مقارنة بالعرض، فارتفع ثمنه، وليس أمام الدول إلا خفض الاستيراد أو دفع مبالغ أكبر، وحتى يمكن للدول زيادة إنتاج الكهرباء مثلاً في ظل الحاجة إلى خفض استخدام الفحم والنفط لأجل التحويل نحو الطاقة النظيفة؛ فإن ذلك يستدعي إقامة استثمارات ضخمة في البنية التحتية للطاقة المتجددة، مع إيجاد قدرات لأجل تخزين الطاقة، ولكن عدم توفر القدرات المالية والتقنية للقيام بذلك يهدد الاستدامة البيئية، بسبب اضطراب تلك الدول إلى العودة نحو استخدام مصادر الطاقة غير النظافة، وفي ظل ارتفاع أسعار المواد البترولية والمواد الغذائية عالمياً بسبب التشرذم الجيواقتصادي فقد وجهت الدول النامية معظم مواردها لأجل توفير السلع الأساسية للشعوب، وهو ما يستنفذ قدرة تلك الدول على الدعم المالي لتحويل الطاقة أو الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة^(٣).

¹) Gardes-Landolfini, et al. ,“Energy Transition and Geoeconomic Fragmentation: Implications for Climate Scenario Design” Op-Cit,P.9

²) Ibid, P. 9

صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧٩

³) Gardes-Landolfini, et al,“Energy Transition and Geoeconomic Fragmentation: Implications for Climate Scenario Design” Op-Cit, PP.7-8

ومن جانب آخر فإن إرتفاع أسعار السلع والخدمات الناتج عن التشرذم الجيواقتصادي من شأنه أن يستنزف الموارد المالية للدول خاصة التي لا تتمتع بالاستدامة المالية منها مما يدفعها لزيادة معدلات الدين العام، ولا يخفي على أحد الآثار المدمرة للديون على إقتصاد أي دولة من شل قدرة الحكومات على تنفيذ برامج البنية التحتية أو تهيئة البيئة الاستثمارية سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي وهو ما سيدفعها حتما لتجاهل متطلبات الاستدامة البيئية أو إعادة تخصيص الموارد المالية اللازمة للحد من الاحتباس الحراري أو حماية التربة والمياه في تمويل برامج تنمية أخرى.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يزيد تغير المناخ بسبب التشرذم الجيواقتصادي وتراجع التعاون الدولي من تقلبات الناتج الزراعي، فينعكس ذلك على المعروض منه فترتفع الاسعار وتتأثر مستويات المعيشة ومعدلات الفقر حول العالم وتندهور المؤشرات البيئية بموجب الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية⁽¹⁾.

المطلب الثاني

تشرذم التجارة الدولية وانعكاساته البيئية

أولاً: الاستدامة البيئية في ظل تراجع التجارة الدولية الناتجة عن التشرذم الجيواقتصادي:

وبالرغم من أن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية له العديد من الفوائد المتبادلة عالمياً؛ حيث تسمح التجارة في المنتجات البيئية بمزيد من عمليات نقل التكنولوجيا، وتخلق فرص عمل جديدة وتعزز القدرات الصناعية والتصديرية للمنتجات البيئية، وتحفز النمو الاقتصادي وينتج عن ذلك انخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون⁽²⁾، إلا أن التشرذم الجيواقتصادي يسهم في الحد من التجارة الدولية ولا يستثني الصناعات والتقنيات التي تساعد الدول على التحول نحو الطاقة الخضراء أو تكنولوجيا الطاقة

⁽¹⁾ صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" مرجع سابق، ص ٧٩

⁽²⁾ Huiling Liu, Heng Lei and Youcheng Zhou, "How Does Green Trade Affect the Environment? Evidence from China", Journal of Economic Analysis, issue 1(No1), PP. 1-19, 2022, P.4

النظيفة، ومن المتوقع ان يكون تأثير التشرذم الجيواقتصادي كبيرا باعتبار الاعتماد المتبادل والتكامل بين الصين ومجموعة السبع ودول الاتحاد الأوروبي في المنتجات البيئية، فالقيود التجارية والفصل التقني متى ما نال من المنتجات التي تدعم تحول الى الطاقة الخضراء فإن مسألة الوصول إلى القضاء على الانبعاثات الضارة بالبيئة يصبح مشكوكا فيه إلى حد كبير، وما قد يحد من أثر هذا الضرر البيئي أن دول مجموعة السبع ودول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، قد اتخذت بعض التدابير لتقليل اعتمادها على الصين، فقد نفذت الولايات المتحدة تحولاً استراتيجياً نحو تعزيز الإنتاج المحلي للتكنولوجيات النظيفة، بدافع التوجه نحو استقلال الطاقة وحوافز تشجيع التصنيع المحلي وخلق فرص العمل في القطاع الأخضر^(١).

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية في المعادن وتأثيراته البيئية فإن تركيز انتاج المعادن خاصة النادرة منها وانتشار الطلب عليها عبر العديد من الدول يسهم في ضرورة تداول المعادن بشكل كبير، ولكنه في نفس الوقت يسمح لعدد قليل من الدولة المنتجة الرئيسية بالسيطرة على التصدير والحركة الدولية لسوق المعادن؛ ذلك أن أكثر من ٦٠٪ من الدول تعتمد على أقل من ثلاثة موردين لتلبية وارداتها من المعادن الرئيسية مثل الكوبالت أو الفضة أو النيكل^(٢).

وفي هذا الصدد لفتت دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أهمية المعادن للاستدامة البيئية وتحقيق معدلات انبعاثات صافية منخفضة ووجدت أنه في ضوء اضطرابات تجارة المعادن الأساسية بين الكتل يمكن أن يؤدي التشرذم الجيواقتصادي إلى انخفاض استثمارات الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية بمعدل ٣٠ % بحلول عام ٢٠٣٠، مما قد يخلق عقبات كبيرة أمام السباق إلى الوصول إلى أهداف الانبعاثات العالمية الصفرية الصافية^(٣).

¹⁾ Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghlou “Goeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets” Op-Cit, PP.42-43

²⁾ Jorge Alvarez, Mehdi Benatiya Andaloussi, and others, “Goeconomic Fragmentation and Commodity Markets”, Op-Cit, P.12

³⁾ Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghlou “Goeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets” Op-Cit, P.5

ثانياً: التأثيرات البيئية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين:

بالنظر لما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية خلال العشر سنوات الأخيرة ونهجها المستمر مع تغير إدارتها فهي تسعى لفرض منهجها وسياساتها، وتسعى للمحافظة على مركزها العالمي، فاستهداف الولايات المتحدة الصين لضعافها والتأثير على صادراتها والتأثير على قطاع التقنيات فيها قد لا يحقق مصلحة العالم في بيئة مستدامة، أو يحقق الرفاهية للشعوب والتبادل الحر للسلع والخدمات، ولكنه يحفز التباعد والتشرذم كون الولايات المتحدة تتبع منهج إما أن تكون صديق أو عدو، إما أن تحارب من نحاره تجارياً أو لن نتعامل تجارياً معك، وتعتمد الولايات المتحدة في هذا المنهج على قدراتها الاقتصادية الجبارة، وتملكها لمراكز إنتاج بعض السلع الحيوية، والتي قد لا تستطيع الدول التخلي عنها بسهولة، فينعكس ذلك في النهاية على تراجع مستوى أداء الاقتصاد في الداخل الأمريكي وفي الدول الأخرى.

فبالرغم من أن الهدف من الحرب التجارية الأمريكية على الصين كما ذهب بعض الأبحاث هو الحد من نمو الصين، وخفض العجز التجاري، وتحسين مستويات التوظيف التي تدهورت بفعل الغزو التجاري الصيني؛ إلا أن بعض الأبحاث توصلت إلى أن الحرب التجارية قد أضعفت نمو الصادرات الأمريكية وخفضت التوظيف هناك، ورفعت الأسعار على المستهلكين في أغلب الدول^(١)، فقد نقل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ التعريفات الجمركية بالكامل إلى المستهلكين والمستوردين المحليين عن طريق زيادة تكاليف المدخلات، وحد من نمو الصادرات الأمريكية وقلل العمالة^(٢)، ولا شك في أن ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة للشعوب سوف ينعكس مباشرة على تدهور الأوضاع والمؤشرات البيئية، ذلك أن الفقر يجعل خيارات الفقراء محدودة في اشباع حاجاتهم مما قد يدفعهم إلى الإفراط في استغلال التربة والمياه العذبة والغابات المتاحة لهم، بما لا يتوافق مع استدامتها، فضلاً عن أنهم لا يعولون كثيراً على مسألة الاستدامة بجانب تراجع وعيهم بشأنها^(٣).

¹⁾ Anni Norring “geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism” Op-Cit, P.19

²⁾ Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.13

^٣ للمزيد بشأن العلاقة بين الفقر وتدهور البيئة انظر:

Sadat Daaki Ssekibaala & Twaha Ahmed Kasule “Examination of the poverty-environmental degradation nexus in Sub-Saharan Africa”, Regional Sustainability, Volume 4, Issue 3, September 2023, Pages 296-308

ومن ناحية أخرى خلص البعض إلى أن الحرب التجارية الأمريكية الصينية قد أدت إلى معاناة الصين من زيادة انبعاثات الكربون بسبب حربها التجارية مع الولايات المتحدة؛ وقد أدى ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة المحلية ولا شك في تأثير ارتفاع درجات الحرارة المهلك على الكائنات الدقيقة والتنوع الأيكولوجي، وتزايدت أيضا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسكان محدودي الدخل، فقد أسهمت الحرب التجارية الصينية الأمريكية في تراجع واردات الصين من الفول الصويا من الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما تسبب في تراجع إنتاج الفول الصويا هناك بما يعادل ١.٢٥ مليون هكتار، مما أدى إلى زيادة الطلب على المياه بمقدار ١.٦ مليار لتر، وهو ما قد يؤثر على إنتاج محاصيل أخرى أو يقلل حصة الفرد من المياه على مستوى الدولة^(١).

وبالرغم من أنه من الطبيعي أن تؤدي الصدمات الاقتصادية المعاكسة إلى تقليل أنشطة الإنتاج ومن ثم تقليل الانبعاثات الضارة؛ إلا أن المدن التي تعرضت لارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية كانت نوعية الهواء فيها أسوأ، حيث وجدت دراسة أن زيادة عبء التعريفية بنسبة ١٪، يزيد من غاز ثاني أكسيد الكبريت بنسبة ٠.٩٪^(٢) والخطير في غاز ثاني أكسيد الكبريت أنه عندما يتحد مع الماء والهواء يُشكّل حمض الكبريتيك، وهو المكون الرئيسي للأمطار الحمضية، و يُمكن للأمطار الحمضية أن تُسبب إزالة

¹) Jialan Zhou, “**Environmental Impacts of the US-China Trade War and Possible Solutions**”, BCP Business & Management, Volume 38 , 2023, PP.3202-3204

^٢) وقد لا تكون كل النتائج المترتبة على الرسوم الجمركية المتبادلة ذات آثار سلبية على البيئة فقد تسبب إنهاء الإدارة الأمريكية إعفاء تجاريا كان يسمح بدخول السلع التي تقل قيمتها عن ٨٠٠ دولار إلى الولايات المتحدة دون رسوم جمركية، وهي سياسة كان المستفيد منها تجار الملابس منخفضة التكلفة لتجنب الضرائب، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى رفع أسعار العديد من المنتجات الرخيصة، بما في ذلك الملابس التي تباع عبر منصات التسوق الإلكتروني مثل Shein أو تباطؤ عمليات الشحن نتيجة الإجراءات الجمركية الإضافية، قد يسهم هذا الأمر في تحسن المؤشرات البيئية ذلك أن صناعة الأزياء السريعة تمثل أحد أكبر الملوثات البيئية، إذ تتسبب في انبعاث كميات هائلة من الغازات الدفيئة وتستهلك موارد ضخمة من المياه والطاقة، فعلى سبيل المثال، يتطلب إنتاج قميص قطني واحد نحو ٢٦٥٠ لترا من المياه، بينما يحتاج إنتاج بنطalon جينز إلى ما يقارب ٧٥٧٠ لترا للمزيد انظر:

https://arabic.euronews.com/green/2025/02/08/us-tariffs-fast-fashion-china-imports-environmental-impact-shein-temu-prices?fbclid=IwY2xjawJWZrRleHRuA2FlbQlXMAABHceJeTpg4vg4lkaMxfuzTMtnOq_4S9uCe09fVRnJtBLiElrCsVKubuhPQQ_aem_4DPTnED9qez5DfvAolfeNw

Xinming Du and Lei Li, “**When Growth Stumbles, Pollute? Trade War, Environmental Enforcement, and Pollution**”, Op-Cit, P.35

الغابات، وأن تزيد من حموضة المجاري المائية مما يُضِرّ بالحياة المائية وتؤدي إلى تآكل مواد البناء والدهانات^(١).

وذهب البعض ويتفق معه الباحث إلى أن إعادة التفاوض من أجل الحفاظ على مصالح أكبر يعد أفضل من الوقوع في فخ الحرب التجارية نفسها، والتي لها تأثير على تدهور العلاقات بين الدول، وبالتالي يمكن إنجاز المهام التجارية مع تعزيز الالتزام بتحسين البيئة المتضررة^(٢).

وما يمكننا استنتاجه في النهاية أن لا أحد من طرفي الحرب التجارية سيخرج منتصراً، وما هو إلا تكسير عظام متبادل، ولكن هنا ليست المشكلة الكبرى!، وإنما المشكلة الكبرى هي أن الاقتصاد الصيني والأمريكي كلاهما مؤثر بصورة كبيرة على مختلف الاقتصادات حول العالم، سواء الاقتصادات المتقدمة أو النامية، وتلك الحرب التجارية تتال شظاياها باقي الدول، وهو ما قد يؤثر سلباً على الأسعار ومستوى المعيشة وأنماط التنمية المستدامة التي لازالت في مهدها؛ مما يستوجب على الدول الكبرى أن لا تتجاهل مثل تلك الجوانب.

ثالثاً: التأثيرات البيئية للحماية المدفوعة بالتشردم الجيواقتصادي:

دعت منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ إلى تقليل أو إزالة الحواجز التجارية المفروضة على السلع والخدمات البيئية^(٣)، وأكدت على أن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية يمكن أن ينسق العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة^(٤)، ولكن لم تعد تسعى الدول أو حتى تحافظ على حرية انتقال السلع والخدمات خاصة في مجال التقنيات الخضراء، والتي تعالج أو تحمي الأوضاع البيئية أو تنتقل بها نحو الاستخدام الأقل ضرراً، فقد صار التنازع على السيادة الإقليمية والدولية سيد الموقف، يحكمه تباعد وتشردم، حتى إن البعض يرى أن الحرب التجارية المرتبطة بالقضايا البيئية ظاهرة جديدة

(١) ثاني أكسيد الكبريت (SO2) غاز عديم اللون ذو رائحة نفاذة ومزعجة، يُنتَج عن طريق حرق الوقود الأحفوري وصهر الخامات المعدنية التي تحتوي على الكبريت، انظر:

<https://www.qld.gov.au/environment/management/monitoring/air/air-pollution/pollutants/sulfur-dioxide>

2) Husnul Isa Harahap, “Environmental Issues in a Trade War: a Political Economy Perspective” Op-Cit, P.18

٣ ويراد بالسلع والخدمات البيئية أي السلع التي تمدنا بها البيئة في صورتها الصافية والنقية والخدمات البيئية هي تلك الخدمات التي تسهم في حماية الموارد الطبيعية والبيئية والحفاظ عليها

4) Huiling Liu, Heng Lei and Youcheng Zhou, “How Does Green Trade Affect the Environment? Evidence from China”, Op-Cit, P.2

مقصودة، حيث صارت القضايا البيئية إحدى الأدوات المستخدمة في الحرب التجارية لوضع الدولة في وضع محصور في عالم التجارة بحيث تستحق سياسة تضر بها^(١).

ولقد دفعت التعريفات الجمركية الحكومات إلى تخفيف الضوابط البيئية على الشركات لكي تضمن بقائها وعدم انتهائها أو إنتقالها لدولة أخرى، ذلك أن التعريفات الجمركية المستحدثة في الآونة الأخيرة زادت من الضغوطات على تلك الشركات، وهو ما أدى في النهاية إلى تزايد انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة في المدن التي تقع فيها الشركات الأكثر تعرضا للتعريفات الأمريكية^(٢).

إن القيود الجمركية النوعية المفروضة على المواد الخام والأولية والمدفوعة بالتشردم الجيواقتصادي لاشك سوف تؤثر على إنتاجية التقنيات النظيفة، وكذلك السلع التي تعمل على حماية البيئة أو تقلل الانبعاثات الضارة، وسوف ينعكس ذلك في النهاية على تدهور التربة والمياه والكائنات الحية، فقد يجعل التشردم في أسواق المعادن التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة أكثر تكلفة، بسبب إرتفاع الطلب على الموارد المعدنية بالغة الأهمية عدة أضعاف لأجل الوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى الصفر، والمشكلة الأخرى هي أن التكتل من الدول والغني بالموارد المعدنية لا يمكنه جني ثمار العرض المفرط في تحسين الأوضاع البيئية، لأنه من غير الممكن زيادة قدرات عمليات تصفية هذه الموارد بشكل سريع^(٣).

¹) Husnul Isa Harahap, “Environmental Issues in a Trade War: a Political Economy Perspective Op-Cit, P.18

²) Xinming Du and Lei Li, “When Growth Stumbles, Pollute? Trade War, Environmental Enforcement, and Pollution”, Op-Cit, P.2

³) فقد زاد الطلب على الليثيوم والكوبالت والنيكل بنسبة ٣٠٠ % و ٧٠ % و ٤٠ % بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٢ على التوالي، بالرغم من أن إمدادات المعادن الحيوية تتركز في عدد قليل من الدول، فما يقرب من ٩٠ في المائة من إمدادات العناصر الأرضية النادرة والجرافيت والليثيوم وأكثر من ٦٠٪ من إمدادات الكوبالت والنيكل في ثلاث دول فقط، للمزيد انظر:

Gardes-Landolfini, et al. “Energy Transition and Goeconomic ...” Op-Cit, PP.19-20

صندوق “آفاق الاقتاد النقد الدولي العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة” مرجع سابق، ص ٧٣

وإذا كان أغلب المفكرين ينظرون إلى الحمائية التجارية الناتجة عن التشرذم الجيواقتصادي على أنها قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتراجع الطلب والانتاج؛ إلا أن البعض أشار إلى إمكانية تراجع الإنتاج في ظل تزايد الطلب الداخلي وانخفاض الأسعار، ويمكن أن يتحقق ذلك في الصين كون الحمائية سوف تدفع الصين نحو البحث عن أسواق بديلة، خاصة في الدول النامية وبعض دول أمريكا اللاتينية، وإذا لم يكن ذلك كافياً فسوف يتوجه الناتج إلى السوق المحلي، فتتخفص الأسعار في الداخل ويقل الطلب وينعكس بالإيجاب على الأسعار والاستدامة البيئية بالتبعية^(١).

وبالإضافة إلى الأضرار المباشرة للقيود التجارية الدولية فإن عدم الإتساق في سياسات التعريفات الجمركية عبر المناطق المختلفة بسبب التشرذم الجيواقتصادي قد يخلق بيئة تجارية لا يمكن التنبؤ بها، ويمكن لعدم القدرة على التنبؤ أن تعيق الاستثمارات في مشروعات التكنولوجيا النظيفة، حيث يبحث رجال الأعمال والمستثمرون عن أسواق مستقرة يمكن التنبؤ بها للاستثمارات طويلة الأجل، ومن الممكن أن يؤدي عدم اليقين المالي الناتج عن ذلك إلى إبطاء وتيرة تطوير ونشر تقنيات جديدة وأكثر كفاءة وصديقة للبيئة^(٢).

ومن جانب آخر يمكن للقيود المفروضة على التجارة في النفايات أن تدفع الدول ذات القدرة المحلية المحدودة على معالجة النفايات إلى التخلص منها عن طريق دفنها في الأرض، أو تخزينها أو حرقها، بدلاً من تصديرها إلى الدول التي لديها تقنيات أكثر تقدماً لاستخراج المواد منها أو إعادة تدويرها مما له أبلغ الضرر على الاستدامة البيئية، كما أن الحظر المفروض على واردات النفايات يحد من القدرة على استخدامها كمُدخل في إنتاج سلع جديدة في الدول التي تستوردها^(٣).

وفيما يتعلق بالدول النامية فإن زيادة التعريفات الجمركية المدفوعة باعتبارات سياسية لتحقيق أهدافاً ليست اقتصادية سوف ترفع من أثمان التقنيات والسلع المستخدمة في الطاقة النظيفة، وإذا كان

^(١) "التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" مرجع سابق ، ص ٢٤

^(٢) Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghloou "Goeconomic Fragmentation ..." Op-Cit, P.5-7

^(٣) Katarina Paul, Hanna Pettersson, Felinda Wennerberg, "Addressing Fragmentation for a Global Circular Economy: Lessons from the EU Single Market", National Board of Trade Sweden Report, 2024, P.9

ارتفاع الأسعار على مختلف السلع سوف يؤثر على الدول النامية في جوانب مختلفة؛ فإن ارتفاع أثمان تقنيات الإنتاج النظيفة التي تعتمد عليها الدول النامية سوف تقلل حتما من الطلب عليها، وسوف تتراجع - في رأي الباحث - خطط حماية البيئة في تلك الدول.

المطلب الثالث

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التشرذم الجيواقتصادي وأثره على الاستدامة البيئية

ما لا يخفي على أحد هو أن رأس المال جبان، وفي ظل بيئة تتبادل فيها العقوبات والرسوم الجمركية الحمائية، وتسود حالة من التشرذم والتباعد والحروب تطغى حالة من عدم اليقين، تدفع إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي عبر الحدود، ولهذا التراجع أثر كبير على تدفقات الاستثمارات في التعليم والصحة والطاقة والتقنيات وغيرها، بالتالي ينعكس بشكل سلبي مباشر وغير مباشر على الاستدامة البيئية .

فقد يؤثر التشرذم الجيواقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر وينعكس على الاستدامة البيئية، من خلال تشرذم سوق السلع الأولية، والانفصال التجاري شبه التام بين دول الشرق والغرب، والذي من شأنه أن يؤثر على قدرات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في السلع التي تعتمد على مواد أولية ليست متاحة في الدولة المستقبلة لتلك الاستثمارات، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر النظيف متركزا في الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، أو إنتاج السيارات الكهربائية والصدقية للبيئة تضرر بفعل التشرذم الجيواقتصادي، فمعني ذلك تزايد في مستوي الغازات الدفيئة والضارة وارتفاع درجة حرارة الكوكب، وما لذلك من آثار سلبية على الكائنات البرية والبحرية الدقيقة وسلسلة الغذاء، وآثارا مباشرة على التربة من خلال الأمطار الحمضية المختلطة بالغازات في الجو والتي تختلط بالمياه العذبة في باطن الأرض فتلوثها.

وقد يكون تأثير تراجع تدفق الاستثمار على الاستدامة البيئية غير مباشر، عندما تدفع حالة التشرذم الجيواقتصادي إلى تراجع تدفق مستويات الاستثمار الأجنبي في التعليم عبر الحدود، وهو ما يؤثر بلا شك على الوعي بالاستدامة البيئية لدى الأجيال المتعاقبة، والذي من شأنه أن يلحق بالبيئة أشد

المخاطر، كون الوعي البيئي وسلوك الأفراد يعد محورياً أساسياً لحماية البيئة عموماً^(١)، ومع تنوع أشكال التراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الأخرى بخلاف التعليم تتراجع مستويات الاستدامة البيئية المستقبلية والحماية الواجبة لعناصر البيئة الحيوية من مياه وهواء وتربة وتنوع بيولوجي.

ومن جانب آخر قد تدفع حالة التردد والقلق من جانب البنوك ومؤسسات التمويل إلى التراجع عن تمويل الاستثمارات عابرة الحدود، في حالة وجود عدم استقرار سياسي، مما من شأنه أن يحد من القدرة على استكمال مشروعات التحول الأخضر، أو البدء في مشروعات جديدة تخدم الاستدامة البيئية حول العالم، وقد لا يقتصر الأمر على عدم تمويل المشروعات المستقرة في الدول المتناحرة سياسياً ولكن قد تشمل الدول الصديقة أيضاً^(٢).

وحتى إذا ما كانت البنوك ومؤسسات التمويل لديها قدرة رأسمالية ضخمة، وعملت على تحمل جانب من المخاطرة؛ فإن حالة عدم اليقين والتنسيق المتبادل بين الدول أو التناغم الاقتصادي والسياسي قد تدفع المستثمرين أنفسهم نحو التراجع عن اتخاذ القرار الاستثماري، والتردد فيه، وحتى إذا كان لدى المستثمرين روح المغامرة والشجاعة؛ فإن المعوقات السياسية والسوقية قد تحد من تحركهم، وهذا الخطر في التراجع لا يقتصر على قطاع استثماري معين؛ ولكن يشمل جميع القطاعات بما فيها الاستثمارات الخضراء واللازمة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم رؤى الاستدامة البيئية للدول^(٣).

إن مجرد تراجع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر عن دولة ما يعني تزايد الضغوط المالية وتراجع النشاطات التي تدعم حماية المناخ أو إقامة المشروعات التي تحمي البيئة، فعندما تدخل كمية كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من الدول، تتخفف القيود المالية التي تواجهها تلك الدول في المشروعات المناخية إلى حد كبير، وبالتالي يتحسن مستوى الاستثمار المناخي فيها حيث يصبح تدفق الاستثمارات الأجنبية زيادة في الإيرادات العامة للدولة والتي تزيد من حجم السيولة النقدية

¹ Lyubov Tsoy & Almas Heshmati “Is FDI inflow bad for environmental sustainability?”, Environment, Development and Sustainability (26), 2023, P. 28855

²) Gardes-Landolfini, et al, “Energy Transition ...” Op-Cit, P.12

³) OECD “Fragmentation in Clean Energy Investment and Financing”, OECD Business and Finance Outlook, OECD Publishing, Paris, 2016, PP.142-144

للدولة والتي تمكنها من إقامة المشروعات التي تحد من تأثيرات الصناعة على الأنساق البيئية مثل مشروعات الطاقة المتجددة^(١).

وقد أكدت العديد من الدراسات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كانا لهما دوراً في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال دعمها وصول التكنولوجيا النظيفة وأنظمة إدارة أفضل للدول الأخرى، ولكن ذلك لا يمنع أن دراسات أخرى وجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له تأثير كبير أو متفاوت على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بناءً على البلد المستثمر أو المنطقة المتلقية له، فالاستثمار الأجنبي والتجارة الحرة قد يزيدان أو يخفضان مستويات التلوث، حيث وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى الدول التي تكون فيها الأنظمة البيئية أضعف اعتماداً على فرضية ملاذاً التلوث^(٢).

وأيضاً ذهبت دراسات أخرى إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد لدولة البرازيل والدول النامية عموماً تتسبب في تدهور مؤشرات الاستدامة البيئية حيث تكون أغلب الاستثمارات في الصناعات المتسببة في التلوث البيئي مثل صناعة الحديد والصلب والأسمدة المنتجات الكيماوية والتعدين وغيرها، والسبب في ذلك أن تلك الدول النامية تكون متعطشة للاستثمار ومتساهلة من ناحية الضوابط البيئية فتعد ملاذاً للمشروعات المهددة بالاستدامة البيئية^(٣).

ولكن يرى الباحث أنه لا يمكن تجاهل دور التقنيات في تحول شكل وطبيعة الصناعات في الدول النامية والدول الناشئة، وإذا كان كان التشردم الجيو اقتصادي سيدفع نحو الفصل التكنولوجي فإن الخاسر الأول هو البيئة، فالرجوع نحو استخدام أدوات إنتاج تقليدية أو تكنولوجيا قديمة من شأنه أن يزيد من معدلات التلوث ويقلل الانتاجية في نفس الوقت ويضر بالاستدامة البيئية.

¹⁾ Bai Liu, “Challenge Or Opportunity”, Op-Cit, P.293

^(٢) ، للمزيد راجع:

Mehmet Pinar , “Green Aid, Aid Fragmentation and Carbon Emissions” Science of the Total Environment 870 (2023) 161922, 2023, P.4

^(٣) بيوض محمد العيد "تحليل علاقة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدامة البيئية: دراسة حالة الاقتصاد

البرازيلي"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد ٩، العدد ٣ مكرر الجزء الأول، ٢٠١٩، ص ٥٦٩-٥٧٠

المطلب الرابع

التشردم الجيواقتصادي وتراجع التعاون الدولي وأثر ذلك على الاستدامة البيئية

بات التعاون الدولي في أزمة بسبب التشردم الجيواقتصادي، وتتمحور خطورة تراجع مستوى التعاون الدولي في أنه المحور الرئيسي لاجتماع الدول على القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها حماية البيئة والمناخ، ومن شأن تراجع التعاون الدولي أن يهدد الاستدامة البيئية.

فقد أصبح تعزيز التعاون العالمي أكثر أهمية من أي وقت مضى، من خلال تيسير التكامل التجاري ونقل التكنولوجيا، والحد من انعدام الأمن الغذائي، وتوسيع نطاق التمويل المناخي، وتحفيز العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبدون التعاون وبذل جهود متضافرة قد يواجه العالم فترة طويلة من تراجع الاستثمار ومعدلات النمو، وارتفاع أعباء خدمة الديون خاصة على الدول النامية، وهو ما يجعل أهداف التنمية المستدامة بعيدة المنال^(١).

ويعمل الاقتصاد العالمي بشكل مترابط، ويقف على شبكة معقدة من التبادل التجاري وسلاسل القيمة العالمية، يغذيه انتشار التكنولوجيا وحرية حركتها، في ضوء المنافسة والابتكار، وللانفتاح دور كبير في دعم الابتكار عالمياً والذي له دور فاعل في الحد من تغير المناخ، وفي المقابل يعمل التشردم الجيواقتصادي على عكس حركة الاقتصاد العالمي الذي عهدناها طيلة سبعة عقود مضت تقريباً، وي طرح تحديات كبيرة لتحقيق الأهداف البيئية والاستدامة، والمعول عليه في هذا الشأن هو تعاون المؤسسات الدولية والدول للحد من التغيرات المناخية والمحافظة على البيئة^(٢).

ويشكل التعاون الدولي ركيزة أساسية لتحقيق المنافع المشتركة عالمياً، فقد كانت الاستجابة السياسية المنسقة عالمياً خلال الأزمة المالية العالمية أمراً بالغ الأهمية للحد من خسائر الإنتاج، وإذا ما غاب التنسيق السياسي الدولي لاضطرت الدول إلى الاعتماد على آليات التكيف الخاصة بها أو التكتل الدولي التابعة له، والتأمين الذاتي المكلف، ولكانت بحاجة إلى تقليل الاعتماد على الدين الخارجي وزيادة

¹⁾ United Nations, “Inter-agency Task Force ...”, Op-Cit, P.28

²⁾ Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghloou “Goeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets” Op-Cit, P.12

احتياطات النقد الأجنبي لضمان القدرة على التكيف بعد الصدمات^(١)، وقد أبرزت أيضا جائحة كورونا في جانبها الايجابي ذلك حيث لم يكن من السهل القضاء على الجائحة دون تنسيق دولي واسع النطاق، فقد ساهمت سهولة نقل التكنولوجيا، وتخفيف الضغوط على سلاسل التوريد والتجارة في تعزيز الإنتاج العالمي للقاحات وتعميمها، ومن هذا المنطلق يمثل الحد من التشرذم الجيواقتصادي ودعم التعاون الدولي السبيل الأمثل للحد من تغيرات المناخ السلبية وتحقيق أهداف المناخ^(٢).

ولقد أقر مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ مبدأ المسؤوليات المشتركة وقد جاءت متبينة تراعى قدرات كل طرف، ويتطلب تسريع التحول إلى مستقبل منخفض الكربون ويتسم بالصلابة في مواجهة تغير المناخ اتخاذ إجراء جماعياً ووجود شراكات قوية بين الأطراف المعنية المتعددة^(٣)، وفي هذا السياق تقوم العديد من الدول بتنسيق سياساتها المناخية وتعزيزها بشكل متبادل في ضوء الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل اتفاقية المناخ بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، ومجموعة السبعة أو مجموعة العشرين.

ويتضمن نظام تمويل المناخ مجموعة واسعة من المؤسسات والجهات الفاعلة، بدءاً من الهيئات الجديدة مثل صندوق المناخ الأخضر وصناديق المناخ الوطنية في الدول النامية فضلاً عن دور المؤسسات القائمة، فالتخفيف من التغيرات المناخية والسعي نحو التكيف معها من خلال ما تقدمه من تمويلات، وإذا كان نظام تمويل المناخ يعتمد بشكل كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية؛ فإن التعددية الدولية وفي جوهرها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤتمرات الدولية تمثل منتدى مركزياً لإدارة المناخ عالمياً، وقد يشكل التشرذم غير المنسق في ظل تناقض السياسات تحدياً أساسياً للاداء البيئي عالمياً^(٤).

¹) Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Op-Cit, P.20

²) Ibid P.17

^٣) رانيا المشاط " تمويل العمل المناخي الذي يضع الناس في المقدمة" مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر ٢٠٢٣، ص ١٤-١٥

^٤) جدير بالذكر أن حجم التمويل العالمي المطلوب للمناخ أكبر بكثير من المبالغ المستثمرة بالفعل، للمزيد انظر:

Bai Liu, “Challenge Or Opportunity of Climate ...”, Op-Cit, P.290-291

إن تراجع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الناجم عن التوترات الجيوسياسية يمكن أن يكون له عواقب سلبية على إزالة الكربون على مستوى العالم، وقد يسهم تراجع كبرى الدول المسؤولة عن الانبعاثات أو عدم مشاركتها في مبادرات السياسة العالمية إلى تراخي الدول الأخرى بشأن حماية البيئة أو تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية المناخ^(١).

إن واقع الحال بما يتضمن من أهداف محددة للمحافظة على المناخ ومؤشرات عالمية بعيدة عن تلك الأهداف تؤكد على الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لضمان الوصول بفعالية إلى معدل انبعاثات صفرية على مستوى العالم^(٢).

وقد تكون تأثيرات التشرذم الجيواقتصادي مثيرة بشكل خاص بالنسبة للعمل ضد تغير المناخ والتحول الأخضر، حيث يتطلب التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه تعاوناً دولياً لتحقيق أهداف مثل التزامات خفض الغازات الدفيئة عالمياً والاستثمارات اللازمة للتحويل الأخضر^(٣)، ووجود بيئة دولية أكثر تشرذماً وأقل تعاوناً من شأنه أن يزيد من احتمالية وجود استراتيجيات غير منسقة وربما غير تعاونية؛ لأجل التخفيف من آثار تغير المناخ في جميع أنحاء العالم^(٤).

واستنتجت إحدى الدراسات أن الائتمان الدولي والاستثمار الأجنبي يمكن أن يعززا تأثير المشاريع المناخية على الحد من انبعاثات الكربون، حيث يتطلب الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول الفقيرة رؤوس أموال وسيولة كبيرة جداً، قد لا تقوى عليها تلك الدول في ظل غياب الائتمان الدولي والتراجع الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لذلك يعد الائتمان الدولي المتمثل في الديون العامة والمضمونة التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وسهولة وحرية حركته أمراً مهماً للتأثير على التغيرات المناخية بالإيجاب، وإن كان التأثير المعتدل للائتمان الدولي أعلى بكثير من تأثير الاستثمار الأجنبي، حيث يعتمد الائتمان الدولي في الأساس على سلوك

¹⁾ Gardes-Landolfini, et al. , “Energy Transition” Op-Cit, P.13

^{٢)} فما يقرب من ٩٠٪ من أكبر الدول المصدرة لانبعاثات الغازات الدفيئة، بما في ذلك الهند وأستراليا والبرازيل والإمارات العربية المتحدة، من غير المرجح أن تحقق أهدافها، بسبب الافتقار إلى الالتزامات الملزمة قانوناً وخطط التنفيذ التفصيلية، والسياسات غير الفعالة المطبقة، للمزيد انظر:

Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghloou “Goeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets” Op-Cit, P.3

³⁾ Anni Norring “Goeconomic Fragmentation, ...” Op-Cit, P.27

⁴⁾ Gardes-Landolfini, et al. , “Energy Transition and” Op-Cit, P.4-5

الحكومة أو الدولة، ويعتبر قناة تمويل أكثر أهمية للتخفيف من نقص الأموال في مشاريع الاستثمار المناخي، وعموماً قد يساعد تخفيف القيود المالية في نمو مشاريع التعاون المناخي للحد من انبعاثات الكربون^(١).

وأوصى Alvarez وآخرون، في ظل زيادة التشرذم الجيواقتصادي، بإنشاء اتفاقية "الممر الأخضر" "Green Corridor" للحفاظ على الأسواق المتكاملة للمعادن التي تعتبر بالغة الأهمية لإزالة الكربون، والعمل على حماية وتيسير تجارة السلع والخدمات البيئية^(٢)؛ لأجل ضمان عدم مواجهة الدول المنتجة للسلع البيئية لأي عوائق ولأجل ضمان صافي الصفر من الانبعاثات الضارة من خلال دعم المعاملة الخاصة والتفضيلية للسلع والخدمات البيئية ولأجل دعم مشاركة الدول النامية بفعالية في اقتصاد عالمي مستدام^(٣).

¹⁾ Bai Liu, "Challenge Or Opportunity of Climate ...", Op-Cit, P.299

²⁾ Alvarez, J., M. B. Andaloussi, and M. Stuermer, "Geoeconomic Fragmentation Threatens Food Security and Clean Energy Transition." Blog. International Monetary Fund, 2023, <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/10/03/geoeconomic-fragmentation-threatens-food-security-and-clean-energy-transition> .

آخر تاريخ للدخول على الموقع ٣٠ مارس ٢٠٢٥

³⁾ Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghlou "Geoeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets" Op-Cit, P.12.

الخاتمة

تمخض عن ظاهرة التشرذم الجيواقتصادي أضرار متنوعة، فمن الناحية التجارية تزايدت القيود التجارية وارتفعت الأسعار بفعل القيود الجمركية، وكان من حيلة ذلك تراجع الانتاج عالمياً، وتدهور الناتج العالمي، وتدهور مستويات المعيشة في أغلب الدول، ومن الناحية المعرفية ساهم الفصل التقني والحد من التعاون العالمي الناجمين عن التشرذم الجيواقتصادي في ببطء نمو تطور المعرفة والتقنيات.

وبموجب التشرذم الجيواقتصادي لم تعد الأصول والأسس الاقتصادية هي الحاكمة في القرارات الاقتصادية والتجارية بشكل أساسي، وكان من نتائجه تراجع التعاون والتكامل الدولي والذي نتج عنه سوء تخصيص الموارد وارتفاع تكاليف الانتاج، وتضررت سلاسل التوريد وسلاسل القيمة عالمياً، وزاد من المنافسة الاقتصادية والتقنية والعقوبات التجارية المتبادلة بين الدول، وقد نتج عن كل تلك التغيرات الناتجة عن ظاهرة التشرذم الجيواقتصادي تضرر المناخ وتعرض الاستدامة البيئية للخطر.

وتمحورت الدراسة حول تلك العناصر في محاولة لربط وتحليل المتغيرات الاقتصادية والسياسية في خمسة مباحث متتالية وخلصت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كالتالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

١. التشرذم الجيواقتصادي ظاهرة يصعب فصلها عن التطورات الأخرى، ولكن لا يترتب عليها دائماً آثاراً سلبية، فبرغم أضراره الاقتصادية الكبيرة؛ إلا أنه قد يترتب آثاراً إيجابية على بعض الدول، حيث يفتح لها أسواقاً جديدة للتصدير، أو يجعل لها ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع أو الخدمات التي لم تعد متاحة لبعض الدول بسببه.

٢. إن عدم قبول بعض الدول بنتائج العولمة والحرية الاقتصادية، وعدم قبول التقدم الهائل لدول أخرى، وظهور تغيرات كبيرة على مستوى النظم الاقتصادية للدول، وتنامي التكتلات الاقتصادية الدولية، وسعى بعض الدول لضمان استمرار الهيمنة على مجريات العالم كما كان في السابق رغم تغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والحيوسياسية، وكثرة عدد الفاعلين في المجتمع الدولي من دول نامية وشركات متعددة الجنسية ورجال أعمال ومنظمات دولية متنوعة، وحصر كل دولة مجال رؤيتها في مصالحها الخاصة دون مراعاة لقدسية القواعد والأعراف الاقتصادية الدولية، جميعها تعد بمثابة وقوداً للتشرذم الجيواقتصادي.

٣. كلما كان اقتصاد الدولة صغيراً ومنفتحاً على دول العالم أو يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية والصادرات أو التجارة الدولية ويعتمد على سلاسل إمداد طويلة دولياً؛ كلما كان في موطن ضعف في ظل التشرذم الجيواقتصادي.

٤. قد يؤدي التشرذم الجيواقتصادي إلى تدهور اقتصادي وتجاري عالمي على المدى القصير، بما يشكل قيداً قوياً على حركة السلع والخدمات، ورأس المال والنمو، وإمدادت المواد الخام والطاقة والمدخلات بصفة عامة، وقد لا تظهر كامل تأثيراته إلا بعد نضوب مخزونات الشركات أو غلق الدول المصدرة لطرق الإمداد غير الرسمية، كرد فعل على القيود التي قد تفرض عليها، ولكن قد تتكيف الشركات التجارية والدول مع التشرذم الجيواقتصادي على المدى الطويل.

٥. وإن كانت الأبحاث قد اختلفت حول حجم الخسائر أو التراجع في الناتج المحلي الاجمالي حسب انفتاح كل دولة وارتباطها بالاقتصاد العالمي وتوسع سلاسل الامداد وغيرها من المتغيرات؛ إلا أن ما أجمعت عليه الأبحاث أن أغلب دول العالم سوف تتعرض لتراجع في المؤشرات الاقتصادية.

٦. تتوقع الدراسة أن يتباطأ الانخفاض المستمر في تكاليف الإنتاج بسبب التشرذم الجيواقتصادي وحالة عدم اليقين بشكل كبير ومفاجئ، وخاصة في الصناعات التي تعتمد على المعادن النادرة، ذات التركيز الأكبر عالمياً في دول محددة، أو تعتمد على تقنيات متوفرة في دول معينة فقط، وقد يكون لذلك تأثير سلبي كبير على التحول إلى الطاقة النظيفة والمحافظة على الاستدامة البيئية.

٧. قد تكون الأضرار الاقتصادية في الإنتاج والناتج المحلي، الناتجة عن تدهور التجارة غير المباشرة مع الدول الأخرى، والمتمثلة في الاعتماد عليها في المدخلات والسلع الوسيطة أكبر من الأضرار الناتجة عن تدهور التجارة المباشرة، المتمثلة في الحصول على السلع النهائية من دول ليس بينها توافق جيوسياسي.

٨. في ظل التشرذم الجيواقتصادي قد لا تعمل حركة سلاسل التوريد عالمياً وفق آليات السوق، وإنما وفق تحيزات دولية، وتكتلات إقليمية ودولية، من شأنها أن تضر بالانتاج والناتج العالمي، وأن تزيد من الفقر وتحد من التنمية، وتتعرض سلباً على أهداف الاستدامة البيئية عالمياً.

٩. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحولات واسعة النطاق، اللازمة لتجنب التغير الكارثي للمناخ، سوف تتطلب استثمارات كبيرة عالمياً، ولا يمكن تصور تدفقات استثمارية هائلة في ظل

التشردم الجيواقتصادي؛ حيث السباق في فرض الرسوم الجمركية والقيود التجارية والقيود على سلاسل الإمداد والقيمة، والفصل التكنولوجي وتراجع التعاون الدولي.

١٠. في ظل حالة التشردم الجيواقتصادي يتوقع تراجع حجم الاستثمارات التي تهدف للتحويل الي الاقتصاد الاخضر وتراجع حجم السياسات الداعمة للاستدامة البيئية ومن ثم تراجع مؤشرات الاستدامة البيئية.

ثانيا: توصيات الدراسة:

١- توصي الدراسة المجتمع الدولي بإيجاد آلية دولية متفق عليها للحد من التشردم الجيواقتصادي، وإيجاد طريقة للتكيف مع متطلبات العولمة، بدلا من هدمها وخسارة مزاياها الكبيرة، وفتح مجال للحوار العالمي، ورعاية تعاون دولي وشراكة تقنية، لتجنيب الشعوب ويلات الفقر وتدني مستويات المعيشة، والعمل على تحقيق مستويات تقدم لمختلف الدول خاصة النامية منها.

٢- توصي الدراسة بتعزيز الدول لتنويع علاقاتها الاقتصادية والتجارية، وعدم الاعتماد على دولة واحدة فقط أو عدد قليل من الدول لتوفير المواد الخام ومدخلات الإنتاج الحيوية، خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الدولية المتسارعة، وأن تُنوع مصادر المواد الخام وخاصة الطبيعية منها وأن تعمل على توسيع الشراكات الاقتصادية والتجارية مع الدول المرتبطة بمخاطر جيوسياسية أقل.

٣- يفضل للدول أن توازن بين الانفتاح على الاقتصاد العالمي والحد من مخاطر الاعتماد عليه، بأن تقلل من إعتماها الكبير على الدول الأخرى في المستقبل، لأن الاقتصاد العالمي صار متقلبا بصورة كبيرة، ويتأثر بالأزمات والتقلبات السياسية والحروب بشكل كبير ومتكرر.

٤- تقترح الدراسة على الدول في ظل التشردم الجيواقتصادي أن تُثمي الطلب والانتاج المحلي، وتعزز التكامل الداخلي قدر الإمكان في السلع والخدمات الأساسية، وبما يتناسب مع الاستفادة القصوى من المزايا النسبية للدول الأخرى، بما قد يحصنها قليلا من أضرار التشردم الجيواقتصادي، ولكن دون دفع اقتصادها للتفوق والانفصال عن العالم.

٥- توصي الدراسة بضرورة العمل على دعم نظام تجاري عالمي قوي، يتمحور حول منظمة التجارة العالمية، يكون قادراً على إيجاد حلول تعاونية للتحديات المشتركة، ورعاية اتفاقيات دولية تحقق توازن في التجارة الدولية، تراعي فيه مصالح مختلف الدول حول العالم،

- ٦- تقترح الدراسة على الدول سواء الأكثر ضعفاً اقتصادياً أو حتي الدول القوية أن تنضم إلى الاتحادات الاقتصادية، وتنوع وتزيد من الاتفاقيات الإقليمية وتعمقها، لأجل مواجهة موجات التشرذم الجيواقتصادي والأزمات العالمية المتلاحقة.
- ٧- توصي الدراسة الدول عموماً والدول النامية بصفة خاصة بالمطالبة باستثناء تقنيات الطاقة المتجددة والاستثمارات في الطاقة النظيفة من القيود الحمائية والحروب التجارية وتأثيرات التشرذم الجيواقتصادي صيانة للكوكب وضماناً للاستدامة البيئية.
- ٨- تقترح الدراسة بأن يكون للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة الدولية دوراً أكبر في إرساء أسس محايدة لحماية الاستدامة البيئية في ظل حالة التشرذم الجيواقتصادي، وذلك لضمان تنفيذ ضوابط الاستدامة البيئية وحث الدول على الالتزام بها في ظل موجات التشرذم الجيواقتصادي.
- ٩- يوصي الباحث بأن تهتم الدراسات المستقبلية بتأثيرات التشرذم الجيواقتصادي على الدول النامية وسبل مواجهتها له

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- المراجع العامة:

- محمد عبد السلام " الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية "، مكتبة نور ، ٢٠٢٠
- محمد عبد الوهاب طاحون " التنمية المستدامة: الماهية والابعاد والاستراتيجيات " دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى ، ٢٠٢٢

٢- الرسائل العلمية:

أ- رسائل الماجستير:

- تركي دهمان البرازي " أثر أداء سلسلة التوريد على أداء المنظمة: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية "، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢.
- مي على ونان، " دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية تجارب دولية مع الاشارة إلى العراق للمدة (٢٠٠١-٢٠٢٢) " رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، العراق ، ٢٠٢٢.

ب- رسائل الدكتوراه:

- جعفر سعدي، " إدارة سلسلة التوريد وأهميتها في تحسين أداء المؤسسة " رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٠.
- عبد الرحمن العايب " التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة " رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - سطيف ، ٢٠١١.

٣- الأبحاث العلمية:

- ابتسام مرشود الحربي " دور أساليب البناء الحديثة في الاستدامة البيئية في موقع المشروع: دراسة تحليلية " مجلة العلوم الطبيعية و الحياتية والتطبيقية، المجلد ٧، العدد ٤ ، ٢٠٢٣.

- أحمد صالح & زياد أيوب عربش " سلاسل القيمة العالمية والسياسات الصناعية : محاور تعظيم القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في سورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 63 العدد الأول، ٢٠٢٠.
- أحمد مفتاح قمر " القوة الناعمة وتغيير الرؤى الجيوسياسية للدول: موندリアル قطر نموذجاً" مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية، المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢١.
- بيوض محمد العيد " تحليل علاقة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدامة البيئية: دراسة حالة الاقتصاد البرازيلي"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد ٩، العدد ٣ مكرر الجزء الأول، ص ٥٥٤-٥٧٤، ٢٠١٩.
- د. سلمى منصور سعد & علاء عبد الحسن حسن " تقنية سلسلة القيمة ودورها في تخفيض تكلفة المنتج / دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات - مصنع الميكانيك" مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة الثانية والأربعون، المجلد ١، العدد ١٢٢، ٢٠١٩.
- د. رانيا المشاط " تمويل العمل المناخي الذي يضع الناس في المقدمة" مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠٢٣.
- رتيبة برد " الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية" مجلة طبنة للدراسات العلمية الكاديمية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢١.
- زهراء جار الله حمو و مثنى سعد ياسين، " أنواع الاستثمار الأخضر ودورها في تعزيز الاستدامة البيئية: دراسة تحليلية لآراء عينة من المختصين بالجانب المالي والبيئي في الجامعات العراقية" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٦، العدد ٥٠، ٢٠٢٤.
- سالم زياد الزبون & عمر واصف حجازين، " أثر نظم سلاسل التوريد على الاداء التسويقي في شركات الشحن الأردنية" ٢٠٢٣.
- عبد الرحمن حمادة صالح نجم " الامتدادات الجغرافية للقناة الجافة وتأثيراتها الجيواقتصادية على مستقبل العراق" حولية كلية الاداب ، جامعة بني سويف المجلد ١٤، العدد ٢٥٢٥، ٣.
- كرار فاضل خلف منحي، " ممارسات العمليات الخضراء ودورها في تحقيق الاستدامة البيئية" المجلة العلمية للحوار الاقتصادي، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٤.

- مشاش نادية & غزالي عمر " عمليات سلسلة التوريد وأثرها على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية دراسة ميدانية بمؤسسة كوندور"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٠.
- ممدوح عبد العزيز رفاعي "إدارة سلاسم انتوريد: مدخل بيئي" بدون اسم ناشر، الطبعة الرابعة، ٢٠١٦.
- ٤- التقارير:
- الأمم المتحدة " تقرير التجارة والتنمية: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم التجارة الحرة " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأونكتاد، ٢٠١٨.
- الأمم المتحدة " تقرير الأهداف الانمائية للألفية ٢٠١٥ " تقرير الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥
- التقرير العالمي لمجموعة ايكونوميست "التجارة في مرحلة انتقالية: مواجهة تيارات عدم اليقين" ٢٠٢٤،
- الأمم المتحدة " تقرير الاستثمار العالمي : تيسير الاستثمار والحكومة الرقمية " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ٢٠٢٤.
- صندوق النقد الدولي، " تعاف متأرجح"، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠٢٣.
- صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ، أكتوبر ٢٠٢٣.
- صندوق النقد العربي ، " العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى "، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي العدد ١٤٢، ٢٠٢٠.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

1- PERIODICALS AND ARTICLES:

- Aiyar, Shekhar, Ilyina, Anna, and others, “Geo-economics Fragmentation and the Future of Multilateralism”, Staff Discussion Note SDN/2023/001. International Monetary Fund, Washington, DC. 2023.

- Anni Norring **“geoeconomic Fragmentation, Globalization, And Multilateralism”** Bank of Finland, Economics Review, No2, 2024
- Bai Liu, **“Challenge Or Opportunity of Climate Financial Fragmentation: Evidence from China-Initiated Cooperation With emerging Multilateral Institutions”**, International Journal of Climate Change Strategies and Management, Vol. 12 No. 3, PP. 289-303, 2020.
- Gardes-Landolfini, Charlotte, Pierpaolo Grippa, William Oman, and Sha Yu. , **“Energy Transition and Geoeconomic Fragmentation: Implications for Climate Scenario Design”** IMF Staff Climate Note 2023/003, International Monetary Fund, Washington, DC. , 2023.
- Huiling Liu, Heng Lei and Youcheng Zhou, **“ How Does Green Trade Affect the Environment? Evidence from China”**, Journal of Economic Analysis, issue 1(No1), PP. 1-19, 2022.
- Husnul Isa Harahap, **“Environmental Issues in a Trade War: a Political Economy Perspective”**, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 98, 3rd International Conference on Trade (ICOT), Published by Atlantis Press, 2019.
- Jialan Zhou, **“Topic: Environmental Impacts of the US-China Trade War and Possible Solutions”**, BCP Business & Management, Volume 38 , 2023.
- Kaaresvirta, Juuso; Kerola, Eeva; Nuutilainen, Riikka **“Do international investment and trade flows show any signs of fragmentation?”**, Bank of Finland Institute for Emerging Economies, BOFIT Policy Brief 2023 No. 12, August 2023.
- Lyubov Tsoy & Almas Heshmati **“Is FDI inflow bad for environmental sustainability?”**, Environment, Development and Sustainability (26), 2023.
- Md. Maksudul Haque & Marzina Akhter, **“ Concept Paper on Supply Chain Management”** IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 13, Issue 3, June 2022.
- Mehmet Pinar , **“Green Aid, Aid Fragmentation and Carbon Emissions”** Science of the Total Environment 870 (2023) 161922, 2023
- Norbert Gaál, Lars Nilsson, José Ramón Perea, Alessandra Tucci and Beatriz Velázquez, **“Global Trade Fragmentation: An EU Perspective”**, European Economy, Economic Briefs, Issue 75, Directorate General Economic and Financial Affairs (DG ECFIN), European Commission, September 2023.

- OECD **“Fragmentation in Clean Energy Investment and Financing”**, OECD Business and Finance Outlook, OECD Publishing, Paris, 2016.
- Patricia García-Durán Huet & Marc Ibáñez Díaz **“The European Union and the fragmentation of international trade: a view from Barcelona”** CIDOB Barcelona Centre for International Affairs, briefings (54), 2024.
- Ravi Kumar, **“US-China Trade War: Impact on Sustainable Development in Developing Nations with particular reference to South Asia”** Technoarete Publishers, PP. 48 – 53, 2022.
- Sam Louis Taylor, **“Policy Update: Understanding the Inflation Reduction Act,”** Econ Focus, Federal Reserve Bank of Richmond, vol. 22(4Q), pages 1-17. 2022.
- Shirin Hakim and Amin Mohseni-Cheraghloo **“Goeconomic Fragmentation and Net-Zero Targets”** Atlantic Council, Goeconomics Center, 2024.
- United Nations **“Better Trade for Sustainable Development: the Role of Voluntary Sustainability Standards”**, United Nations Conference on Trade and Development, 2021.
- United Nations, **“From Fragmentation to Integration: Embedding Social Issues in Sustainable Finance: A call for policymakers and market practitioners to advance the integration of social risks and opportunities into financial strategies”** United Nations Development Programme, September 2023.
- Wilko Bolt, et. Al. **“Geo-economic fragmentation: economic and financial stability implications”**, De Nederlandsche Bank n.v. , Amsterdam, December 2023.

2- Working papers:

- Baba, Chikako, et al., **“Goeconomic Fragmentation: What's At Stake For the EU.”** IMF Working Paper 23/245, International Monetary Fund, Washington, DC. 2023.
- Bolhuis A. Marijn, Jiaqian Chen and Benjamin Kett, **“Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities”**, IMF Working Paper, No. WP 23/73, 2023.
- Diego a. Cerdeiro, johannes eugster, Rui c. Mano, dirk Muir and Shanaka j. Peiris, **“sizing up the Effects of Technological**

- Decoupling**”, International Monetary Fund, Working Paper/21/69, Asia and Pacific Department Strategy, Policy, and Review Department, 2021.
- **International Monetary Fund, World Bank, and World Trade Organization, “Making Trade an Engine of Growth for All: The Case For Trade and for Policies to Facilitate Adjustment”** IMF, WB, and WTO, Policy Papers, April, 2017.
 - **Javorcik, Beata et.al, “Economic Costs of Friend-Shoring”** CESifo Working Paper No. 10869, 2023.
 - **Jorge Alvarez, Mehdi Benatiya Andaloussi, and others, “Goeconomic Fragmentation and Commodity Markets”,** IMF Working Paper, WP/23/201, October 2023.
 - **Mohr, Cathrin; Trebesch, Christoph “Goeconomics”,** CESifo Working Paper, No. 11564, CESifo GmbH, Munich, 2024
 - **Pinelopi K. and Goldberg Tristan Reed, “Is the Global Economy Deglobalizing?: And If So, Why? And What Is Next?”,** Policy Research Working Paper 10392, World Bank Group, Development Economics Development Research Group, April 2023.
 - **Xinming Du and Lei Li, “When Growth Stumbles, Pollute? Trade War, Environmental Enforcement, and Pollution”,** COLOMBIA SIPA, Center For Environment Economics and Policy, Working Paper, Number 26, September 2023.
 - **The Future of International Development Cooperation: Fragmentation, Adaptation and Innovation in a Changing World** The Portuguese Platform of Development NGOs, 2021.

3- Reports:

- **A World Bank Group Report “Commodity Markets Outlook”,** International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, OCTOBER 2024.
- **Katarina Paul, Hanna Pettersson, Felinda Wennerberg, “Addressing Fragmentation for a Global Circular Economy: Lessons from the EU Single Market”,** National Board of Trade Sweden Report, 2024.
- **The International Chamber of Commerce “A fragmenting world”,** (ICC) Trade report, 2023.
- **United Nations, “Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report: Financing for Development at a Crossroad”,** United Nations, 2024.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

- <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/10/03/geoeconomic-fragmentation-threatens-food-security-and-clean-energy-transition> .
- <https://ar.rt.com/zkd6>
- https://arabic.euronews.com/green/2025/02/08/us-tariffs-fast-fashion-china-imports-environmental-impact-shein-temu-prices?fbclid=IwY2xjawJWZrRleHRuA2FlbQIxMAABHceJeTpg4vg4lkaMxfuzTMtnOq_4S9uCeo9fVRnJtBLiElrCsVKubuhPQQ_aem_4DPTnED9gez5DfvAolfeNw
- <https://www.inboundlogistics.com/articles/value-chain-vs-supply-chain/>
- [https://www.zimtu.com/gallium-and-germanium /](https://www.zimtu.com/gallium-and-germanium/)
- <https://www.snabusiness.com/article/1786264>
- <https://www.inboundlogistics.com/articles/value-chain-vs-supply-chain/>
- <https://orcasia.org/made-in-china-2025>
- <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/european-chips-act>
- <https://www.ecb.europa.eu/ecb/orga/tasks/stability/strategy/html/index.en.html>
- <https://aja.ws/24j40u>

آخر تاريخ لزيارة مواقع الانترنت هو ٣٠ مارس ٢٠٢٥